التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تبيان العكبري (ت 616هـ)

رسالة تقدم بها

قاسم محمد اسود عبطان الحميري

الى مجلس كلية التربية في جامعة بابل
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ المساعد
الدكتور عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي

رجب 1423هـ
أيلول 2002م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العظيم

(النور-35)

الإهـــداء

(صلى الله عليه وسلم)
سيد الخلق
لشمسك عندما أ شرقت صار للكون
معنًى

والى روحك الطاهرة
والدي
دعائي
يأتيك هادئاً مطمئنّاً
كما أنت
يحمل في طياته قبساً من نور الله
عسى أن لا ينقطع عملك به

وإليك أمي .. وجودي كل حين

والـى أخوتي وأخواتي أيضا... وفاءاً

شكر وتقدير

يطيب لي ، وانا اقدم رسالتي هذه ان اشكر استاذي المشرف الدكتور عبدالرسول سلمان الزيدي ، الذي اغنى الرسالة بملاحظاته السديدة ، والجهد الذي بذله لإرشادي الى مواطن الخلل لتداكها ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

ولا انسى أن اشكر الاساتذة الاجلاء ، الدكتور علي ناصر غالب ، والدكتور صباح عباس السالم ، والدكتورة لطيفة عبدالرسول الضايفي ، الذين نهلت من علمهم النافع ، ولما ابيدوه من ملاحظات سددت مسار البحث ، فجزاهم الله تعالى عني خير الجزاء واجزل الثواب .

وكذلك اقدم شكري الجزيل الى اخوتي في الله تعالى : محمد عبدالرسول ، ومازن عبدالرسول ، ومحمد قاسم ، ونظير عبد كاظم ، وثامر كريم ، فلهم مني خالص المودة والوفاء .

واقدم شكري ، وتقديري الى الاخوات : زينة غني ، واسراء عامر ، واسيل الخفاجي ، وانوار بدر ، وكذلك الى موظفات مكتبة كلية التربية والمكتبة المركزية في الجامعة المستنصرية .

واقدم شكري الى كل من مد يد العون إلي من اخوة ، وأساتذة وباحثين ، وهم كثر ، ويضيق المقام بذكرهم فجزاهم الله عني خير الجزاء .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
1. المقدمة	4-1
2. مباحث تمهيدية	31-5
1- في مفهوم التوجيه النحوي	8-5
2- القراءات القرآنية تعريفها ونشأتها	15-9
3- حياة العكبري	26-16
4- موقف العكبري من القراءات القرآنية	31-27
3. الفصل الأول (المرفوعات)	55-32
أ-مرفوعات الأسماء	48-32
-ماقرىء بالرفع على الابتداء	34-32
-ماقرىء بالرفع على الخبر	35-34
-ماقرىء بالرفع على انه فاعل	37-36
-ماقرىء بالرفع على انه نائب فاعل	39-37
-ماقرىء بالرفع حملاً على الموضع	41-39
-ماقرىء بالرفع على البدل	43-41
-ماقرىء بالرفع على الصفة	45-44
-ماقرىء بالرفع على العطف	48-45
ب-مرفوعات الأفعال	55-49
-الفعل المضارع بين الرفع والنصب	51-49
-الفعل المضارع بين الرفع والجزم	53-51
-الفعل المضارع بين الرفع والنصب والجزم	55-53
4. الفصل الثاني (المنصوبات)	82-56
أ-منصوبات الأسماء	74-56
-ماقرىء بالنصب على انه مفعول به	61-56
-ماقرىء بالنصب على الحال	63-61
-ماقرىء بالنصب على الاشتغال	66-63
-ماقرىء بالنصب على الاستثناء	68-66
-ماقرىء بالنصب على انه مفعول مطلق	70-69

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
-ماقرىء بالنصب على انه مفعول معه	71-70
-ماقرىء بالنصب على النداء	72-71
-ماقرىء بالنصب على العطف	74-72
ب-منصوبات الأفعال	82-75
-الفعل المضارع بين النصب والرفع	78-75
-الفعل المضارع بين النصب والجزم	80-78
-الفعل المضارع بين النصب والرفع	82-80
5. الفصل الثالث (المجروراتـ)	100-83
أ-المجرور بالأداة	94-83
-ماقرىء مجروراً بحرف الجر	84-83
-ماقرىء مجروراً على العطف	93-84
-ماقرىء مجروراً على البدل	94-93
ب-المجرور بالإضافة	100-95
-ماقرىء مجروراً على الإضافة	96-95
-ماقرىء مجروراً على العطف	97-96
-ماقرىء مجروراً على الصفة	99-97
-ماقرىء مجروراً على البدل	100-99
6. الفصل الرابع (المجزوماتـ)	112-101
أ-المجزوم بالأداة	104-101
- ما قرئ مجزوما بالاداة	104-101
ب-المجزوم بالسياق	112-105
-ما قرىء مجزوماً على الجواب	106-105
-ما قرىء مجزوماً على جواب الطلب	108-106
-ما قرىء بالجزم على الأمر	110-108
-ما قرىء مجزوماً على العطف	112-110
7. الخاتمة	115-113
8. قائمة المصادر والمراجع	134-116

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
9. ملخص باللغة الإنكليزية	

(إقرار المشرف على الرسالة)

أشهد ان أعداد هذه الرسالة الموسومة(التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تبيان العكبري) قد تم تحت إشرافي في قسم اللغة العربية/ كلية التربية/ جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

التوقيع:
الاسم:
د.عبد الرسول سلمان الزيدي
التاريخ:

بناءاً على التوصيات المتوفرة ارشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:
الاسم:
د.علي ناصر غالب
رئيس قسم اللغة العربية
رئيس لجنة الدراسات العليا
التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم
المقدمة

الحمد لله منزل الكتاب بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على سيد الاولين، والاخرين سيدنا محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين،

وبعد.....فقد كان طموحي وأنا في السنة التحضيرية ان أتناول موضوعاً يتعلق بالقرآن الكريم، خدمةً لهذا الكتاب الجليل، وللغتنا العربية التي أنزل بها.

وبعد البحث في أروقة المكتبات وفي مظان الكتب، واستشارة أساتذتي الأفاضل، وقع اختياري على (التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تبيان العكبري).

اما عن سبب اختياري لهذا الموضوع فيكمن في عدة أمور منها: شعوري من خلال دراستي للنحو بان القران الكريم كان له فضل عظيم على هذا العلم، سواء في نشأته، أو في مراحل تطوره، وان من الواجب حيال هذا أن يتخذ القران الكريم منطلقا فسيحاً ينطلق منه الى تنقيح قواعد النحو وتخليصها من الشوائب، وما علقت به من أمور عكرت صفوه ونقاءه؛ ولان القران الكريم كلام الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، فهو النص الصحيح الثابت المتواتر وليس هناك نص مماثل له مما يستشهد به، ويشبهه في قوة ثباته وثبات روايته والقطع بصحته في متنه ولفظه، وعليه فالواجب ان لا تفضل عليه القواعد النحوية، بل الواجب ان تقاس القواعد عليه، وان تكون القواعد النحوية مستقراة منه.

وثمة أمر آخر وهو أن ما أودع في كتاب- التبيان في إعراب القرآن- من دقائق النحو والإعراب بعيداً عن التعقيدات الفلسفية والمنطقية مما لا يجد الباحث في غيره هذا الأسلوب السهل الموجز المفيد، ولامر ما اصبح محط اهتمام القوم فيما بعد فلا يكاد يخلو كتاب نحو او إعراب من ذكره (أعني كتاب التبيان) وكذا كتب التفسير؛ ولأن هذا البحث يتعلق بعالم جليل من علماءنا في مجال الدراسات القرآنية والنحوية إلا وهو أبو البقاء العكبري(ت616هـ) أحد العلماء المبرزين الذين يشار إليهم بالبنان.

واقتضت طبيعة البحث أن يقسم على أربعة فصول سبقتها مباحث تمهيدية درست فيها مفهوم التوجيه في اللغة والاصطلاح وبينت من خلال ذلك دلالة مصطلح (التوجيه النحوي) الذي تقوم دراستي هذه على اساس منه، ثم تناولت القراءات القرآنية بدراسة موجزة عرضت فيها مفهومها وسبب نشأتها بصورة موجزة وبما يمهد للدراسة، ثم تناولت بعد ذلك حياة ابي البقاء العكبري وسيرته، وبينت موقفه من القراءات القرآنية ومنهجه في عرض القراءات والاستشهاد بها.

أما الفصل الأول(المرفوعات): فيدرس القراءات التي قرئت مرفوعةً وهي عند الجمهور على غير الرفع، ويقسم على:

أولا:مرفوعات الأسماء: ويتضمن الابتداء وما يتصل به، والفاعل ونائبه وتوابعهما(النعت، العطف، البدل، التوكيد).

ثانياً: مرفوعات الأفعال: ويتناول الفعل المضارع وما يتبعه.

أما الفصل الثاني(المنصوبات): فتدرس فيه القراءات التي قرئت بالنصب وهي ليست كذلك عند الجمهور وينقسم على:

أولاً: الأسماء وتضم:(المفعولات، اسم إن، خبر كان، الحال، الاستثناء، التمييز) وتوابعهما.

ثانياً: الأفعال: ويتضمن الفعل المضارع وما يتبعه.

أما الفصل الثالث(المجرورات): فيدرس فيه التوجيه النحوي لما قرىء مجروراً وهو ليس كذلك عند الجمهور وينقسم على:

أولا: المجرور بالأداة وتوابعه (النعت، العطف، البدل، التوكيد).

ثانياً: المجرور بالإضافة وتوابعه (النعت، العطف، البدل، التوكيد).

واخيرا الفصل الرابع(المجزومات): يدرس ما قرىء مجزوماً من الأفعال المضارعة وهو على غير ذلك عند الجمهور وينقسم على :

أولا: المجزوم بالأداة.

ثانياً: المجزوم بالسياق أو الأسلوب مثل(جواب القسم وجواب الطلب) والتابع لهما.

واود الاشارة الى ان اختيار منهجية موحدة تنتظم مباحث الرسالة كلها وتدرس من خلالها القراءات القرآنية الواردة في (كتاب التبيان) وبقراءاتها المتعددة اقتضت ان يكون المنهج في اثناء فصول الرسالة في دراسة القراءة القرآنية المعينة في مبحث معين دون غيره بالنظر الى القراءة الاقل شهرة. مثال ذلك ان الجمهور قرأ قوله تعالى (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)[1] بنصب (قتل) وقرأ ابن عامر بالرفع[2] ، ولذلك فقد تناولت هذه الاية في مبحث مرفوعات الاسماء؛ لأن قراءة الرفع هي الاقل، ولا يعني هذا اني اهملت قراءة النصب فقد تناولتها مع دراستي لتوجيه حالة الرفع وما كان ذلك الا محاولة لضبط دراسة القراءات الواردة في الكتاب على وفق نظام محدد، يمنع التشتت ويفيد لتقديم صورة شاملة للدارس.

أما الخاتمة فقد اشتملت على أهم النتائج التي خلص إليها البحث.

وكانت مصادر هذا البحث متعددة، ومتنوعة شملت كتباً نحوية ولغوية قديمة ومعاصرة كالكتاب لسيبويه ومغني اللبيب لابن هشام وعلى مجموعة من كتب معاني القرآن وإعرابه، معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الانباري، وعلى جمهرة من كتب التفسير كجامع البيان لابن جرير الطبري، والجامع لاحكام القرآن للقرطبي، والبحر المحيط لأبي حيان، وخرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات كالسبعة في القراءات لابن مجاهد، والتيسير في القراءات لأبي عمرو الداني ، وغيرها من الكتب مبثوثة في أثنائه، مذكورة في ثبت المصادر والمراجع.

ومن دواعي الامانة، والاخلاص والاعتراف بالحسنى أن أتقدم بثنائي وامتناني لأستاذي العالم الموجه الدكتور عبد الرسول سلمان الزيدي على جميل رعايته، وكرم أخلاقه وحسن مشورته وعلى ما بذله من جهد في قراءة فصول الرسالة حرفاً حرفاً فتشرفت بآرائه السديدة، وملاحظاته القويمة، أدعو الله أن يمد في عمره وينفعنا بعلمه. انه سميع الدعاء.

---

[1] سورة الانعام: 137.

[2] ينظر الرسالة:37

.

وكذلك اشكر أساتذتي الإجلاء المكرمين في قسم اللغة العربية في كلية التربية جامعة بابل وأخص بالذكر منهم: الدكتور علي ناصر غالب، والدكتور صباح عباس السالم، لرعايتهم إياي في أثناء دراستي في القسم فلهم أوفى التقدير، وأسمى الوداد.

والى أهلي الأعزاء، وأخي وصديقي مازن عبد الرسول سلمان الذي كان خير عون لي وخير سند طوال مدة إنجازي هذا البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء، وله مني خالص المودة والوفاء.

وخالص شكري وتقديري إلى كل من فاتني ذكره، وكانت له يد بيضاء في سبيل إتمام هذه الرسالة من الاخوة والاحباب، فلهم مني خالص المودة والوفاء.

وبعد ذلك كله أقول: إن هذا العمل هو ما جادت به نفسي فما كان فيه من صواب، فمن توفيق الله تعالى، وغاية ما أرجوه، وان كان فيه عكس ذلك، فان سلوتي فيه، وعزائي به قول الله تعالى: ﴿وما ابرىء نفسي ان النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي﴾، وحسبي أني طالب علم يخطئ، وان الكمال لله وحده.

الباحث

1- في مفهوم التوجيه النحوي:

يقتضي البحث دراسة لمفهوم التوجيه النحوي، بوصفه مصطلحاً تقوم الدراسة على اساسه، ولذلك سنقدم بين يدي التمهيد دراسة لدلالة لفظة (التوجيه) وبيان استعمالاتها مصطلحا من مصطلحات علوم العربية، لنخلص الى تفسير دلالة مصطلح التوجيه النحوي وذلك في الآتي:-

1-الدلالة اللغوية للفظ (التوجيه):

التوجيه مصدر الفعل الثلاثي المضعف العين (وجه)، وله في المعجم العربي المعاني الآتية:-

- ((يقال: وَجَّهت الريحُ الحصى توجيهاً اذا ساقته ... ويقال قاد فلانٌ فلاناً فُوجَّه أي انقاد واتبع، وشيءٌ مُوَجَّه إذا جُعل على جهة واحدة لا يختلف..))[1]
- ((ويقال: خرج القوم فَوجَّهوا للناس الطريقَ توجيهاً إذا وطئوه وسَلكوه حتى استبان أثرُ الطريق لمن يسلكه))[2]
- ((والوجيه من الخيل: الذي تخرج يداه معاً عند النِّتاج، واسم ذلك الفعل التَّوجْيهُ))[3].
- ((والتوجيه في القوائم: كالصَّدف الا انه دونه، وقيل: التَّوجيه من الفرس تداني العُجايَتَين. وتداني الحافرين والتواء من الرسغين))[4].
- ((ووَجّهه الأمير توجيهاً وأوجَهه إيجاها: جَعَله وجيهاً))[5].

2-التوجيه مصطلحا من مصطلحات علوم العربية.

ورد لفظ ((التوجيه) بدلالته الاصطلاحية في أكثر من مبحث من مباحث العربية، فهو:-

-مصطلح بلاغي: أدرجه السكاكي ضمن المحسنات المعنوية وعرفه بقوله: ((هو ايراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين))[6].

وقد سماه بعضهم بـ (المحتمل للضدين)؛ كأن يقول الشاعر بيتاً من الشعر يحتمل معنيين احدهما للمدح، والآخر للهجاء، ومما يمثل له البيت الآتي[7]:

خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء

---

(1) لسان العرب، مادة: _وجه): 17 : 453 – 458.

(2) المصدر نفسه.

(3) لسان العرب، مادة (وجه): 17 / 453 – 458.

(4) المصدر نفسه.

(5) اساس البلاغة: (وجه) / 1008، وينظر: مختار الصحاح: (جوه): 118.

(6) مفتاح العلوم: 180.

(7) ينظر: الكليات: 83/2، واثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق: 146-147.

وللمتأخرين من البديعيين في حده الآتي:

جاء في الكليات: ((هو ان يؤلف المتكلم مفردات بعض الكلام جملياته، ويوجهها الى اسماء متلائمات صفاتها اصطلاحا من اسماء أعلام او قواعد علوم أو غير ذلك، مما يتشعب له من الفنون توجيها مطابقا لمعنى اللفظ الثاني، من غير اشتراك حقيقي بخلاف التورية، زالفرق بينهما من وجهين: احدهما أن التورية تكون باللفظة المشتركة، والتوجيه باللفظ المصطلح، والثاني: أن التورية تكون باللفظة الواحدة، والتوجيه لا يصح الا بعده الفاظ متلائمة))[1].

وهو مصطلح من مصطلحات العروض والقافية:

وقد اختلف في تفسير دلالاته الاصطلاحية عروضيا فمن العلماء من أفاد بأن بـ ((التوجيه في الشعر الحرف الذي بين الف التأسيس وحرف الرويَّ))[2].

ومنهم من ذكر بأن المراد به هو ((اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي المقيد))[3].

((وقال الاخفش: التوجيه حركة الحرف الذي الى جنب الروي المقيد لا يجوز مع الفتح غيره نحو:

قد جَبَرَ الدِّينَ الإلهُ فجَبَر

التزم الفتح فيها كلها، ويجوز معها الكسر والضم في قصيدة واحدة كما مثلنا. وقال ابن جني: أصله من التوجيه، كأن حرف الروي موجه عندهم أي كأن له وجهين: أحدهما من قبله، والآخر من بعده، الا ترى انهم استكرهوا اختلاف الحركة من قبله ما دام مقيداً نحو الجمق والعقق والمخترق؟ كما يستقبحون اختلافها فيه ما دام مطلقاً نحو

قوله: عجلان ذا زاد وغير مزود

مع قوله فيها: وبذاك خبرنا الغراب الاسود

وقوله: عنم يكاد من اللطافة يعقد

وذلك أنه اذا كان مقيدا فله وجه يتقدمه، وإذا كان مطلقا فله وجه يتأخر عنه، فجرى مجرى الثوب الموجه ونحوه))[4].

-وهو مصطلح نحوي:

يراد به: ((بيان أن رواية البيت او القارءة القرآنية لها وجه في العربية وموافقة لضوابط النحو، فيقولون- مثلاً: وتوجيه الرواية أو البيت او القراءة كذا وكذا))[5].

---

(1) الكليات: 83/2.

(2) مجمل اللغة: وجه/ 917، وينظر: لسان العرب (وجه): 17/ 453 – 458.

(3) ينظر: لسان العرب (وجه): 17/453-458.

(4) لسان العرب (وجه): 17/453-458، ينظر معجم مصطلحات العروض والقوافي: 256-258.

(5) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: 250-251.

وتحرير ذلك ان النحوي قد تعرض له قراءة قرآنية أو شاهد شعري يرى بأكثر من وجه إعرابي كأن يرد بالرفع والنصب أو بأكثر من صورة كأن يذكر ما معروف أنه مؤنث او يؤنث ما معروف أنه مذكر وما الى ذلك.

فيحاول ان يعمل فكره النحوي لايجاد حل يؤمن من خلاله تفسيرا يجعل الحالة الذهنية المدروسة تتطابق والقواعد النحوية التي يحتكم اليها مذهبه النحوي، بمعنى أكثر بياناً انه يسوق الحالة النحوية قيد الدرس لتطابق قاعدة نحوية معروفة تجعل للنص وجهاً مقبولاً في العربية، جائزاً عند دارسيها. وهو بهذا نوع من اعمال للفكر النحوي ووسيلة لحل ما قد يكون في ظاهره تعارضا بين النص والقاعدة النحوية.

ولا يخفى ما في هذا المعنى من استناد الى الدلالة اللغوية التي أوردنا للفظ التوجيه في قولهم: ((وجهت الريح الحصى توجيهاً اذا ساقته ... وشيء موجه اذا جعل على جهة واحدة لا يختلف)) وقولهم: ((خرج القوم فوجهوا الناس الطريق توجيها اذا وطئوه وسلكوه حتى استبان اثر الطريق لمن يسلكه)).

فكان النحوي بذلك يسوق النص ليطابق القاعدة النحوية مستندا الى قواعد اللغة العربي ليسير النص بذلك مع العربية على جهة واحدة.

ومن امثلة وروده عند علماء العربية ما جاء في تفسير (فتح القدير) للامام الشوكاني (ت1250هـ) في معرض تناوله لقوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام﴾، (النساء/1). اذ قال: ((وقرأ النخعي وقتادة والاعمش وحمزة (والارحام) بالجر، وقرأ الباقون بالنصب، وقد اختلف ائمة النحو في توجيهه قراءة الجر، فأما البصريون فقالوا: هي لحن لا تجوز القراءة بها، وأما الكوفيون فقالوا هي قراءة قبيحة، قال سيبويه في توجيه القبح: إن المضمر المجرور بمنزلة التنوين، والتنوين لا يعطف عليه، وقال الزجاج وجماعة يقبح عطف الاسم الظاهر على المضمر في الخفض الا باعادة الخافض كقوله تعالى: ﴿فخسفنا به وبداره الارض﴾، (القصص/ 81)، وجوز سيبويه ذلك في ضرورة الشعر.

وقد رد الامام ابو نصر القشيري ما قاله القادحون في قراءة الجر فقال: ومثل هذا الكلام مردود عند ائمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء تثبتت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) تواتراً) [1]

2- القراءات القرآنية تعريفها ونشأتها:

ارتأيت أن اقدم لهذه الدراسة بتمهيد موجز، أبين فيه معنى القراءات، وتاريخ نشأتها، ومعنى الصحيح والشاذ منها.

القراءة لغة: مصدر(قرأ)، ومعناه الجمع والضم، ومنه قول الشاعر:

---

[1] فتح القدير: 418/1، وينظر: القراءات القرآنية في تفسير فتح القدير للشوكاني (دراسة لغوية نحوية): 18-19، وينظر في استعمال مصطلح (التوجيه): البحر المحيط: 3-240، وقد تناولت في اثناء الرسالة التوجيه النحوي للاية فأنظر الرسالة: 84.

ذراعَي عَيْطَلٍ أدْماءَ بِكْرٍ هجان اللّونِ لم تقرأ جنينا[1]

أي: لم يجمع رحمها على جنين ولم يضم.

قال الزبيدي (ت1205هـ) ((قرأ الكتابة قراءة وقرآناً..... وقرأ الشيء: جَمَعَهُ وضمَّهُ))[2]

وقرأ الشيء قرآناً بالضم جمعه وضمه، ومنه سمي القرآن؛ لانه يجمع السور ويضمها، وقوله تعالى:﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾[3]، أي قراءته. وسميت قراءة الخط قراءة؛ لان القارئ يجمع الحروف بعضها الى بعض فيقرؤها[4].

أما في الإصطلاح، فقد ذكر لها العلماء عدة حدود فهي عند الزركشي(ت794هـ): ((اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف او كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما))[5] أما ابن الجزري فقد ذكر إنها: ((علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله))[6].

ولم يبتعد البنا الدمياطي عن هذين الحدين كثيراً، إذ قال: ((علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع))[7].

اما المحدثون فقد وضعوا للقراءة حداً ايضاً ومنهم محمد سمير اللبدي عرفها بانها: ((تلك الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله بها قراءة القرآن تيسيراً، وتخفيفاً على العباد))[8]

وعرفها الدكتور السيد رزق الطويل بأنها: ((وجوه مختلفة في الأداء من النواحي الصوتية، او التصريفية، او النحوية، واختلاف القراءات على هذا النحو اختلاف تنوع، وتغاير لا أختلاف تضاد، وتناقض؛ لان التناقض والتضاد ينزه عنهما الكتاب العزيز))[9].

ولعل هذا التعريف من ابرز وافضل التعريفات التي قيلت في القراءة، على ما احسب، ومن هذه التعاريف يمكن ان نخلص الى أن علم القراءات: علم يعلم به كيفية أداء اختلاف ألفاظ الوحي في القرآن الكريم والنطق بها كما نطق بها الرسول(صلى الله عليه وسلم) مع عزو كل حرف الى ناقله.

---

(1) البيت لعمرو بن كلثوم، شرح المعلقات السبع للزوزني: 103، والعطيل: الطويلة العنق من النوق، والادماء: البيضاء، الهجان: الأبيض الخالص.

(2) تاج العروس، مادة (قرا): 1/364-370.

(3) القيامة/17.

(4) ينظر: الصحاح مادة(قرأ) : 1/65.

(5) البرهان في علوم القرآن: 1/318.

(6) منجد المقرئين ومرشد الطالبين:3.

(7) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر:5.

(8) اثر القرآن والقراءات في النحو العربي:309.

(9) في علوم القراءات: 27.

نشأتها:

اما تأريخ نشأة هذه القراءات ومصدرها فله علاقة قوية بالحديث الشريف الذي رواه البخاري-رحمه الله-وهو: ان عروة بن الزبير حدث: ((ان المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القارئ حدثاه: انهما سمعا عمر بن الخطاب(رضي الله عنه) يقول: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله(صلى الله عليه وسلم) فاستمعت لقراءته، فاذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله(صلى الله عليه وسلم) فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى تسلم، فلبَّبْته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال: اقرأينها رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، فقلت: كذبت، فان رسول الله(صلى الله عليه وسلم) قد اقرأينها على غير ما قرأت فانطلقت به أقوده الى رسول الله(صلى الله عليه وسلم) فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئينها، فقال رسول الله(صلى الله عليه وسلم) أرسله، اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله(صلى الله عليه وسلم): كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرات القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله(صلى الله عليه وسلم): كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فأقرؤوا ما تيسَّر منه))[1] وهذا الحديث صحيح، ولا مجال للارتياب والتشكيك في صحته، فقد عَدَّ السيوطي (ت911هـ) في الإتقان واحداً وعشرين صحابياً ورد عن طريقهم هذا الحديث[2].

وتصويب الرسول(صلى الله عليه وسلم) لكلتا القراءتين بقوله: (كذلك أنزلت) يدل دلالة قاطعة على ان الاختلاف في القراءة كان مصدره الوحي وسنده يصل الى الرسول (صلى الله عليه وسلم) والمهم في هذا الأمر هو أننا عرفنا ان الحديث الشريف جاء تيسيراً ورخصة للأمة في أداء ألفاظ هذا القرآن.

ولكن هل حُدِّدت هذه الرخصة فيما بعد او بقيت على إطلاقها ؟ وإن بقيت على إطلاقها فمن اين جاء مصطلح القراءات الصحيحة والشاذة ؟ وللإجابة عن هذا السؤال أقول: ان القراءات القرآنية من حيث الصحة والشذوذ مرت بمراحل:

الأولى: بدأت منذ زمن النبي(صلى الله عليه وسلم) وبالتحديد بعد الهجرة، إذ إنَّ حديث اختلاف عمر وهشام(رضي الله عنهما) في قراءة سورة الفرقان كان بعد الهجرة ، وامتدت حتى توحيد عثمان بن عفان(رضي الله عنه)، وفي هذه الفترة كان الصحابة يسمعون القرآن من رسول الله(صلى الله عليه وسلم) فكان كل صحابي يقرأ بما سمع. ولما كثرت الفتوحات وتوزع الصحابة على الأمصار،صار كل صحابي يُعلِّم المصر الذي فيه القراءة التي سبق وان تعلمها، فاختلفت-تبعاً لذلك- قراءآت الأمصار[3]، وفي هذه المرحلة لم يظهر مصطلح الشذوذ بَعْدُ، إذ إن القراءة كانت تعتمد على الرواية فقط.

الثانية: وبدأت منذ ان نسخ عثمان(رضي الله عنه) المصاحف ووزعها على الأمصار الإسلامية، والسبب في ذلك هو انه لما كثرت الفتوحات والتقى أهل

---

(1) صحيح البخاري:6/227-228ن وينظر: صحيح مسلم:1/560-561.

(2) الإتقان في علوم القرآن:1/45.

(3) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات: 15-16.

الأمصار الذين اختلفت قراءاتهم-كما ذكر في المرحلة الأولى-والتقى بعضهم ببعض في غزوة ارمينية، صار بعضهم يخطئ الاخر، فبلغ ذلك الخليفة عثمان(رضي الله عنه)، فامر بتوحيد المصاحف واستنساخها وتوزيعها على الأمصار[1]، وكان أهلها يقرأون من القراءات التي سبق ان تعلموها ما كان منها موافقاً لرسم هذا المصحف الذي أرسل اليهم، فاضيف بذلك شرط لقبول القراءة، فظهر تبعاً لذلك مصطلح القراءة الشاذة[2]. والى ذلك أشار ابو منصور الأزهري(ت370هـ) بقوله: ((من قرأ بحرف شاذ يخالف المصحف، وخالف بذلك جمهور القرأة المعروفين، فهو غير مصيب، وهذا مذهب أهل العلم الذين هم القدوة، ومذهب الراسخين في علم القرآن قديماً وحديثاً))[3]. وهكذا((صارت صحة الرواية وموافقة الخط أهم شرطين لقبول القراءة))[4]، وما عداها فهي قراءة شاذة.

الثالثة: وبدأت بعد استقرار قواعد اللغة، وذلك بعد ان كثرت الفتوحات الإسلامية ودخل الناس في دين الله أفواجا واختلطت الأقوام غير العربية بالعرب فشاع اللحن، الأمر الذي دفع العلماء المخلصين الى التفكير بوضع قواعد للغة فكانت الخطوة الاولى في ذلك هي قيام ابي الأسود الدؤلي بنقط المصحف نقط أعراب[5]. وبعد استقرار هذه القواعد، وحتى تكون القراءة بالغةً المثل الأعلى في عربيتها أضاف بعض العلماء والنحاة منهم خاصة، شرطاً ثالثاً لقبول القراءة، وهو موافقة العربية ولو بوجه[6]. اوقل موافقة هذه القواعد التي استقرت؛ إذ إنَّ موافقة العربية كان موجوداً منذ زمن النبي(صلى الله عليه وسلم)، كيف لا ؟! والقرآن انزل على قوم لغتهم العربية.

الرابعة: وبدأت بعد اختيار ابن مجاهد (ت324هـ) سبعة من الأئمة[7] لشهرتهم وثقتهم، في كتابه(السبعة في القراءات) مرحلة تغيرت فيه معاني مصطلح الشذوذ، فقد عد ما خرج عن هذه السبعة حيناً من الدهر شاذاً[8]، وقد أشار ابن جني الى ذلك بقوله: ((والقراءات على ضربين ضرب اجتمع عليه اكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه ابو بكر احمد بن موسى بن مجاهد-رحمه الله-كتابه الموسوم بقراءات السبعة.....وضرب تعدى ذلك فسمّاه أهل زماننا شاذاً، أي خارجاً عن قراءات القرّاء السبعة المقدم ذكرها))[9]

---

(1) ينظر: صحيح البخاري: 226/6.

(2) ينظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: 23.

(3) تهذيب اللغة: 14/5.

(4) رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية:631.

(5) ينظر: الفهرست: 45-46.

(6) ينظر: رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية: 650.

(7) وهم: ابن عامر(ت118هـ)،وابن كثير (ت120هـ) ، وعاصم بن ابي النجود الكوني(ت128هـ)، وابو عمرو بن العلاء(ت154هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات(ت156هـ)، ونافع بن عبد الرحمن(ت169هـ)، والكسائي(ت189هـ).

(8) ينظر: رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية: 658.

(9) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 32/1.

ومن المهم ان أبين هنا انه((ليس المقصود بالأحرف السبعة هذه القراءات السبع التي اختارها الأئمة من بين القراءات التي وصلت إليهم، ولا حتى أي قراءة معينة نسبت الى قارئ معين))[1]، ولذلك اخذ ابن مجاهد على عمله هذا، قال المهدوي(ت في حدود440هـ): ((ولقد فعل مسبع هؤلاء السبعة مالم يكن ينبغي ان يفعله، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله. وذلك انه قد اشتهر عند الكافة قول النبي(صلى الله عليه وسلم): (انزل القرآن على سبعة أحرف) ثم عمد هذا المسبع الى قوم اختار كل رجل منهم لنفسه من جملة القراءات التي رواها، وكانوا- لعمري-أهلا للاختيار لثقتهم وأمانتهم ولعلمهم وفصاحتهم، فأطلق عليهم التسمية بالقراءات، فاوهم بذلك كل من قل نظره، وضعفت عنايته، إنَّ هذه القراءات السبع التي قال فيها النبي(صلى الله عليه وسلم) (انزل القرآن على سبعة أحرف))[2].

الخامسة: وهي المرحلة التي عاد فيها مفهوم الشذوذ يُطلق على كل قراءة فقدت شرطاً من الشروط المذكورة في المرحلة الثالثة، ويمكن ان يعتبر عصر الداني(ت444هـ) هو العصر الذي استقرت فيه هذه الشروط الثلاثة[3]. ولم تتغير الى يومنا هذا.

وهكذا صار مصطلح القراءات الصحيحة يطلق على كل قراءة وجدت فيها هذه الأركان الثلاثة، سواء أكانت عن السبعة ام عن غيرهم، وكل قراءة اختل فيها ركن من هذه الأركان أطلق عليها مصطلح الشذوذ ولو كانت عن السبعة او عن العشرة[4] او عن غيرهم، وإلى هذا أشار ابن الجزري بقوله: ((كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردَّها، ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن السبعة ام عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة او شاذّة او باطلة، سواء كانت عن السبعة ام عن من هو اكبر منهم،وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف))[5]

ويعتبر ركن صحة الرواية اهم ركن من هذه الأركان، إذ بدونه تعتبر القراءة مردودة وباطلة، ولا تسمى حتى شاذة[6]، وان وافقت رسم المصحف والعربية، ولذلك لابد من توفر المشافهة والسماع في القراءة[7]، ولم يكتف بعضهم بصحة الرواية فقط، وانما زاد فيها التواتر والشهرة[8].

---

(1) رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية:151.

(2) بيان السبب الموجب، ضمن نصوص محققة في علوم القرآن الكريم: 250.

(3) ينظر: القراءات القرآنية تأريخ وتعريف: 45.

(4) وهم الثلاثة المكملون للسبعة: وهم: ابو جعفر(ت127هـ)، وخلف(ت229هـ)، ويعقوب(ت250هـ).

(5) النشر: 9/1.

(6) ينظر: البرهان في علوم القران: 323/1.

(7) ينظر: النشر: 358/2.

(8) ينظر: المصدر نفسه: 13/1.

اما موافقة رسم المصحف فتاتي بالدرجة الثانية، وهذه الموافقة قد تكون تحقيقاً او تقديراً، فعلى سبيل المثال لفظة(ملك) في قوله تعالى: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[1]: تقرأ: (ملك) وهو التحقيق، وتقرأ(مالك) وهو التقدير[2].

واما الركن الثالث فهو تكميل للشرطين السابقين، ومعناه يجب ان توافق القراءة وجهاً من وجوه النحو سواء أكان فصيحاً ام افصح ام مختلفاً فيه، ولهذا السبب نجد بعض العلماء والنحاة منهم خاصة يخطِّئون بعض القراءات، او يُرجِّحون وجهاً من وجوه القراءة على الآخر؛ لإنّ هذه القراءة لا توافق مذهبه النحوي[3].

ويمكن القول إنَّ القراءات السبع هي من نوع القراءات المتواترة الصحيحة التي يُقْرَأ بها في الصلاة، وهو المشهور والمختار في القراءات الثلاثة المكملة للسبع[4]، وقراءات القراء الأربعة[5] الزائدة على العشر وغيرها من القراءات التي لم تنسب لاحد من القراء العشر هي من نوع القراءات الشاذة[6].

3-حياة العكبري

سوف أتناول حياة ابي البقاء العكبري، وآثاره العلمية بشكل موجز؛ لانَّ ثمة باحثين أفاضل، قد أفاضوا الحديث عن حياته، وآثاره، فلا أجد مدعاة لتكرار ما قالوا، وانما أتناول حياته بالشكل الموجز، وبما يؤسس تمهيداً لهذه الرسالة. ومن ابرز من تناول حياة العكبري وآثاره هم :

1. الدكتور حسن موسى الشاعر، محقق كتاب-أعراب الحديث-لأبي البقاء العكبري[7].
2. الدكتور خليل بنيان الحسون، محقق كتاب-اللّباب في علل البناء والإعراب[8]-لأبي البقاء العكبري.
3. صادق محمد محمد سليم في رسالته الموسومة-جهود ابي البقاء العكبري النحوية في كتابيه-إعراب القرآن وإعراب الحديث-[9].
4. الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين، محقق كتاب-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين-لأبي البقاء العكبري[10].

---

(1) سورة الفاتحة: (4).

(2) ينظر: النشر: 11/1.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 10/1.

(4) ينظر: الإتحاف: 7.

(5) وهم: الحسن البصري: (ت110هـ)، وابو محيصن(ت113هـ)، والأعمش: (ت148هـ)، واليزيدي(ت202هـ).

(6) ينظر: الإتحاف: 7.

(7) ينظر: مقدمة أعراب الحديث:3-8.

(8) ينظر: مقدمة اللباب في علل البناء والأعراب:1/2-6.

(9) ينظر: جهود ابي البقاء: 2-50.

(10) تنظر: مقدمة كتاب التبيين: 13-66.

5. علي صائب في رسالته الموسومة-شرح المقامات الحريرية، تأليف: أبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق[1].
6. الدكتور علي محمد البجَّاوي، محقق كتاب-التبيان في إعراب القرآن-لأبي البقاء العكبري[2].
7. الدكتور محمد خير الحلواني، محقق كتاب-شرح لامية العرب-لأبي البقاء العكبري[3].
8. الدكتور ياسين محمد السواس، محقق كتاب-المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم-لأبي البقاء العكبري[4].

اسمه وكنيته ولقبه:

العكبري: هو محبُّ الدين بن عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، ابو البقاء، بن عبد الله بن ابي البقاء[5].

وكان يعرف بـ(العكبري) نسبة الى(عُكْبَرَا) بالقصر، بضم أوله واسكان ثانيه، وفتح الباء والراء[6]، وهي بليدةٌ تقع على دجلة فوق بغداد بخمسة فراسخ[7].

و(البغدادي) نسبةً الى بغداد عاصمة الخلافة العباسية وهي وطنه الذي استوطنته أسرته، بعد رحيلها من(عكبرا)، ولما كانت بغداد مسقط رأسه ومدرج صباه، قيل عنه: بغداديٌّ المولد والدَّار[8]. وكان يعرف ايضا بـ(الازجي) نسبة الى المحلة التي كان يسكنها في بغداد وهي محلة(باب الازج)[9].و(الحنبلي) نسبةً الى مذهب الإمام احمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة(241هـ)[10].

مولده:

كان مولده ببغداد، واما تحديد سنة ولادته فأورد لنا المؤرخون وأصحاب الطبقات روايتين بشأنه:

الأولى: نقل عن تلميذه ابن الدبيثي، انهَّ قال: سألت الشيخ أبا البقاء عن مولده فقال: ولدت سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة[11].

---

(1) تنظر: مقدمة شرح المقامات.

(2) تنظر: مقدمة كتاب التبيان في أعراب القرآن.

(3) تنظر: مقدمة كتاب شرح لامية العرب.

(4) تنظر: مقدمة كتاب المشوف المعلم.

(5) ينظر ترجمته في: انباه الرواة: 216/2، ومعجم البلدان: 142/4، وفيات الأعيان: 100/3، وسير أعلام النبلاء: 91/23، ونكت الهميان: 179، والبداية والنهاية: 85/13، وذيل طبقات الحنابلة: 109/2، والنجوم الزاهرة: 246/6، وبغية الوعاة: 38/2، وهدية العارفين:454/5، ومعجم المؤلفين:46/6، والأعلام:308/4، وينظر ايضاً: القسم الدراسي لرسالة الدكتوراه أعداد: د.خليل بنيان الحسون، ومقدمة أعراب الحديث تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر ومقدمة شرح المقامات الحريرية تحقيق: علي صائب، ومقدمة كتاب المشوف المعلم تحقيق ياسين محمد السواس ومقدمة كتاب التبيين تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين.

(6) ينظر: وفيات الأعيان: 100/3-101.

(7) ينظر: معجم البلدان: 142/4.

(8) ينظر: أنباه الرواة: 213/2-216.

(9) نكت الهميان:178، وينظر: ذيل طبقات الحنابلة: 109/2.

(10) المصدر نفسه.

(11) وفيات الأعيان: 100/3-101، وينظر: نكت الهميان: 179.

الثانية: ونقل عن تلميذه القطيعي وقد سأله عن مولده فقال: في حدود سنة تسع وثلاثين وخمسمائة[1].

ونقل عن الدكتور عبد الرحمن العثيمين محقق كتاب (التبيين)[2]عن طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الأسدي من مخطوطات(الظاهرية)، أنَّ مولد أبي البقاء كان في أوائل سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وهو قول ضعيف؛ لأن ابن قاضي شهبة ليس من تلاميذ أبي البقاء ولا قريباً منه، ولم ينقل عن احد، فأقرب الاحتمالات انه في نهاية سنة ثمان وثلاثين وبداية سنة تسع وثلاثين وخمسمائة[3].

أخلاقه ومنزلته:-

كلن ابو البقاء مثالاً للخلق الرفيع، والدين، والورع، والزهد، تبوأ منزلة كبيرة في نفوس وقلوب طلابه، وكان ثقةً، صدوقاً فيما ينقله ويحكيه، غزير الفضل، كامل الأوصاف متدّيناً حسن الأخلاق، متواضعاً رقيق القلب سريع الدَّمعة[4].

قال عنه الإمام عبد الصَّمد بن أبي الحَبْيش ((كان يفتي في تسعة علوم، وكان أوحد زمانه في النحو واللغة والحساب والفرائض، والجبر والمقابلة، والفقه وإعراب القرآن، والقراءات الشاذَّة، وله في كلِّ هذه العلوم تصانيف كبار وصغار، ومتوسطاتٌ))[5]

وقال عنه ابن الدَّبيثيّ: ((كان متفنناً في العلوم له مصنفات حسنةٌ في إعراب القرآن، وقراءاته المشهورة، وإعراب الحديث، والنحو واللغة سمعت عليه، ونَعِمَ الشيخ كانَ))[6]

وقال عنه ابن خلكان: ((لم يكن في آخر عمره في عصره مثله، في فنونه، وكان الغالب عليه علم النحو، وصنف فيه مصنفاتٍ مفيدةً))[7]

وقال السيوطي: ((.....قرأ العربية على يحيى بن نجاح وآبن الخشّاب حتى حاز قصب السبق، وصار فيها من الرؤساء المتقدّمين، وقصده الناس من الأقطار))[8].

شيوخه:

تلقى العكبري علومه في القراءات والحديث الشريف والعربية، على أيدي علماء إجلاء، من أشهر علماء عصره ومن أبرز هؤلاء الشيوخ:

---

(1) ذيل طبقات الحنابلة:2/110-111.

(2) مقدمة التبيين: 14.

(3) ينظر: جهود ابي البقاء النحوية: 5.

(4) نكت الهميان: 178.

(5) ذيل طبقات الحنابلة: 2/111.

(6) المصدر نفسه.

(7) وفيات الأعيان: 3/100-101.

(8) بغية الوعاة:2/38.

1) إبراهيم بن دينار احمد بن الحسين، أبو حكيم النهرواني فقيه حنبلي توفي سنة(556هـ) أخذ عنه أبو البقاء الفقه[1].

2) أحمد بن المبارك ابو العبّاس المرقّعاتي(ت570هـ)،أخذ عنه القراءات والحديث، وكان المرقّعاتي ملازماً للشيخ عبد القادر الجيلاني[2].

3) طاهر بن محمد بن طاهر بن علي المقدسي الأصل الهمذاني، أبو زرعة المتوفى سنة(596هـ)،أخذ عنه أبو البقاء الحديث حين قدم بغداد في طريقه الى الحج[3].

4) عبد الله بن احمد ابو محمد بن الخشاب، المتوفى سنة(567هـ)، وهو من أشهر شيوخه في النحو واللغة[4].

5) عبد الله بن محمد أبو بكر النَّقور(ت565هـ)،أخذ عنه العكبري الحديث[5].

6) علي بن الحسن بن عساكر بن الموجَّب بن العوام أبو الحسن البطائحي الضرير المقرئ، كان إماماً في القراءات، ويعرف النحو جيداً، توفي سنة(572هـ)،ألف كتاباً في الخلاف بين القراءات سمّاهُ(الخلافيات في علم القراءات)[6].

7) علي بن عبد الرحيم الحسن بن عبد الملك بن إبراهيم السّلّمّي المعروف بآبن العصار،(ت576هـ) مهذب الدين اللغوي، أخذ منه اللغة والأدب[7].

8) محمد بن عبد الباقي بن احمد بن سليمان بن البطي البغدادي، أبو الفتح سمع منه أبو البقاء الحديث، توفي سنة(564هـ)[8].

9) يحيى بن نجاح بن مسعود بن عبد الله اليوسفي، المؤدب الأديب الشاعر، أبو البركات، حنبلي المذهب حسن الاعتقاد، روى عنه أبو البقاء شعره اخذ عنه اللغة والنحو والأدب[9].

تلاميذه:

ليس غريباً أن يكون العكبري وهو ما عليه من العلم والمكانة أنَّ يكون مقصد القاصدين يلازمونه ويدرسون عليه، وبذلك يتضح للقارئ أن أبا البقاء حقاً أفاد وأجاد وأنه كما أخَذَ أعطي وكما أنتَّفع نَفَعَ وكما تَعلَّمَ عَلَّم، ومن ابرز تلاميذه هم:

1) إبراهيم بن محمد الأزهري الصمريفيني المتوفى سنة(641هـ) قال ابن العماد إنه جالس أبا البقاء وأخذ منه الفقه[1].

---

(1) سير إعلام النبلاء: 91/23، ذيل طبقات الحنابلة: 239/1.

(2) نكت الهميان: 178.

(3) ذيل طبقات الحنابلة: 399/1.

(4) ينظر:بغية الوعاة:29/2-30.

(5) نكت الهميان: 179، ذيل طبقات الحنابلة:111/2.

(6) نكت الهميان:214.

(7) وفيات الأعيان: 338/3، ونكت الهميان: 179.

(8) البداية والنهاية: 260/2، والوافي بالوفيات: 309/3.

(9) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة331/1.

2) أحمد بن علي بن معقل، عز الدين، أبو العباس الازدي المهلبي الحمصي النحوي، ناظم الإيضاح والتكملة ومؤلف المآخذ على شراح ديوان المتنبي المتوفى سنة(644هـ)[2].

3) الحسن بن ابي المعالي بن مسعود بن الحسين المعروف ب(ابن الباقلاني)، قال السيوطي انتهت اليه الرئاسة في النحو والتوحيد، وقرأ النحو على أبي البقاء توفي سنة(637هـ)[3].

4) سالم بن احمد بن سالم بن أبي الصقر، أبو المرجي، الملقب بـ(المنتخب) (الحاجب) توفي قبل شيخه ابي البقاء وذلك سنة (611هـ)[4].

5) عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن ابي الحديد، ابو حامدٍ عِزُّ الدين، شارح نهج البلاغة المتوفى سنة(656هـ)[5].

6) عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب بن الجزري السَّعدي العبادي، ابوالفرج ناصح الدين المعروف بـ(ابن الحنبلي) المتوفى سنة (634هـ) قرا على أبي البقاء الفصيح لثعلب بن حفظه، وبعض التصريف لابن جني[6].

7) عبد السلام بن عبد الله بن تيمية، المشهور بـ (المجِّد) مجد الدين جد شيخ الإسلام، تقي الدين ابن تيمية. أخذ المجد عن العكبري وتوفي سنة(652هـ). قرأ على أبي البقاء(العربية والحساب والجبر والمقابلة والفرائض والنحو)[7].

8) عبد الصمد بن احمد بن عبد القادر بن ابي الحسن البغدادي القطيعي المقرئ المحدِّث النحوي الخطيب الواعظ الزاهد المؤرخ المتوفى سنة(676هـ)، قال: قرأت عليه من حفظي كتاب(اللمع) لابن جني، و(التصريف الملوكي)، لابن جني و(الفصيح) لثعلب، وأكثر كتاب(الايضاح) لابي علي الفارسي وسمعت عليه (المفضليات) [8].

9) القاسم بن احمد بن الموفق، علم الدين اللورقي الأندلسي من اشهر تلاميذ ابي البقاء في النحو وهو راوي كتاب(التبيين) عنه وأكثر مجالسته حتى صار يسمى: تلميذ ابي البقاء توفي سنة(661هـ) [9].

10) محمد بن سعيد بن يحيى، ابو عبد الله الدبيثي الإمام المؤرخ المتوفى سنة(637هـ).و(دبثا) أو(دبيثا)[10] (موضع قرب واسط)[11].

---

(1) ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة: 227/2، وشذرات الذهب: 209/5.

(2) ينظر ترجمته في العبر: 183/5، وبغية الوعاة: 348.

(3) بغية الوعاة: 526/1.

(4) ينظر ترجمته في انباه الرواة: 68/2.

(5) وفيات الأعيان: 342/7، وفوات الوفيات: 519/1.

(6) ذيل طبقات الحنابلة: 110/1-111، وشذرات الذهب 164/5 .

(7) فوات الوفيات 174/1 ، وذيل طبقات الحنابلة 250/2.

(8) ذيل طبقات الحنابلة: 110/1-111، ومقدمة التبيين:24، نقلاً عن تلخيص معجم الألقاب.

(9) إنباه الرواة :161/4، وبغية الوعاة: 250/2.

(10) وفيات الاعيان 251/1، والوافي بالوفيات :105/3.

(11) معجم البلدان: 437/2.

11) ياقوت بن عبد الله الرُّوميُّ الحموي: أبو عبد الله، شهاب الدين، المؤلف المشهور المتوفى سنة(626هـ)، وهو صاحب معجم البلدان، ومعجم الأدباء وغيرهما، ترجم لأبي البقاء في معجم البلدان عند ذكر (عكبراء)[1]فقال: ((منها شيخنا إمام عصره محب الدين أبو البقاء.....))[2].

وفاته:

بعد حياة حافلة بالعلم وأسبابه أسلم العكبري روحه الى بارئها في ليلة الأحد الثامن من شهر ربيع الاخر سنة(616هـ) ببغداد وقد قارب الثمانين. تغمده الله برحمته ورضوانه، وصلى عليه من الغد بمدرسة أبن الجوزي بدرب دينار الكبير، ودفن بمقبرة الإمام أحمد، بباب حرب غربيِّ بغداد[3].

آثاره:

كانت للعكبري باعٌ طويلة في التأليف، فكتب في شتى أنواع العلوم، وفروع المعرفة الشائعتين في عصره، فقد خلف ثروة كبيرة من المؤلفات في مختلف صنوف العلم، فألَّف الكتب والرسائل وشرح المختصرات، واختصر المطولات على حسب ما يقتضيه الدرس، وتتطلبه مصلحة الطلبة، ويطول بنا الحديث لو استوفينا كل من أشار إلى عدد مؤلفات العكبري، وهم مختلفون في عددها، المطبوع منها والمخطوط. وبالنظر إلى عدم إمكان إيرادها جميعاً فسأكتفي بذكر أهم المطبوع منها واسماء محققيها وأمكنة الطبع:

1. إعراب الحديث، تأليف محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، دراسة وتحقيق،الدكتور حسن موسى الشاعر، ط:مطبعة دار الشعب-الأردن، سنة 1981م.
2. التبيان في إعراب القران، تأليف: ابي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور علي محمد البجاوي، ط: دار الجيل، بيروت-لبنان، 1407هـ-1987م.
3. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط:دار المغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، سنة 1406هـ-1986م.
4. شرح ديوان المتنبي المنسوب الى أبي البقاء العكبري: (النبيان في شرح الديوان)، تأليف: أبي البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا وجماعة، ط: مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة 1390هـ-1971م.

---

(1) معجم البلدان: 142/4.

(2) ينظر ترجمته في :إنباه الرواة: 74/4، وفيات الأعيان: 178/5.

(3) ينظر: إنباه الرواة: 216/2، معجم البلدان:142/4، وفيات الأعيان: 100/3، وسير أعلام النبلاء: 91/23، ونكت الهميان: 179، والبداية والنهاية: 85/13، وذيل طبقات الحنابلة: 109/2، والنجوم الزاهرة: 246/6، وبغية الوعاة: 38/2، ومعجم المؤلفين: 46/6، والأعلام:308/4.

5. شرح المقامات الحريرية، تأليف: ابي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق رسالة ماجستير، علي صائب، سنة1974-1975م.
6. شرح لامية العرب،تأليف: ابي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور محمد خير الحلواني، فرزة من مجلة المجمع العلمي العربي سنة1402هـ-1982م.
7. اللبّاب في علل البناء والإعراب، تأليف: أبي البقاء العكبري، القسم الدراسي لرسالة الدكتوراه، تحقيق: الدكتور خليل بنيان الحسون.
8. المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، تأليف: ابي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور ياسين محمد السواس، ط: أوفست دار الفكر-دمشق، (د-ت).

شعره:

ومن شعره يمدح الوزير ناصر بن مهدي العلوي، ولم يقل غيرها في مدحه[1]:

بك أضحى جيد الزمان محلى بعد أن كان من علاه مخلى

لا يجاريك في نجاريك خلق أنت أعلى قدراً وأعلى محلاً

دمت تحيي ما قد أميت من الفضـ ل وتنفي فقراً وتطرد محلا

قال القطيعي: وأنشدني ابو البقاء لنفسه:

صاد قلبي على العقيق غزال ذو نفارٍ وصاله ما ينال

فاتر الطرف تحسب الجفن منه ناعساً والنعاس منه مدال

قال القطيعي: وانشدني ابو البقاء لنفسه ايضاً:

اشكو الى الله ما القى من الكمد ومن فراق حبيبٍ فت في عضدي

وها آصطباري وهاد معي ينيم على بوح الهوى بي وان قد خانني جلدي

قد كنت والشمل ملموماً بهم فرقاً من الفراق وإشفاقي على الرصد

فكيف حالي وقد شط المزار بهم عني وبدل قرب الدار بالبعد

طار الفؤاد شعاعاً ساعة احتملوا وألف البين بين الجفن والسهد

(1) بغية الوعاة: 40/2.

أنــى ألــذ بعــيشٍ بعــد بعدهــم والــروح فــي بلــدٍ والجســم فــي بلــد

يــا ويــح قلبــي مــن شــوق أكابــده ضــعفت عنــه فمــن ذا اخــذ بيــدي

حكــم الهــوى جائــر عدوانــه هــدر قتلــاه ظلمــاً بلــا عقــل ولــا قــود

قــد رق قلبــي ظلــوم مــا يــرق لــه مــن الفــراق الــذي أضــنى علــى كبــدي

أضــنى الضــلوع علــى قلــب تملكــه مــن ليس يحنو علــى صــب بــه كمــد[1]

مذهبه النحوي:

يستبان على المذهب النحوي من خلال جملة أمور هي:

1. موقف النحوي من أصول البحث، مثل السماع، والقياس.
2. من حيث استعماله المصطلحات النحوية.
3. الموقف من مسائل الخلاف النحويّ، ويمكن ان يزاد عليها، اين يعد النحوي نفسه افي البصريين، ام في الكوفيين ؟[2].

فالقارئ في كتاب-التبيان في إعراب القران- يلحظ ان اكثر المصطلحات النحوية التي استعملها ابو البقاء ورد بما تعارف عليه البصريون، من هذه المصطلحات: استعمال ألقاب الإعراب مثل الرفع والنصب والجر والجزم للمعرب، والضم والفتح والكسر والسكون للمبني، قال في إعراب (الرحمن الرحيم) : ((صفتان مشتقتان من الرحمة' وجرهما على الصفة والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف....ويجوز نصبهما على إضمار: اعني، ورفعهما على تقدير هو))[3].

وقال في إعراب قوله تعالى﴿ غَيْرَنَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾ [4]: ((غير بالنصب على الحال من الفاعل في (تدخلوا)، أو من المجرور في (لكم)، ويقرأ بالجر على الصفة للطعام، وهذا عند البصريين خطأ؛ لانه جرى على غير ما هو له؛ فيجب أن يبرز ضمير الفاعل، فيكون غير ناظرين أنتم))[5].

فهذا وامثاله كثير تجده في كتاب_التبيان في إعراب القرآن- اما موقفه من المسائل الخلافية نجده قد ارتضى لنفسه الميل الى البصريين، آخذا باقوالهم، ومؤيداً لأرائهم، واقفاً الى جانبهم فهو يعد نفسه أحياناً من جملتهم، فيقول مثلاً في قوله تعالى:﴿كِتَابَ اللَّهِ

---

(1) ذيل طبقات الحنابلة: 112/2.

(2) ينظر: ابن جني النحوي: 252، والبحث النحوي في العراق: 153.

(3) التبيان في إعراب القران: 4/1 .

(4) سورة الأحزاب الآية (53).

(5) التبيان في إعراب القران: 1060/2.

عَلَيْكُمْ﴾[1]: ((وقال الكوفيون: هو إغراء والمفعول مقدم وهذا عندنا غير جائز؛ لان عليكم وبابه عامل ضعيف؛ فليس له في التقديم تصرف))[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ...﴾[3]: (((يدعو لمن ضره): هذا موضع إختلف فيه أراء النحاة.....

الوجه الثالث: قول الفراء: وهو أنَّ التقدير: يدعو من لَضَرُّه؛ ثم قدم اللام على موضعها؛ وهذا بعيدٌ؛ لانَّ(ما) في صلة الذي لا يتقدم عليها))[4]

ومثل هذا كثير مما يرد على نحاة الكوفة' وينتصر لنحاة البصرة، واحسب أنَّ ما قدمته من أدلة تفي بأنَّ أبا البقاء العكبري كان على مذهب البصريين.

4- موقف العكبري من القراءات القرآنية:

للعكبري اهتمام كبير بالقراءات القرآنية؛ إذ يعد كتابه-التبيان في إعراب القران-مصدراً مميزاً يزخر بفيض من القراءات على اختلاف أقسامها، المتواترة والشاذة وغيرها، ويمكن ان نوجز موقفه منها بجملة أمور:

أ-موقف المناقشة:

القارئ في كتاب التبيان يجد العكبري يزاوج بين منهجين مختلفين التمسك المذهبي (اعني مذهب البصريين والكوفيين) والمرونة مع الدليل، فتجدهما متناوبين في كلامه بين آونة واخرى، فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿.....وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[5]تجده الى المذهب البصري قريباً فيقول:(والارحام) ((يقرأ بالنصب وفيه وجهان.....ويقرأ بالجر،قيل:هو معطوف على المجرور، وهذا لا يجوز عند البصريين، وانما جاء في الشعر على قبحه، واجازه الكوفيون على ضعف، وقيل: الجر على القسم، وهو ضعيف أيضا، لان الأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالأباء ولان التقدير في القسم: وبرب الأرحام، وهذا قد أغنى عنه ما قبله))[6]

فينظر القارئ في حوار العكبري هاهنا ومناقشته الاية، فيجده متمسكاً بمذهبه البصري، مضعفاً ما سواه، ثم يمسك فلا يوجه القراءة المتواترة حتى بشيء من التأويل.

ب-موقف التضعيف:

---

(1) سورة النساء الآية(24).
(2) التبيان في إعراب القران: 346/1.
(3) سورة الحج الآية (13).
(4) التبيان في إعراب القران: 934/2-935.
(5) سورة النساء (1).
(6) التبيان في إعراب القران: 317/1.

وقال عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[1]،((وكذلك زين: يقرأ بفتح الزاي، والياء على تسمية الفاعل.....ويقرأ بضم الزاي وكسر الياء على مالم يسم فاعله، وقتل بالرفع على انه القائم مقام الفاعل، وأولاد بالنصب على انه مفعول القتل، وشركائهم بالجر على الإضافة، وقد فصل بينهما بالمفعول وهو بعيدٌ؛ وانما يجيء في ضرورة الشعر))[2].

فنراه يحكم على القراءة المتواترة بالبعد ؛ وذلك لانه لا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور[3].

جـ.موقف الترجيح:

اهتم العكبري اهتماماً كبيراً بالترجيح بل كان عادة له، فكان لا يترك المسالة دون ان يبّين رأيه فيها، فأما ان يقطع بخطأ أحد الجانبين أو ضعفه أو فساده، او غلطه، وإما ان يقويها بالصحة والقوة او الجودة او الترجيح، وله في هذا الميدان باعٌ كبيرةٌ وتبرز هذه القضية لدى المتأخرين عنه من علماء التفسير والإعراب والنحو، فلم يأت بعده أحد إلاّ والعكبري كان في موضع إعجابهم وله عندهم منزلة كبيرة، واذكر هنا بعض الأمثلة لترجيحاته:

1. ترجيح تعلق(المسجد الحرام) بمحذوف:

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾[4]، وقال: ((.....واما جرُّ المسجد الحرام فقيل: هو معطوف على الشهر الحرام؛ وقد ضُعِّف ذلك؛ بانَّ القوم لم يسألوا عن المسجد الحرام، إذ لم يشكّوا في تعظيمه؛ وإنما سالوا عن القتال في الشهر الحرام؛ لانه وقع منهم ولم يشعروا بدخوله؛ فخافوا من الإثم، وكان المشركون عيَّروهم بذلك. وقيل: هو معطوف على الهاء في(به) ؛ وهذا لايجوز عند البصريين إلا أن يعاد الجار.

وقيل: هو معطوف على السبيل؛ وهذا لا يجوز؛ لانه معمول المصدر، والعطف بقوله: (وكفر به) يفرق بين الصلة والموصول.والجيّد ان يكون متعلقاً بفعل

---

(1) الأنعام(137).

(2) التبيان في إعراب القرآن: 541/1.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 357/1-2،358/81-82، المقتضب: 376/4-377، ومجالس ثعلب: 126/1، وإعراب القرآن للنحاس: 582/1-583، وشرح الكافية الشافية: 979/2-980.

(4) البقرة(217).

محذوف دل عليه الصد؛ تقديره: ويصدون عن المسجد؛ كما قال تعالى: ﴿هُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [1]( ))[2]

2. ترجيح مذهب سيبويه على مذهب يونس:

قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْنِ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُم.....﴾[3]

قال: (((افان مات): الهمزة عند سيبويه في موضعها، والفاء تدل على تعلق الشرط بما قبله.

وقال يونس: الهمزة في مثل هذا حقها ان تدخل على جواب الشرط؛ تقديره: أتنقلبون على أعقابكم ان مات ؟ لأنَّ الغرض التنبيه او التوبيخ على هذا الفعل المشروط.

ومذهب سيبويه الحق لوجهين:

أحدهما: انك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه؛ إذ لا يَصحُّ ان تقول: أتزورني فان زُرتك. ومنه قوله: ﴿أَفَإِيْنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾[4] والثاني: إنَّ الهمزة لها صدر الكلام، وإنّ لها صدر الكلام، وقد وقعا في موضعهما، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب؛ لانهما كالشيء الواحد))[5]

3. **ترجيح قول البصريين على الكوفيين:**

قال تعالى:﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [6].

قال: ((العاملُ في موضع إنَّ وما عملت فيه قالوا، وهي المحكيّة به. ويجوز ان يكون معمولاً لقول المضاف؛ لأنه مصدر؛ وهذا يُخرّج على قول الكوفيين في إعمال الأول؛ وهو اصل ضعيف؛ ويزداد هنا ضعفاً؛ لأنَّ الثاني فعل، والأول مصدر؛

---

[1] سورة الفتح(25).

[2] التبيان في أعراب القران:175/1، وينظر: الدر المصون:509/1-510.

[3] سورة ال عمران:(144)

[4] سورة الأنبياء(34).

[5] التبيان في إعراب القرآن:296/1، وينظر: معاني القرآن للفراء:236/1، والدر المصون:16/3، ومغني اللبيب:23/1.

[6] سورة ال عمران(181).

وإعمال الفعلِ أقوى))[1] ومما تجدر الإشارة إليه إنَّ ابا البقاء العكبري كان يعتني عناية خاصة بالقراءات، ويعدَّها المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، ويدل على ذلك عنايته بالقراءات من خلال الإعراب، فانه لا يترك قراءة واحدة اسواء كانت متواترةٍ ام شاذةٍ ام مشهورةٍ إلا ويتناولها، ويبين وجوه الإعراب فيها، او توجيه المعنى لها، فمثلاً عندما يأتي الى إعراب قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [2]، يقول: ((العلماء بالرفع وهو الوجه. ويقرا برفع اسم الله ونصب العلماء على معنى: إنما يعظِّم الله من عِبِاده العُلَمَاء))[3] فالقراءة غير متواترة ولا مشهورة ولكنه يقف منها موقف الاحترام والقبول، ثم يبحث لها عن معنى او توجيه لأنَّ؛ القراءة تابعة للمعنى والرواية معاً، ولربما ذهب الى ابعد من هذا تحوطاً واحتراماً للقراءة مهما بلغت من الضعف ففي قوله تعالى-عز وجل-: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ.....﴾ [4]

يقول: ((....والانَجيل، وهو الاصل الذي يتفرع عنه غيره.... وقرأ(الانجيل)[5]بفتح الهمزة ولا يعرف له نظير؛ اذ ليس في الكلام افعيل الا ان الحسن ثقة؛ فيجوز ان يكون سمعها))[6] فلم يجد مبرراً لا من الروايات، ولا من اللغة، فاعتمد على صدق الحسن البصري وثقته به، وهكذا يقف ابو البقاء العكبري مع النصوص والروايات الشاذة والضعيفة مالم تكن معارضة للقواعد النحوية البصرية، فان كان مخالفاً لها؛ فانه يقف مع المذهب الا نادراً[7].

---

(1) التبيان في إعراب القرآن:315/1، وينظر: الدر المصون:513/3-514.

(2) سورة فاطر(28).

(3) التبيان:1075/2، وينظر: الكشاف:308/3 ونسبها الى عمر بن عبد العزيز والى أبي حنيفة، وهي قراءة شاذة وضعيفة، وينظر: جهود ابي البقاء النحوية:130.

(4) سورة ال عمران(3).

(5) مختصر شواذ القراءات:19، وينظر: المحتسب:152/1.

(6) التبيان:236/1.

(7) ينظر: جهود ابي البقاء العكبري النحوية:130-131.

المبحث الاول
مرفوعات الأسماء

ما قرىء بالرفع على الابتداء:

قال تعالى: ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ [1].

قرأ الجمهور قوله تعالى(والقمرَ) بالنصب، في حين قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو اللفظة بالرفع(والقمرُ)[2].

وجه العكبري قراءة الجمهور بالنصب على أنَّ النصب محمولٌ على ما قبله، لأنّه معطوف على اسم قد عمل فيه الفعل، وهو قوله تعالى:﴿ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ [3]، فاضمر فعلاً يعمل في (القمر) ليعطف فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل، والتقدير: وقدرنا القمر[4]. أي أنَّ حجة من قرأ بالنصب انهَّ اضمر فعلاً فسره ما بعده، وتقديره: وقدرنا القمر قدرناه، وهو توجيه سبق العكبري إليه طائفةٌ من النحاة والمفسرين[5]، وتبعه بعضهم[6].

قال سيبويه: ((وان شئت قلت: زيداًضربته، وانما نصبُه على إضمار فعل هذا يفسره،كأنك قلت: ضربتُ زيداً ضربتُه ، إلا أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم ها هنا مبنيٌّ على هذا المضمر))[7].

أما من قرأ قوله تعالى: ﴿والقمرُ﴾ بالرفع؛ فانه جعله مستأنفاً بعد ان قطعه مما قبله، إذ انَّ الكلام يتمّ عند قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ [8]، فاستأنف بقوله(والقمر)، ورفعه على الابتداء وخبره(قدرناه)[9].

امّا محمد بن جرير الطبري فذكر: ((أنَّ قراءة الرفع معطوفة على(الشمس) المعطوف على(الليل) فاتبعوا(القمر) الشمس في الإعراب؛ لانه ايضاً من الآيات كما أنَّ الليل والنهار آيتان؛ ولأنها رؤوس آيات، فجاء العطف للانسجام))[10]

---

[1] يس/39.
[2] ينظر: السبعة في القراءات:540، المستنير في القراءات العشر:503.
[3] سورة يس/37.
[4] التبيان في إعراب القرآن:1082/2.
[5] ينظر: جامع البيان:5/23، معاني القرآن وإعرابه: 287/4، الحجة في القراءات السبع:298، الكشف عن وجوه القراءات السبع:216/2.
[6] ينظر : الجامع لاحكام القران 21/15.
[7] الكتاب: 286/3.
[8] سورة يس/38.
[9] ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 721/2، الحجة في القراءات السبع: 298، الكشف عن وجوه القراءات:216/2، التبيان في إعراب القرآن: 1083/2ن شرح المفصل: 32/2، الجامع لاحكام القرآن:21/15.
[10] جامع البيان عن تأويل أي القرآن: 5/23.

ويجـوز ان يكـون(القمرُ) معطوفـاً علـى قولـه:﴿ وَآيَـةٌ لَهُـمْ اللَّيْـلُ﴾[1]، فيكـون التقدير: وآية لهم القمر قدرناه، فعطف جملة على جملة، وآية في قوله تعالى: ﴿وآية لهم﴾ مرفوعة بالابتداء، و(لهم) شبه جملة في محل رفع صفة لـ(آية)، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: وآية لهم في المشاهدة أو في الوجود، ويكون حينئذٍ قوله سبحانه وتعالى:﴿ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾ تفسيراً للآية في قوله تعالى: (وآية لهم)، كما ان قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾ [2]، جاءت تفسيراً للوصية في قولها تعالى: ﴿يوصيكم الله في أولادِكمْ﴾ [3].

والقراءتـان صـحيحتان فـي المعنـى، إلا أنَّ قـراءة الرفـع هـي الأرجـح (واللـه اعلم)؛ وذلك لأنّ النصب على الاشتغال يكون واجباً في الاسم المتقدم على فعله المتصل بضميرٍ عائدٍ عليه حين يسبق بـ(إن) الشرطية، او(هلا) التحضيضية وغيرهما، ويكون جائزاً حين يكون فعله فعل امر ، مثل زيداً اكرمْهُ، فاذا كان فعلا ماضياً رجحوا الرفع على النصب مثل: زيدٌ لقيتُه. وهو ما جاء في الآية الكريمة، فالفعل (قدرناه) ماضٍ[4].

ومما يعضد هذا الأمر اختيار الفراء لقراءة الرفع إذ قال: ((والرفع فيه أعجب إلي من النصب))[5].

ما قرىء بالرفع على الخبر:

قال تعالى﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ الْعَفْوَ﴾ [6].

أورد العكبري وجهين من القراءة لقراءة قوله تعالى: (العفو) فقرأ جمهور القراء(العفوَ) بالنصب، في حين قرأ أبو عمرو بن العلاء وهو من السبعة اللفظة (العفوُ) بالرفع[7].

ومعلوم أن توجيه قراءة النصب مختلف عن توجيه قراءة الرفع إذ ذهب العكبري في توجيه قراءة الجمهور بالنصب على انه مفعول به قال: ((ويقرأ بالنصب

---

(1) يس /37.
(2) النساء/11.
(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 721/2، الكشف عن وجوه القراءات: 216/2، الكشاف: 289/3، التبيان في إعراب القرآن: 1083/2، الجامع لاحكام القران: 21/15.
(4) ينظر: همع الهوامع: 112/2، في النحو العربي نقد وتوجيه: 147، والأوجه الإعرابية وعلاقتها بالمعنى في القراءات السبع: 83.
(5) معاني القرآن للفراء: 378/2.
(6) البقرة/219.
(7) السبعة في القراءات:182.

بفعل محذوف، تقديره: ينفقون العفو؛ وهذا إذا جعلت(ما) و(ذا) اسماً واحداً؛ لأنَّ العَفْوَ جواب، وإعراب الجواب كإعراب السؤال))[1].

وقد سبق العكبري في هذا التوجيه طائفة من النحاة منهم الاخفش والزجاج والنحاس ومكي القيسي[2]، وتبعه ابن يعيش وابو حيان[3].

وحجتهم في هذه القراءة قوله تعالى:﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [4]، فتقدير الجواب، قالوا: أنزل خيراً[5].

امّا قراءة الرفع في قوله تعالى: (القمر) فقد وجَّهها العكبري بقوله: ((ويُقْرَأُ بالرفع على انه خبر، والمبتدأ محذوف تقديره :قل المُنْفَقُ، وهذا إذا جعلت ماذا مبتدأ وخبراً))[6]

ويقصد بهذا التوجيه أن تجعل (ما) و(ذا) اسمين، (ما) استفهامية مبتدأ، و(ذا) بمعنى (الذي) خبره، وجملة ينفقون صلته، وعلى هذا يجاب للاسمية بالاسمية، والفعلية بالفعلية، فيكون (العفو) جواباً،وإعراب الجواب كإعراب السؤال، فيكون مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف[7]. والحجة في قراءة قوله تعالى:﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾، [8]تقدير الجواب: الذي تزعمون انه انزل ربكم هو أساطير الأولين[9].

وبعد ذكر وجهي القراءة أودّ الإشارة إلى إنّ اغلب النحاة والمفسرين ذكروا ان القراءتين متقاربتان[10]، في حين اثر بعضهم الآخر قراءة النصب ومنهم: الفراء اذ قال: ((وجه الكلام فيه النَّصب، يريد قل ينفقون العفو. وهو فضل المال))[11]، أي على أنه مفعول لـ(ينفقون) ووافقه فيه أبو جعفر النحاس[12].

ما قرىء بالرفع على انه فاعل:

---

(1) التبيان في إعراب القران: 176/1.
(2) ينظر: معاني القران للأخفش: 172/1، ومعاني القرآن وإعرابه : 297/1، وإعراب القرآن للنحاس: 260/1، مشكل إعراب القرآن: 129/1.
(3) شرح المفصل: 150/3، البحر المحيط: 159/2.
(4) النحل/30.
(5) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 172/1
(6) التبيان في إعراب القرآن :176/1.
(7) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 172/1، معاني القرآن وإعرابه :293/1، إعراب القرآن للنحاس: 260/1، مشكل إعراب القرآن: 129/1، شرح المفصل :139/3، البحر المحيط: 159/2.
(8) النحل/24.
(9) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 172/1، الكشف عن وجوه القراءات: 292/1.
(10) ينظر: معاني القرآن للأخفش:172/1، جامع البيان:216/2، معاني القرآن وإعرابه:293/1،مشكل إعراب القرآن:129/1، الجامع لاحكام القرآن:41/3، مغني اللبيب:300/1.
(11) معاني القرآن للفراء:141/1.
(12) إعراب القرآن للنحاس:260/1.

قـال تعـالى:﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ [1].

اورد العكبري وجهين لقراءة قوله تعالى: (مثقال) هما: النصب[2]، على ان(كان) ناقصة والاسم مضمر فيها وتقديره: (وان كان الشيء مثقال حبة) او(وان كان الظلم او العمل)[3]، وقوله(مثقال) خبر لكان.

في حين قرا نافع قوله تعالى: (مثقال) بالرفع[4]، مخالفاً جمهور القراء. وقد وجه العكبري هذه القراءة على جعل(كان) تامة بمعنى: (وقع)، و(حدث)؛ لانها اكتفت بالفاعل[5].

وقد سبق العكبري في هذا بعض النحاة منهم: ابن خالويه[6]، ومكي القيسي[7]، وتبعه القرطبي[8] وابو حيان[9].

وقد سبق الفراء النحاة جميعاً في توجيه هذه القراءة بالرفع، اذ قال: ((ولو رفع(المثقال) كما قال: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ﴾[10]، كان صواباً))[11].

وثمة دليل اخر يدعم توجيه قراءة الرفع؛ وهو منع النحاة حذف اسم كان؛ لان الاسم لما ارتفع بالفعل(كان) صار يشبه الفاعل والفاعل لا يحذف فكذلك ما أشبهه[12].

بهذا يتضح توجيه القراءتين، والذي يبدو ان كلتيهما راجحتان بناءاً على ما تم تقديمه من مسوغ بين يدي تلكما القراءتين.

والله اعلم.

ما قرىء بالرفع على انه نائب فاعل:

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [13].

اورد العكبري وجهين لقراءة قوله تعالى: (قتل)، أحدهما: النصب على انه مفعول به وهي قراءة الجمهور[1]، أما الآخر فهو الرفع على انه نائب فاعل و(زين) بالبناء للمجهول وهي قراءة ابن عامر[2].

---

(1) سورة الأنبياء/47.
(2) وهي قراءة الجمهور الا نافعاً وأبا جعفر. ينظر: السبعة في القراءات: 429، والمستنير في القراءات العشر: 444، الجامع لاحكام القرآن:919/2.
(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 919/2
(4) ينظر: السبعة في القراءات: 429، والمستنير في القراءات العشر: 444.
(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 919/2
(6) الحجة في القراءات السبع: 249.
(7) الكشف عن وجوه القراءات:111/2، وينظر: مشكل إعراب القرآن:479/2.
(8) الجامع لاحكام القرآن: 195/11.
(9) البحر المحيط: 316/6.
(10) سورة البقرة/280
(11) معاني القرآن للفراء: 205/2.
(12) ينظر: شرح الجمل: 419/1، وهمع الهوامع: 84/2، وظاهرة المنع:238.
(13) الأنعام/137.

واختـار العكبـري قـراءة الجمهـور بــ(النصب)، وبعَّـد قـراءة الرفـع واقتصـر جوازها على الشعر[3]؛ لانه سيؤدي الـى الفصـل بين المضـاف والمضـاف إليـه بغير الظرف والجار والمجرور. وهذا ممتنع عند اغلب النحاة[4] وجـائز عند ابـي البركـات الانباري وأبي حيان وابن مالك وابـن الجزري[5]. وأود الإشـارة إلـى إنَّ أبـا البركـات الانبـاري نسـب الـى الكـوفيين انهـم يُجَّـوزون الفصـل بـين المتضـايفين بغيـر الجـار والمجـرور[6]. وقـد رد عليـه الـدكتور محمـد خيـر الحلـواني، وذكـر انّ البصـريين والكـوفيين يمنعـون الفصـل بـين المتضـايفين بغيـر الجـار والمجـرور فهـم فـي هـذا سواء[7]، ويزاد على ما ذكر ان الطبري وهو من حذاق الكوفيين[8]، قد قبح الفصل وذكر انه غير فصيح، جاء هذا في قولـه: ((وقرأ ذلك بعض قراء أهل الشام وكذلك زين بضم الزاي لكثير من المشركين قتل بالرفع أولادهم بالنصب شركائهم بـالخفض بمعنى وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم ففرقوا بين الخـافض والمخفوض بما عمل فيه الاسم وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح))[9]

ومما تجدر الإشارة إليه ان المتأخرين من النحويين أجازوا ان يفصل بين المضـاف والمضاف إليه بغير الظرف او الجار والمجرور فقد جوز ابن مالك هذا الفصل اذ قال:

فَصْلَ مُضافٍ شبهِ فعلٍ ما نَصَبْ مفعولاً او ظرفاً أجِزْ ولم يُعَبْ[10]

مما تقدّم يتبين ان اغلب النحاة الاقدمين يمنعون،او يقبحون الفصل بين المتضـايفين. أما المعاصرون فقد ذهب اغلبهم إلى جواز الفصل بينهما.[11]

فـي حـين ذهـب الـدكتور محمـد ضـاري حمـادي إلـى إن حمـل الجـواز علـى الضرورة لا ينبغي ان يكون في هذا الموضع لوروده في قول الرسول الكريم(صـلى الله عليه وسلم): (هل انتم تاركو لـي صـاحبي[12])[13] والـذي يبدو لـي-والله اعلم-أنَّ هذه الأدلـة كافيـة لان يعتقد الباحث ان هـذه القـراءة هـي اجـدر بالتقـدير مـن القاعـدة النحوية، فضلاً عن أنَّ هذه القراءة قد تحقق نقلها بـالتواتر عـن النبي(صـلى اللـه عليـه

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات: 270، المحتسب: 229/1، الجامع لاحكام القرآن: 60/7، البحر المحيط: 229/4.

(2) ينظر: السبعة في القراءات:270، المستنير في القراءات العشر:343.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:541/1.

(4) ينظـر: معـاني القـرآن للفـراء: 357/1-2،358/81-82، المقتضـب:376/4-377، مجـالس ثعلـب:126/1، إعـراب القـران للنحـاس:582/1-583، مشـكل إعـراب القـران:271/1-272، المفصـل:284/1، والإيضـاح فـي شـرح المفصـل: 421/1، الجـامع لاحكـام القـران: 60/7-62، همـع الهوامـع: 294/4، وظـاهرة المنـع فـي النحـو العربي: 181.

(5) ينظـر: الأنصـاف فـي مسـائل الخـلاف: 427/2، البحـر المحيـط: 229/4، شـرح ابـن عقيـل: 82/3، النشـر فـي القراءات العشر: 263/2.

(6) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: 427/2، ونسب الجواز إليهم فـي: ارتشـاف الضـرب: 535/2، والحـديث النبوي الشريف: 103، الجملة العربية: 72-73، ظاهرة المنع في النحو العربي: 182.

(7) ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الأنصاف: 244-251، وظاهرة المنع: 182.

(8) معجم الأدباء: 5/18.

(9) جامع البيان عن تأويل أي القرآن: 33/9.

(10) شرح ابن عقيل: 82/3. وينظر: موقف الفراء من القراءات القرآنية: 23.

(11) ينظـر: القيـاس فـي اللغـة العربيـة: 30ن والقـراءات واللهجـات:139، واثـر القـراءات القرآنيـة فـي الدراسـات النحوية:111، والجملة العربية: 73، وظاهرة المنع:182.

(12) فتح الباري: 22/8.

(13) الحديث النبوي الشريف: 103، وينظر: ظاهرة المنع: 182.

وسلم)، فلا ادري لماذا وصفها العكبري بالبعد ؟ إذا ما علمنا ان القراءة سنة متَّبعة يجب الأخذ بها والمصير إليها.

ما قرىء بالرفع حملاً على الموضع:

قال تعالى:﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [1].

اورد العكبري وجهين لقراءة قوله تعالى: (ولا أصغر من ذلك ولا اكبر) وهما: النصب[2] وهي قراءة الجمهور، والرفع[3]وهي قراءة حمزة. امّا قراءة الجمهور بالجرّ في صورة النصب فخرجها العكبري على العطف على لفظ(مثقال) و(ذرة)[4] المجرورتين، لكن علامة جرهما الفتحة لمنعهما من الصرف[5]. لكونهما على(افعل التفضيل).

وقد سبق العكبري في هذا التوجيه عدد من العلماء منهم: الفراء والأخفش والزجاج والنحاس ومكي القيسي وتبعه القرطبي[6]

امّا قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿ولا اصغرُ من ذلك ولا اكبر﴾ فقد وجَّهها العكبري بقوله: ((ويقرآن بالرفع حملاً على موضع من مثقال))[7]، وموضع مثقال رفعٌ من حيث إنَّه فاعل لـ(يعزب)، و(من) زائدة لتوكيد المعنى، ويكون تقدير الكلام والله اعلم، وما يعزب عن ربك مثقالُ ذرة، ونظير هذا قولنا: ما جاءني من رجلٍ ولا آمراةٍ ، ولا امراةٌ، ومثال هذا العطف اعني العطف على الموضع مشهور وقد وردت منه في القرآن الكريم أمثلة[8].ومن قوله تعالى: ﴿ مَنْ يُضْلِلْ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾[9]، إذ قرىء قوله تعالى: ﴿ويذرْهم﴾ بالجزم[10]، وعلى هذه القراءة حمل الجزم على موضع جواب الشرط المجزوم بالفاء[11].

---

[1] يونس/61.
[2] ينظر: السبعة في القراءات: 328.
[3] ينظر: السبعة في القراءات: 328، والمستنير في القراءات العشر: 376، الجامع لاحكام القرآن: 228/8، إتحاف فضلاء البشر: 117/2.
[4] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 679/2.
[5] ينظر: معاني القرآن، للأخفش: 346/2، معاني القرآن وإعرابه: 26/3،
[6] ينظر: معاني القرآن للفراء: 470/1، معاني القرآن للأخفش: 346/2، معاني القرآن وإعرابه: 26/3، إعراب القرآن للنحاس: 65/2، مشكل إعراب القرآن: 348/1، الجامع لاحكام القرآن: 228/8.
[7] التبيان في إعراب القرآن: 679/2.
[8] ينظر: معاني القرآن للفراء: 470/1، معاني القرآن وإعرابه: 26/3، إعراب القرآن للنحاس: 65/2-66، مشكل إعراب القرآن: 348/1، الجامع لاحكام القرآن: 228/8، مغني اللبيب: 624، وهمع الهوامع: 277/5.
[9] الأعراف/126.
[10] وهي قراءة حمزة والأعمش والكسائي، ينظر: السبعة في القراءات: 299، التيسير في القراءات السبع:115.
[11] ينظر:إعراب القرآن للنحاس: 165/2، وحجة القراءات: 304.

ومن قوله تعالى: ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ﴾ [1]، في قراءة من قرأ بالجزم في قوله تعالى: ﴿ويكفر﴾[2]، حملاً على العطف على موضع قوله تعالى: ﴿فهو خير لكم﴾ المجزوم بالفاء[3].

وثمة توجيه آخر لقراءة الرفع ذكره النحاس، وهو الرفع على الابتداء، وخبره(إلا في كتاب مبين)[4]، وقد نسب القرطبي[5]وأبو حيان[6] هذا الرأي الى أبي إسحاق الزّجاج ولم أجده في كتابه(معاني القرآن وإعرابه)، على الرغم من بحثي المستفيض فيه.

وعلى الرغم من صحة هذه القراءة المتواترة، وقبولها لدى جمهور النحاة والمفسرين، إلا انّ منهم من رجَّح قراءة النصب ، على قراءة الرفع، على نحو ما ذهب إليه الأخفش اذ قال: ((وهذا اجود في العربية واكثر في القراءة وبه نقرأ))[7].

وتبعه في هذا ابن جرير الطبريّ[8]، ومما تجدر الإشارة إليه هاهنا ان الحمل على اللفظ يغنينا عن التكلف في التأويل ، بخلاف الحمل على الموضع، وعلى الرغم من أنَّ الحمل على الموضع ليس منكراً في العربية؛ لان الحمل على الفظ يبدو اكثر احتراماً لظاهر النّص القرآني، ولا يصح اللجوء الى الحمل على الموضع، إلا إذا استحال الحمل على اللفظ[9].

والذي يترجح عندي بعد هذا العرض قراءة الجمهور، وذلك ان حمل الكلام على ظاهره خيرٌ من حمله على التقدير والتكلف والله اعلم.

ما قرىء بالرفع على البدل:

قال تعالى:﴿ قَالُوا يَالُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾[10].

---

[1] سورة البقرة/271.
[2] وهي قراءة حمزة ونافع والكسائي، ينظر: السبعة في القراءات: 191.
[3] ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 339/1، وحجة القراءات:148.
[4] إعراب القرآن للنحاس: 65/2-66.
[5] الجامع لاحكام القرآن: 228/8.
[6] البحر المحيط:174/5.
[7] معاني القرآن الأخفش: 346/2.
[8] جامع البيان:130/11.
[9] ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: 1144/2، والتأويل النحوي عند النحاس: 38.
[10] هود/81.

ورد في التبيان وجهان لقراءة قوله تعالى: (إلا امرأتكَ)، فقد قرأ الجمهور بالنصب[1]، في حين قرأ ابن كثير وأبو عمرو[2]، وأبو جعفر في رواية ابن جَمّاز بالرفع[3].

وجه العكبري قراءة النصب بقوله : ((ويُقْرَأ بالنصب على انه استثناءٌ من احد، او مِنْ اهل))[4].

والحجة في ذلك ان قوله تعالى: ﴿الا امرأتك﴾ مستثنى من اصل الكلام من قوله تعالى: ﴿فاسر باهلك﴾ وهو موجب وعلى هذا التأويل لا يجوز إلاّ النصب، ومما يعضد ذلك قراءة ابن مسعود: (فأسر بأهلكَ بقطعٍ من الليل ألا امرأتَك)[5]، واختار اغلب النحاة هذا التوجيه ومنهم الفراء[6] ، وابوعبيدة[7] ، والأخفش[8]، والنحاس[9]، وبن خالويه[10]، ومكي القيسي[11].

أمّا قراءة الرفع فقد وجَّهها العكبري بقوله: ((يقرأ بالرفع على انه بَدَلٌ من أحد، والنَّهيُ في اللفظ لاحد، وهو في المعنى للوط؛ أي لا تمكِّنْ احداً منهم الالتفات، إلا أمرأتك))[12].

والحجة في قراءة الرفع ان يكون قوله تعالى: ﴿الا امرأتك﴾ بدل من (احد)، لكون الاستثناء تامٌ منفي، يجوز فيه النصب والاتباع على البدلية. فالرفع إذن مبني على البدلية من (احد) الذي هو الفاعل ويكون الكلام حينئذٍ ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا أمرأتُك[13].

وقد أنكر أبو عبيدة قراءة الرفع على البدل فيما عزاه أليه النحاس وذكر انه قال: لا يصح ذلك إلا برفع(يلتفت) وجعل (لا) نافية؛ لان المعنى يصير إذا أبدلت (المرأة) من(احدٍ) وجزمت(يلتفت) على النهي: أن المرأة أبيح لها الالتفات، وليس المعنى كذلك[14].

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات : 338، التيسير في القراءات السبع: 125.
(2) ينظر: السبعة في القراءات : 338، المستنير في القراءات العشر: 383، الجامع لاحكام القرآن: 54/9.
(3) ينظر: المستنير في القراءات العشر: 383.
(4) التبيان في اعراب القران 710/2.
(5) ينظر معاني القرآن للفراء: 24/2، البحر المحيط : 248/5.
(6) معاني القران للفراء : 24/2.
(7) مجاز القرآن: 295/1.
(8) معاني القرآن للأخفش: 357/2.
(9) إعراب القرآن للنحاس: 105/2.
(10) الحجة في القراءات السبع: 190.
(11) مشكل إعراب القرآن: 372/1.
(12) التبيان في إعراب القرآن: 710/2.
(13) ينظر: جامع البيان: 54/12، إعراب القران للنحاس: 105/2، الحجة في القراءات السبع: 190، الكشف عن وجوه القراءات: 536/1، البحر المحيط: 248/5.
(14) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 105/2، الجامع لاحكام القرآن: 54/9.

وهذا الإنكار لا يجوز لأنها قراءة سبعية متواترة عن الرسول الكريم(صلى الله عليه وسلم) قرأ بها أئمة القراء وهما: ابو عمرو وابن كثير، وكان الأولى به أن يوجّه هذه القراءة التوجيه الذي يتَّسق هذه القراءة على نحو ما فعله بعضهم. إذ عزا أبو جعفر النحاس[1] الى المبرد انه ذكر تعليقا على هذه الآية الكريمة : مجاز هذه القراءة أنَّ المراد بالنهي المخاطب، أي:(لوط)، ولفظهُ(احد)، أي: لا تدعهم يلتفتون الا امرأتُك، كما تقول لخادِمِك لا يخرج فلانٌ، فلفظ النهي لفلان، ومعناه للمخاطب، أي لا تدعه يخرج، فكذلك معنى النهي إنما هو للوط[2].

قال أبو حيان: ((إنَّ الاستثناء على كلتا القراءتين منقطع لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، ولكن استؤنف الأخبار عنها فالمعنى: لكن امرأتك يجري لها كذا وكذا، ويؤيد هذا المعنى، ان مثل هذه الآية جاءت في سورة الحجر وليس فيها استثناء البته، قال تعالى: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾[3]، فلم تقع العناية في ذلك الا بذكر من أنجاهم الله تعالى، فجاء شرح حال امرأته في سورة هود تبعاً لا مقصوداً بالإخراج مما تقدم، وإذا اتضح هذا المعنى علم أنَّ القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع، ففيه النصب والرفع، فالنصب لغة أهل الحجاز وعليه الأكثر، والرفع لبني تميم وعليه اثنان من القراء))[4].

وعلى الرغم من كثرة الكلام واقوال العلماء في هاتين القراءتين فانهما وردتا على ما تقتضيه العربية، وعلى نحو ما تمت إبانته في ما مرّ من الكلام.

ما قرىء بالرفع على الصفة:

قال تعالى﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ [5].

اورد صاحب التبيان وجهين لقراءة قوله تعالى: (الحق)، وهما الرفع والجر، فقد قرأ الجمهور قوله تعالى(الحق) بالجر[6]، في حين قرأ ابو عمرو الكسائي اللفظة بالرفع[7].

خُرّجت قراءة الجمهور-اعني الجر- على الصفة للفظ الجلالة (لله)[8]، ويكون المعنى: ((هنالك الولاية للهِ الحق الوهيتُه لا الباطل))[9]،وجعله ابن خالويه[10] كقوله

---

(1) إعراب القرآن للنحاس: 105/2، الجامع لاحكام القران 54/9.
(2) اعراب القرآن للنحاس 105/2، وينظر مشكل اعراب القرآن 370/1، الجامع لاحكام القرآن، 54/9.
(3) الحجر/ 65.
(4) البحر المحيط: 248/5.
(5) الكهف/44.
(6) ينظر: السبعة في القراءات: 392.
(7) ينظر: السبعة في القراءات: 392، والمستنير في القراءات العشر: 422.
(8) ينظر: معاني القرآن للفراء: 145/2، وجامع البيان: 251/15، إعراب القرآن للنحاس: 278/2، ومشكل إعراب القرآن : 443/1.
(9) جامع البيان: 251/15.
(10) الحجة في القراءات السبع: 224.

تعالى﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ﴾ [1]، فمثلما مولاهم محله الجر صفةً(لله) في هذه الآية كذلك(الحق) مجرورةٌ نعتاً(لله).

أما قراءة الرفع فقد خرجت على ثلاثة اوجه:

الأول: أنَه صفة للولاية[2]، والولاية مرفوعة فكذلك صفتها.

الثاني: انّه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (هو)، وهذا الضمير اما ان يعود على (ما اوحيناه إليك)، او على (الولاية)، او على لفظ الجلالة (الله)[3]، فيكون المعنى على المدح؛ لأنّ هذا الرفع جاء على قطع الصفة عن موصوفها(الله).

الثالث: انّه مبتدأ وخبره: (هو خير) يعني الله-تعالى-[4].

والذي يبدو بعد هذا العرض ان القراءتين صائبتان لقوة الحجج التي تسندهما من الناحية النحوية الا ان قراءة الجر تترجح على قراءة الرفع؛ ذلك إنها القراءة الموافقة لرسم المصحف، ولإجماع القراء عليها، ولعدم الحاجة الى التأويل والتقدير، وعدم التقدير أولى من التقدير، والله اعلم.

ما قرىء بالرفع على العطف:

قال تعالى ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [5].

أورد العكبري وجهين من القراءة في قوله تعالى:﴿والعين بالعين﴾، ولكل وجَّه منهما مُسَوغَة النحوي.

فقد قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿والعينُ بالعين﴾، بالنصب[6] والحجة في هذه القراءة كما أوردها العكبري العطف على ما عملت فيه(أنَّ)، أي معطوف على اسم(أنَّ)[7]، والى مثل هذا التوجيه ذهب طائفة من العلماء[8].

---

(1) الأنعام/ 62.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 145/2، جامع البيان: 251/15، إعراب القرآن للنحاس: 278/2، مشكل إعراب القرآن: 442/1.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 849/2.

(4) ينظر: المصدر نفسه.

(5) المائدة/45.

(6) ينظر: السبعة في القراءات: 244.

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 439/1.

(8) ينظر: معاني القرآن للفراء: 310/1، معاني القرآن للأخفش: 259/1، معاني القرآن وإعرابه: 179/2، إعراب القرآن للنحاس: 499/1، مشكل إعراب القرآن: 227/1، الجامع لاحكام القرآن: 193/6، البحر المحيط: 495/3.

في حين قرأ الكسائي قوله تعالى: ﴿والعينَ بالعينِ﴾ بالرفع[1]، وقد وجَّه العكبري هذه القراءة ثلاثة توجيهات:

الأول: الرفع على الابتداء، أي: يكون قوله تعالى: ﴿والعينُ بالعينِ﴾، وما بعدها جملة مستأنفة مقطوعة عما قبلها، ويكون الجار والمجرور خبراً لها، وقد عطف جملاً على جملة[2]. ويعضد هذا القول ما ذهب إليه الأخفش من ان الرفع في قوله تعالى: ﴿والجروحُ قصاصٌ﴾ على الابتداء[3]، وعليه فالواو هنا حرف عطف جملة اسمية على جملة فعلية، كما تعطف مفرداً على مفرد، ولا تكون تلك الجمل مندرجة تحت (كتبنا) من حيث اللفظ، ولا من حيث التشريك في المعنى، بل استئناف أيجاب، وابتداء تشريع، وبيان حكم جديد، وهو توجيه سبقه في الإشارة إليه أبو إسحاق الزجاج[4].

وهو توجيه أشار إليه طائفة من النحاة[5]، وعده الدكتور عبد الفتاح الحموز من المعاصرين وجها مقبولاً كونه يخلو من التكلف في التأويل[6].

الثاني: العطف على المعنى، يقول العكبري: ((انها معطوفة على المعنى؛ لان معنى كتبنا عليهم: قلنا لهم النفسُ بالنفسِ))[7]، وهو توجيه سبقه في الإشارة إليه أبو إسحاق الزجاج، إذ قال: ((فرفعه على وجهين: على العطف على موضع النفس بالنفس والعامل فيها المعنى))[8]

بيد أنّه وجه لا يخلو من ضَعْف. فقد ضعَّفه أبو البقاء العكبري بقوله: ((ولا يجوز ان يكون معطوفاً على أنَّ وما عملت فيه؛ لأنها وما عملت فيه في موضع نصب))[9]، وتبعه في هذا القول أبو حيان النحوي، إذ عده من باب العطف على التوهم، والتوهم لا ينقاس عليه، فقال معللاً هذا الضعف: ((وليس هذا من العطف على الموضع؛ لان العطف على الموضع هو محصور، وليس هذا منه، وانما هو عطف على التوهم، الا ترى انّا لا نقولُ إنَّ قوله: (ان النفسَ بالنفسِ)في موضع رفع؛ لان طالبُ الرفع مفقود، بل نقول: إنّ المصدر المنسبك من(أنَّ) واسمهما، وخبرها لفظه وموضعه واحد، وهو النصب: والتقدير: وكتبنا عليهم فيها النفس))[10]

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات:244، والمستنير في القراءات العشر: 329.
(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 439/1.
(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 256/1.
(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 179/2.
(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 499/1، الكشف: 406/1، مشكل إعراب القرآن: 227/1، الجامع لاحكام القرآن: 193/6.
(6) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: 202/2، والتأويل النحوي عند النحاس: 24.
(7) التبيان في إعراب القران: 439/1.
(8) معاني القرآن وإعرابه: 179/2.
(9) التبيان في إعراب القرآن: 439/1.
(10) البحر المحيط: 495/3.

الثالث: قولـه: ((إنَّ المرفوع منهـا معطـوف علـى الضـمير فـي قولـه: (الـنفس) والمجـرورات علـى هذا احـوال مبينـة للمعنـى؛ لان المرفوع علـى هـذا فاعـل للجـار، وجاز العطف من غير توكيد، كقوله تعالى﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ [1]))[2].

أي ان تكون(والعين) معطوفة على المضمر في (النفس)، والتقدير: إنَّ النفس مأخوذة هي بالنفس، وهو توجيه سبقه في الإشارة إليه أبو إسحاق الزجاج وعلى وفق ما ذكره أبو جعفر النحاس عنه[3].

ومما تجدر الإشارة إليه ان النحاة البصريون لا يجيزون مثل هذا العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير منفصل، ولعل ما يؤكده قول الأعلم الشنتمري من ان سيبويه: ((استقبح العطف على المضمر المرفوع حتى يؤكّد))[4].

والذي يتبين بعد هذا العرض ان ارجح الوجوه في قراءة الرفع هو الوجه الأول؛ لما بينته من أنَّ جملة(والعين بالعين) جملة مستأنفة مقطوعة عما قبلها، يزاد على هذا عدم الحاجة إلى التقدير والتأويل.

وبعد كل ما مرَّ ذكره يمكن القول إنَّ قراءة الرفع قراءة سبعية متواترة[5]، لها وجه مقبول ومشهور من الناحية النحوية، فلا يمكن ردَّها؛ لانَّ القراءة سنة متَّبعة، فيلزم قبولها والمصير إليها[6]، إلا أنّ قراءة النصب تترجح على قراءة الرفع؛ وذلك لإجماع القراء عليها، وموافقتها رسم المصحف.

---

[1] سورة الأنعام/ 148.
[2] التبيان في إعراب القرآن: 439/1.
[3] ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 499/1، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 179/2.
[4] النكت في تفسير كتاب سيبويه: 667/1، وينظر: ظاهرة المنع في النحو العربي: 203.
[5] ينظر: السبعة في القراءات :244، القراءات القرآنية تأريخ وتعريف: 47.
[6] ينظر: النشر في القراءات العشر: 10/1-11.

المبحث الثاني
(مرفوعات الأفعال)

الفعل المضارع بين الرفع والنصب:

قال تعالى﴿ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ [1]

أورد العكبري في التبيان وجهين لقراءة قوله تعالى: (ويعلم)، وهما النصب والرفع، ومن الطبيعي ان يختلف تخريج كل وجه منهما.

فقد قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿ويعلم﴾ بالنصب[2]، في حين قرأ نافع وابن عامر بالرفع[3].

خَرَّج العكبري قراءة الجمهور بقوله: ((فَيُقرأ بالنصب على تقديره: وأن يعلم؛ لأنَّه صرفه عن الجواب، وعطفه على المعنى))[4]

فالنصب إذن في(يعلم) على إضمار(أن)؛ لأنَّ ما قبله شرط وجواب، فلا يجوز ان يعطف عليه؛ لأنّ علم الله واجب، وما قبله غير واجب، إذ يصير المعنى: إن يشأ يعلم، وهو عالم بكل شيء، لذلك لم يحسن عطف الواجب على غير الواجب، فلما امتنع العطف عليه عطف على مصدره، والمصدر اسم، فلم يتمكَّن عطف فعل على اسم، فانتصب الفعل بـ(أن)المضمرة، وهذا يسمى النصب على الصرف عند الكوفيين[5]. وهو كما قال النابغة الذبياني[6]:

فَأَنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهلِكْ ... رَبيعُ النّاسِ والبَلدُ الحرامُ

ونُمسكَ بَعَدَهُ بذنابِ عيشٍ ... أجَبّ الظهرِ ليس لَهُ سنامُ

فقوله(نُمْسكَ) مصروف من الجزم الى النصب.

---

[1] الشورى/35.

[2] ينظر: السبعة في القراءات: 581، النشر في القراءات العشر: 367/2، إتحاف فضلاء البشر: 450/2.

[3] ينظر: السبعة في القراءات: 581، المستنير في القراءات العشر:525، البحر المحيط: 521/7.

[4] التبيان في إعراب القرآن: 1134/2.

[5] الصرف : هو اجتماع فعلين مضارعين ببعض حروف العطف ، ولا يُحسن معنى الثاني ان يعطف على الاول ، فينصب ما بعد حرف العطف ، لانه مصروف عن معنى الاول ، ويكون مع نفي ، او نهي ، او استفهام ، او تخصيص ، او امر. ينظر: معاني القرآن للفراء: 33/1-34، 24/3-25، جامع البيان: 247/7، معاني القرآن وإعرابه: 399/4، الكشف عن وجوه القراءات: 252/2 .

[6] ديوانه: 110.

وأجاز الزجاج ذلك بقوله: ((على إضمار ان لان قبلهما جزاء تقول: ما تصنع اصنع مثله واكرمك، وان شئت واكرمك) على: وانا اكرمك، وان شئت واكرمك جزماً))[1]

أما قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿ويعلم﴾ فقد خَرَّجها العكبري على الاستئناف[2]. والحجة في ذلك ان الجزاء وجوابه قد تم قبله، فجاز الاستئناف بالواو، كقوله تعالى:﴿ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرُكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [3]، ثم قال:﴿ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾ [4]، ونظيره في الكلام: إن تأتني آتكَ وينطلق عبد الله[5].

ويجوز الرفع على انه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وهو يعلم[6]، والوجه الاول احسن؛ لكونه خالياً من التأويل ولعدم الحاجة إلى تقدير مبتدأ.

ويرى الطبري ان قراءة النصب والرفع في(يعلم) صائبتان وحسنتان؛ لانهما مشهورتان ومعروفتان ومتقاربتان في المعنى، لذا تصح القراءة بهما وبآيتيهما قرأ القارئ مصيب[7]. واختار مكي بن أبي طالب القيسي قراءة النصب في قوله تعالى: (ويعلم) ، إذ قال: ((والنصب في(ويعلم) أحب اليَّ لأنَّ الأكثر عليه))[8].

والذي يبدو-والله اعلم- أن لكلتا القراءتين وجهاً صحيحاً من ناحية الاعراب، ولا يمكن رد قراءة صحيحة السند عن رسول الله(صلى لله عليه وسلم)، اما من ناحية المعنى، فقراءة الرفع تترجح على النصب؛ لان الرفع فيه دلالة على الثبوت الذي لا يوجد في النصب، وهذا ينسجم مع دلالة الآية.

الفعل المضارع بين الرفع والجزم:

قال تعالى﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾[9].

اورد العكبري وجهين لقراءة قوله تعالى: ﴿يضاعف﴾، وهما الجزم وهي قراءة الجمهور، والرفع وهي قراءة ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بن عيَّاش[10].

وجَّه العكبري قراءة الجمهور-أعني قراءة الجزم- على البدل من(يَلْقَ)[1]، والحجة في ذلك أن(يَلْقَ) جزم على الجواب، وتأويل الآثام تأويل المجازاة على

---

[1] معاني القرآن وإعرابه: 399/4.
[2] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1134/2.
[3] التوبة/14.
[4] التوبة/15.
[5] ينظر: الحجة في القراءات السبع: 293، الكشف عن وجوه القراءات: 251/2، مشكل إعراب القرآن: 647/2، الجامع لاحكام القرآن: 23/16.
[6] ينظر: الكشف: 252/2، الجامع لاحكام القرآن: 23/16.
[7] جامع البيان: 35/25.
[8] الكشف عن وجوه القراءات السبع: 252/2-253.
[9] الفرقان/68-69.
[10] ينظر: السبعة في القراءات: 477، المستنير في القراءات العشر:464، الجامع لاحكام القرآن: 25/13.

الشيء، و(يُضاعَفْ) بدل من(يلق)؛ لان الفعل يُبدل من الفعل كما يُبدل الاسم من الاسم إذا كان المعنى يشتمل بعضه على بعض، فإن تباينت معانيها لم يجز[2].

ونظير هذا الإبدال في الشعر:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تاججاً

فقوله: (تلمم) بدل من الفعل الاول: (تاتنا)[3].

أما قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿يضاعف﴾ فقد وجِّهت بالرفع على القطع، والاستئناف، ووجه من رفع انه استغنى بالكلام وتم جواب الشرط[4]. ونظير هذا قوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [5]، في قراءة من قرأ بالرفع في قوله تعالى: (يَذَرْهم)، ثم استأنف فرفع(ويذرُهم)[6]؛ لأنه ليس قبله ما يردّهُ بالواو عليه[7].وذكر الفراء وجهاً آخر لقراءة الرفع اذ قال: ((ولو كان الثاني فعلاً للأول، لرفعته كقولك: ان تطلب الخير تجدهُ؛ الا ترى انك تجد(تطلب) فعلاً للإتيانِ، كقيلك: إن تأتِنا طالباً للخير تَجدْهُ))[8].

واستشهد الفراء بقول الشاعر:

متى تأته تعشُو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

اذ رفع قوله:(تعشو)؛ لأنه أراد: متى تأته عاشياً، أي أنَّ الفراء يرى رفع الفعل؛ لانه وقع موقع الحال[9].

والى مثل هذا التوجيه في قراءة الرفع، واعني به: الرفع على القطع والاستئناف ذهب ابن خالويه[10]، ومكي القيسي[11]، والقرطبي[12] وأبو حيان[13].

بيد ان هذا التوجيه في قراءة الرفع لا يخلو من اعتراض، إذ عدَّ ابو البقاء العكبري هذه القراءة المتواترة شاذّة، بدعوى ان قوله تعالى: ﴿يضاعف﴾ بالجزم على البدل من قوله تعالى(يلق)، ومضاعفة العذاب هو لقي الآثام[14].

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 991/2.
(2) ينظر: الكتاب: 87/3، معاني القرآن للفراء: 273/2، ومشكل إعراب القرآن: 526/2.
(3) ينظر: الكتاب: 87/3، معاني القرآن وإعرابه: 76/4، الجامع لاحكام القرآن :52/13.
(4) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 266.
(5) سورة الأعراف/186.
(6) وهي قراءة ابن عامر وابن كثير وعاصم ونافع:ينظر: السبعة في القراءات: 198.
(7) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 266.
(8) معاني القرآن للفراء: 273/2.
(9) ينظر: معاني القرآن للفراء:273/2.
(10) الحجة في القراءات السبع: 266.
(11) الكشف: 147/2.
(12) الجامع لاحكام القرآن: 52/13.
(13) البحر المحيط: 515/6.
(14) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 991/2.

وثمة توجيه آخر لقراءة الرفع، وهو ان يكون قوله تعالى: ﴿يضاعف﴾ مرفوعاً بالحمل على المعنى؛ لانَّ المعنى: مالقي الآثام ؟ ، فقيل: يضاعف له العذاب[1].

وبإزاء هذه التوجيهات من لدن النحاة في تسويغ هذه القراءة المتواترة، إلا إننا نجد من النحاة من رد هذه القراءة فقد ردَّ الخليل هذه القراءة فيما عزاه إليه سيبويه اذ قال: ((وسألته، أي(الخليل) عن قوله عز وجل: (ومن يفعل ذلك يَلْقَ آثاماً يضاعف له العذابُ يوم القيامة)، فقال هذا كالأول؛ لانَّ مضاعفة العذاب، هو لقي الآثام، ومثل ذلك من الكلام: ان تأتنا نحسن إليك نعطك ونحملك، تفسر الإحسان بشيء هو هو، ونجعل الآخر بدلاً من الأول.....ولا يجوز الرفع في ذا الفعل وانما كان الرفع في قوله: متى تأته تعشو؛ لانه في موضع(عاش) ، كأنه قال: متى تأته عاشياً، ولو قلت: متى تأته وعاشياً كان محالاً، فإنما أمرهن ان يشركن بين الأول والآخر))[2].ولاجل هذا فلا وجه لما ذكره ابو البقاء العكبري من أنَّها قراءة شاذة اذ قال: ((وقرىء بالرفع شاذاً على الاستئناف))[3]، بل هي صحيحة متواترة، ويزاد على هذا ان أئمة القراءات لا تعمل في شيء من حروف القرآن الكريم على الافشى في اللغة، والا قيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، فالقراءة سنة متَّبعة يلزم قبولها والمصير إليها[4] كما تم ذكره آنفاً.

الفعل المضارع بين الرفع والنصب والجر:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [5].

اورد العكبري ثلاثة اوجه لقراءة قوله تعالى: (يغفر، يعذب)، وهي الجزم والرفع والنصب.

فقد قرأ الجمهور قوله تعالى:(يغفرْ، يعذبْ) بالجزم[6]، وقد وجَّه العكبري قراءة الجزم بقوله: ((وبالجزم عطفا على جواب الشرط))[7]، والى مثل هذا التوجيه ذهب طائفة من العلماء[8]، فيكون المعنى على الشرط، أي أنَّ الإبداء والإخفاء شرط في حصول المحاسبة والمغفرة والعذاب.

يقول مكي القيسي: ((وحجة من جزم عطفه على يُحاسِبْكُمْ الذي هو جواب الشرط))[9]

---

(1) ينظر:معاني القرآن وإعرابه: 76/4، الجامع لاحكام القرآن: 52/13.
(2) الكتاب: 87/3-88.
(3) التبيان في إعراب القرآن: 991/2.
(4) ينظر: السبعة في القراءات: 50-51، النشر في القراءات العشر: 1/9-10، والقراءات القرآنية تاريخ وتعريف:109-110.
(5) سورة البقرة/284.
(6) ينظر: السبعة في القراءات: 195، المحرر الوجيز: 390/1، الجامع لاحكام القرآن: 273/3.
(7) التبيان في إعراب القرآن: 233/1.
(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 304/1، مشكل إعراب القرآن: 146/1، المحرر الوجيز: 390/1، الجامع لاحكام القرآن:273/3.
(9) الكشف عن وجوه القراءات: 323/1.

اما قراءة الرفع[1] فقد وجهها العكبري بقوله: ((يقرآن بالرفع على الاستئناف؛ أي فهو يغفر))[2].

والحجة في هذه القراءة ان جملة(يغفر) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره:(هو)[3]، فيكون المعنى على الأخبار بان الله-عز وجل- يغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء، فلا يكون شرطاً ولا سبباً.

يقول مكي القيسي في توجيه قراءة الرفع: ((وحجة من رفع ان الفاء يستأنف ما بعدها، فرفع على القطع مما قبله، أما ان يكون اضمر مبتدأً على التقدير: فالله يغفِرُ ويعّذبُ، فيكون جملة ابتداء وخبر معطوفة على جملة من فعل وفاعل))[4] أما قراءة النصب[5] فقد وجهها العكبري بقوله: (وبالنصب عطفاً على المعنى بإضمار أنْ، تقديره: فأنْ يغفر؛ وهذا سمي الصرف، والتقدير: يكن منك حسابٌ فغفرانٌ))[6]

وفي هذه القراءة يكون الفعل منصوباً بإضمار(أنْ)، فيؤول مصدراً يعطف على المعنى، والتقدير: ((إن يكن إبداء او إخفاء منكم فمحاسبة فغفران منا))[7]، والفاء هنا سببية، فيكون المعنى ان الإبداء والإخفاء شرط في حصول المحاسبة، وسبب في المغفرة والعذاب؛ لأنَّ التقدير لم يكن على إرادة الشرط.

قال سيبويه: ((.....إلا انه قد يجوز النصب بالفاء والواو، وبلغنا ان بعضهم قرأ: يحاسبكم بِهِ اللهُ فيَغْفِرَ لمَنْ يَشَاءُ ويُعَذِّبَ مَنْ يشاءُ واللّه على كُلِّ شيءٍ قَدِير))[8].

وبعد هذا العرض تبين ان لكل وجه من وجوه القراءة مسوغه النحوي وحجته؛ الا ان الذي يترجح هو قراءة الجمهور؛ وذلك لإتباع الكلام ما قبله، ولإجماع القراء. وهذا ما دفع مكياً القيسي يختار قراءة الجزم، إذ قال: ((والجزم هو الاختيار، لاتصال الكلام؛ ولانَّ عليه أكثر القراء))[9].

---

[1] وهي قراءة ابن عامر وعاصم، ينظر: السبعة في القراءات:195، المستنير في القراءات العشر: 299، المحرر الوجيز: 390/1، الجامع لاحكام القرآن: 273/3.

[2] التبيان في إعراب القرآن: 233/1.

[3] ينظر: الكشاف: 158/1، البحر المحيط:360/2.

[4] الكشف عن وجوه القراءات السبع: 323/1.

[5] وهي قراءة ابن عباس-رضي الله عنه-والأعرج وأبي حيوة وغيرهم: ينظر: البحر المحيط: 360/2.

[6] التبيان في إعراب القرآن: 233/1.

[7] البيان في غريب إعراب القرآن: 186/1.

[8] الكتاب: 90/3.

[9] الكشف عن وجوه القراءات: 323/1.

المبحث الاول
منصوبات الأسماء

ما قرىء بالنصب على انه مفعول به:

1. قال تعالى:﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾[1].

قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿كَلِمَةُ اللهِ﴾ بالرفع[2]، وقرأ الحسن ويعقوب، وأبو مجلَّز والأعمش قوله تعالى:﴿كَلِمَةَ اللهِ﴾ بالنصب[3]. وجه العكبري قراءة الجمهور(كلمةُ) على الابتداء، خبره الجملة الاسمية(هي العليا)، او جعل(هو) ضمير فصل ويكون(العليا) حينئذ الخبر[4].

وقراءة الرفع إذن مبنية على الاستئناف، كانّه تمَّ الكلام عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى﴾ ثم ابتدأ، وقال:﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾، فـ(كلمة الله) مبتدأ و(العليا) خبره، و(هي) فصل، ويجوز ان تكون(هي) مبتدأ و(العليا) خبره، والمبتدأ الثاني مع الخبر كلاهما خبر للمبتدأ الأول الذي هو كلمة الله[5].

والوجه في قراءة النصب في قوله تعالى:﴿كَلِمَةَ اللهِ﴾ كما ذكره العكبري انّ(كلمة الله) معطوفة على المفعول الأول لـ(جعل) وهو(كَلِمة الذين كفروا) والتقدير: وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وجعل كلمة الله هي العليا[6].

وقد سبق العكبري في هذا التوجيه طائفة من النحاة منهم: الفراء[7]، والنحاس[8]ومكي القيسي[9] وتبعه القرطبي[10].

---

(1) سورة التوبة/40.
(2)ينظر: مشكل إعراب القرآن:329/1، الجامع لاحكام القرآن:95/8.
(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 19/2، مختصر في شواذ القراءات: 52، المشكل: 329/1، المستنير في القراءات العشر:367، الجامع لاحكام القرآن: 95/8.
(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 645/2.
(5) ينظر: معاني القرآن للفراء:438/1، معاني القرآن للأخفش: 331/2ن إعراب القرآن للنحاس: 19/2، المشكل: 329/1.
(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:645/2.
(7) معاني القرآن للفراء:438/1.
(8) إعراب القرآن للنحاس: 19/2.
(9) مشكل إعراب القرآن: 329/1.
(10) الجامع لاحكام القرآن: 95/8.

وقد وصف أبو البقاء العكبري هذه القراءة بالضعف، وعلل سبب ضعفها بثلاثة أمور:

أحدها: إنَّ فيه وضع الظاهر موضع المضمر؛ إذ الوجه ان تقول: كلمته، وهذه مسالة منعها النحاة[1].

الثاني: إنّ فيه دلالة على إنّ كلمة الله كانت سفلى، فصارت عُليا،وحقيقة الأمر ليست كذلك.

الثالث: ان توكيد مثل ذلك بـ(هي) بعيدٌ، إذ القياس أن يكون اياها[2].

وقد سبق العكبري في تضعيف هذه القراءة الفراء، مفضلاً قراءة الرفع، فقال: ((ويجوز(وكلمة الله هي العليا)ولست استحب ذلك لظهور الله تبارك وتعالى، لأنّه لو نصبها، والفعل فعله كان أجود الكلام ان يقال(وكلمتُه هي العليا) ألا ترى انك تقول: قد اعتق أبوك غلامه، ولا يكادون يقولون: أعتق ابوك غلامَ أبيك))[3] وتابعه مكي القيسي في استبعاد قراءة النصب[4]، وقد ردَّ ابو جعفر النحاس على الفراء قائلاً: ((الذي ذكره الفراء لا يشبه الاية، ولكن يشبهها ما أنشده سيبويه:

لا أرى المَوتَ يسبقُ الموتُ شيءٌ بغضّ الموتُ ذا الغِنى والفَقيرا[5]

وهذا جيد حسن؛ لأنه لا أشكال فيه، بل يقول النحويون: إنَّ في إعادة الذِّكرِ في مثل هذا فائدة، وهي أنَّ فيه معنى التعظيم. قال الله-جل وعز-: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا (1) وَأَخْرَجَتْ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [6]فهذا لا أشكال فيه))[7]

والذي يتبين لي بعد هذا العرض ان قراءة الرفع أجود من غيرها للأسباب آلاتية:

1. لما فيه من الإشعار بانّ كلمة الله عالية، دائمة، ثابتة، والرفع للشيء الثابت الدائم[8].
2. إنّ قراءة الرفع تعني ان الجملة اسمية والجملة الاسمية تدل على الثبوت وان قراءة النصب تعني ان الجملة فعلية وهي تدلّ على التجدد.

2- قال تعالى:﴿ .... فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾[9]

قرأ الجمهور لفظ الجلالة(الله) بالرفع وقرأ ابو جعفر وحده بالنصب[1].

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب:486/1، والأشباه والنظائر: 165/2-166، وظاهرة المنع في النحو العربي:126.
(2) التبيان في إعراب القرآن:645/2.
(3) معاني القرآن للفراء: 438/1.
(4) مشكل إعراب القرآن:329/1.
(5) ينظر: الكتاب: 62/1، شرح الشواهد للشنتمري:30/1.
(6) الزلزلة/1-2.
(7) إعراب القرآن للنحاس: 19/2-20.
(8) ينظر: التعبير القرآني: 33.
(9) سورة النساء/34.

وجِّهت قراءة الرفع بما يأتي:

اولاً: ((ان تكون ما مصدرية، والتقدير: بحفظ الله إياهن.....ويحتمل هذا الحفظ وجوهاً أي يحفظ بتوفيقه إياهن لحفظ الغيب، ولحفظه اياهن حين أوصى بهن الأزواج في كتابه وأمر رسوله، فقال استوصوا بالنساء خيراً، او بحفظهن حين وعدهن الثواب العظيم على حفظ الغيب، واوعدهن العذاب الشديد على الخيانة))[2].

ثانياً: ان تكون(ما) موصولة، والضمير العائد عليها محذوف تقديره: بما حفظ الله لهن في مهور أزواجهن والنفقة عليهن، ويكون المعنى، أما حفظ الله ورعايته التي لايتم أمر دونها، وإما أوامره ونواهيه للنساء، وكأنها حفظه، فمعناه ان النساء يحفظن بإزاء ذلك[3].

ثالثاً: أجاز أبو البقاء العكبري ان تكون(ما) نكرة موصوفة[4].

واما قراءة النصب فقد وجِّهت بوجهين:

الأول: إن تكون(ما) موصولة، وفي(حفظ) ضمير يعود عليها[5]. ((والمعنى: حافظات للغيب بطاعة وخوف وبرٍ ودينٍ حفظنَ الله في أوامره حين أمتثلنها))[6]

وقيل: إن التقدير((بالأمر الذي حفظ حق الله وأمانته، وهو التعفف والتحصن، والشفقة على الرجال والنصيحة لهم))[7] فهو ((على حذف المضاف، أي بما حفظ دين الله، وشريعة الله، وعهود الله))[8]

الثاني: ان تكون(ما) مصدرية، والمعنى: بحفظهن الله في أمره حين أمتثلنه، وقيل في هذا الوجه: إن في الفعل ضميراً مرفوعاً عائداً على الصالحات، تقديره: بما حفظن الله[9].

وقد ردَّ أبو حيان على هذا القول قائلاً:

((والأحسن في هذا ان لا يقال: انه حذف الضمير، بل يقال: انه عاد الضمير عليهن مفرداً، كأنه لوحظ الجنس، وكأن الصالحات في معنى: من صلح))[10]

فهو يرى ان ثمة ضميراً مفرداً مستتراً بالفعل دال على جنس الصالحات، فلا حاجة الى تقدير ضمير محذوف دال على الجمع. وأحسبُهُ رأياً سديداً؛ لأنه ينفي تقدير ما لا حاجة اليه في النص وما فهم النص من غيره.

وقد خطأ ابو البقاء العكبري هذا الوجه-كون(ما) مصدرية-إذ قال: ((وقال قوم: هي مصدرية، والتقدير: بحفظهن الله، وهذا خطأ؛ لأنه إذا كان كذلك خلا

---

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 413/1، ومختصر في شواذ القراءات:26، المحتسب: 188/1، ومشكل إعراب القرآن: 197/1، والجامع لاحكام القرآن: 111/5، البحر المحيط:240/3.

(2) البحر المحيط: 240/3.

(3) ينظر: البحر المحيط: 240/3.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 354/1، والبحر المحيط: 240/3.

(5) ينظر: الكشاف: 506/1، المحرر الوجيز: 43/4، البحر المحيط: 240/3.

(6) المحرر الوجيز: 43/4.

(7) البحر المحيط: 240/3.

(8) المحتسب : 188/1، ينظر:التبيان: 354/1، والبحر المحيط:240/3.

(9) ينظر المحرر الوجيز : 43/4-44، والبحر المحيط: 240/3.

(10) البحر المحيط: 240/3.

الفعل من ضمير الفاعل؛ لأنّ الفاعل ها هنا جمع المؤنث، يظهر ضميره، فكان يجب ان يكون، بما حفظهن الله))[1].

وتابع أبو حيان النحوي ما ذهب إليه العكبري ورفض قول من يرى كون(ما) مصدرية في هذا الموضع، فقال مكملاً كلامه الذي ذكر سابقاً: ((وهذا كله توجيه شذوذ أدى إليه قول من قال في هذه القراءة إن(ما) مصدرية، ولا حاجة الى هذا القول، بل ينزه القرآن عنه))[2]

والذي يبدو لي-والله اعلم-ان(ما) ها هنا ليست مخالفة لمعنى الآية، على وفق ما ذكر العكبري وابو حيان وقد صوب العكبري هذا القول إذ قال: ((وجعل الفاعل فيه للجنس، وهو مفرد مذكَّر، فلا يظهر له ضمير))[3]

وعلى الرغم من هذا فإننا نجد من النحاة من لم يؤيد قراءة النصب، فالفراء لا يودُّ هذه القراءة؛ لان الفاعل فيها ليس معروفاً، قال: ((ولست اشتهيه؛ لانه ليس بفعل لفاعل معروف، وانما هو كالمصدر))[4]

وقد أيدَّ النحاس قراءة الرفع إذ قال: ((الرفع أبين، أي: حافظات لمغيب أزواجهن بحفظ الله-جل وعز- وتسديده))[5]

والذي يبدو-والله اعلم- ان قراءة النصب بينةٌ، فالمعنى واضح بينه المفسرون، مقدرين اياه: ((بالأمر الذي حفظ الله وأمانته، وهو التعفف والتحصن، والشفقة على الرجال، والنصيحة لهم))[6]، ثم إنها قراءة ذات سندٍ قوي قد ثبتت صحتها في كتب القراءات[7] والتفسير[8].

ما قرىء بالنصب على الحال:

قال تعالى﴿ وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَاقَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ [9]

قرأ الجمهور اللفظة(اطهرُ) بالرفع، وقرأ الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمرو وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدّي: (اطهرَ) بالنصب[10].

وجهت قراءة الجمهور برفع(اطهر) وسبب ارتفاع (أطهرُ) هو كونه حبراً للمبتدأ(هن)[1].

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 354.
(2) البحر المحيط: 240/3.
(3) التبيان في إعراب القرآن: 354/1.
(4) معاني القرآن للفراء: 265/1.
(5) إعراب القرآن للنحاس: 413/1.
(6) البحر المحيط: 240/3.
(7) ينظر: النشر في القراءات العشر: 179/1.
(8) المحرر الوجيز: 43/4-44.
(9) هود/ 78.
(10) ينظر: المحتسب: 325/1ن ومجمع البيان: 181/21، والبحر المحيط: 246/5.

وخرَّج العكبري وتبعه أبو حيان قراءة النصب في قوله تعالى: (اطهرَ) على الحال، فـ(هؤلاء بناتي) مبتدأ او خبر و(هن) ضمير فصل كما يسميه البصريون او عماداً كما يسميه الكوفيون و(اطهر) منصوب على الحال[2].

ونلاحظ في هذه القراءة وقوع ضمير الفصل بين الحال(اطهر)، وصاحبها(بناتي)، مما دفع النحويين الى تضعيف قراءة النصب ملحنين من تنسب إليه القراءة[3].

وهذا ما دفع ابا البقاء العكبري الى وصف هذه القراءة-اعني قراءة النصب- بالشذوذ[4].

ونقل سيبويه عن يونس قوله في قراءة محمد بن مروان(أطهَرَ) بالنصب قائلاً: ((أحتبى ابن مروان في هذه))[5]، وقد علل المبرد سبب فساد كون(هن) ضميراً للفصل بقوله: ((وإنما فسد؛ لأنّ الاول غير محتاج الى الثاني، الاترى انك تقول هؤلاء بناتي فيستغنى الكلام.....))[6]

معنى هذا ان (أطهر) لا ينبغي ان يكون خبراً على وجه الوجوب ليصح ان يكون(هن) ضمير فصل، إذ إنَّ ضمير الفصل يكون بين المبتدأ والخبر أو ما اصله كذلك؛ لانه قد يستغنى عنه إذ يقال هؤلاء بناتي جملة اسمية.

يتضح مما تقدم ان سبب تضعيف النحويين للقراءة هو وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها. بقي ان أشير الى ان الكسائي أجاز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها[7].

والذي يبدو-والله اعلم- ان ما ذهب اليه النحويين من أنَّ(هن) لا يكون ضمير فصل، هو الصحيح؛ لان ضمائر الفصل((لا تكون زائدة، الا بين اسمين لا يستغنى أحدهما عن الآخر نحو اسم كان وخبرها او مفعولي ظننت وعملت وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر وباب إنَّ))[8].

ومما يعضد هذا الأمر ان ثمة من ذكر بصريح القول ان ضمير الفصل لا يقع بين الحال وصاحبها[9]، وهو الوجه الأولى وحينئذٍ اتباعه يكون أولى والله اعلم.

وقد خرَّج ابن جني قراءة النصب تخريجاً صحيحاً، إذ إنّه لا يجيز كون (هن) ضميراً للفصل، قال: ((وانا من بعد أرى إن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً، وهو ان تجعل(هن) أحد جزأي الجملة وتجعلها خبراً لـ(بناتي) كقولك: زيدٌ أخوك هو، وتجعل

---

(1) ينظر: جامع البيان: 52/12، ومشكل إعراب القرآن: 371/1، والبيان في غريب إعراب القرآن: 24/2، والجامع لاحكام القران: 51/9.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 709/2، والبحر المحيط: 246/5.

(3) ينظر: الكتاب:397/1، مجالس ثعلب: 359/1ن معاني القرآن وإعرابه: 67/3، إعراب القرآن للنحاس: 104/2، وشرح الرضي على الكافية: 26/2.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 709/2.

(5) الكتاب: 397/1.

(6) المقتضب: 106/4.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 104/2.

(8) المقتضب: 104/4.

(9) ينظر: مجالس ثعلب: 359/1، النكت في تفسير كتاب سيبويه: 676/1، والبحر المحيط: 247/5.

(اطهر) حالاً من (هن) أو من (بناتي) والعامل فيه معنى الإشارة كقولك: هذا زيد هو قائماً، او جالساً، او نحو ذلك))[1]

وعلى هذا يكون(هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي هن) جملة متكونة من مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر للمبتدأ، و(أطهر) هو الحال[2].

والذي يتبين-والله اعلم- ان لقراءة النصب وجهاً صحيحاً مقبولاً، لما تقدَّم، ولان السيوطي أكد على جواز الاحتجاج بكلّ ما قرىء بالقرآن الكريم في العربية سواء أكان متواتراً ام احاداً أم شاذاً وقد أكد أطباق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً[3].

ما قرىء بالنصب على الاشتغال:

قال تعالى﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [4]

أورد العكبري وجهين لقراءة قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ والزاني﴾، فقد قرىء بالرفع فيهما، وهي قراءة الجمهور[5]، وقرىء بالنصب فيهما وهي قراءة أبي جعفر المدني، وعيسى بن عمر الثقفي وشيبة بن نصاح، ويحيى بن يعمر[6].

ثم ذكر التوجيه النحوي لكلا الوجهين، فقد وجه قراءة الجمهور بوجهين:

الأول:أن قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني﴾ مبتدأ، وقوله (فآجلدوا) جملة فعلية الخبر[7].

وهو توجيه سبقه إليه الفراء[8]، وفيه نظر ذلك؛ لأنَّه لا يلزم الأخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب[9].

ومما تجدر الإشارة إليه ان النحاة منعوا دخول الفاء في خبر المبتدأ إلا إذا تضمَّن معنى الشرط، فحين ذلك يجوز دخول الفاء عليه.

---

(1) المحتسب: 326/1.
(2) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 52/12.
(3) ينظر: الاقتراح للسيوطي:48، واثر القراء السبعة في أعمال الحروف: 43.
(4) النور/2.
(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 127/3، والمحتسب: 100/2، الجامع لاحكام القرآن: 107/12، والبحر المحيط: 427/6.
(6) ينظر: البحر المحيط: 427/6.
(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 963/2.
(8) معاني القرآن للفراء: 244/2ن وينظر: مشكل إعراب القرآن : 508/2، الكشاف: 59/3.
(9) ينظر: شرح قطر الندى:193.

قال سيبويه: ((لو قلت: (زيدٌ فمنطلق) لم يستقم))[1] وقد تبعه المبرد، وابن جني في هذا[2].

الثاني: أنَّ (الزّانية والزاني) مبتدأ خبره محذوف، تقديره: وفيما يتلى عليك الزانية والزاني، فعلى هذا يكون(فآجلدوا) جملة استئنافية[3]. وهو مذهب سيبويه[4].

اما قراءة النصب فقد وجَّهها العكبري بقوله: ((وقد قرىء بالنصب بفعلٍ دل عليه(فاجلدوا)))[5].

وحجة من قرأ قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني﴾ بالنصب فيهما على الاشتغال؛ وضابطه عند النحويين ان يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، بحيث لو فرغ ذلك الفعل من الضمير وسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه[6].إذ إنَّ (الزَّانية والزاني)قد انتصبا على الاشتغال بالفعل الواقع بعدهما وهو قوله (فآجلدوا)[7].

وقد اختلف النحاة في الفعل الناصب للاسم المشغول عنه على مذهبين:

الأول: الذي يمثله الكوفيون حيث ذهبوا الى إنه منصوب بالفعل الواقع بعده العامل في الضمير العائد عليه ففي قولنا(زيداً ضَربتُه) فزيداً منصوب بـ(ضربت)الناصب للهاء، أما البصريون فانهم ذهبوا الى أنه منصوب بفعل مقدر أي: ضربتُ زيداً ضربته وما عليه البصريون هو المختار؛ لأن في الفعل الظاهر دلالة عليه فجاز على ذلك إضماره[8].

وعلى هذا فإنَّ(الزَّانية والزَّاني) منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر[9]، والتقدير: (اجلدوا الزانية والزاني فاجلدوا)[10]. أي ان(الزانيةَ) منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر والواو حرف عطف و(الزاني) معطوف عليه.

وعلى الرغم من أن القراءتين صحيحتان وسائغتان في اللغة إلا إننا نجد من النحاة من رجح قراءة على أخرى فهذا النحاس نراه أوجب الرفع بحجة أنه((ليس يقصد به اثنان بأعيانهما زنيا فينصب، فلما كان مبهماً وجب الرفع))[11]

وتبعه القرطبي في الترجيح إذ قال: ((لأنَّ المعنى: الزانية والزاني مجلودان بحكم الله))[12].

أما الفراء[13]فيرى جواز الوجهين: الرفع والنصب، واختار ابو حيان النصب؛ لأنَّ بعدها فعل طلب وهو قوله: (فآجلدوا)[1].

---

(1) الكتاب: 138/1.
(2) ينظر: المقتضب: 195/3-196، وسر صناعة الإعراب: 229/1، وظاهرة المنع في النحو العربي: 112.
(3) التبيان في إعراب القرآن: 963/2، وينظر: الجامع لاحكام القرآن: 107/12.
(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 127/3، الجامع لاحكام القرآن: 107/12، والبحر المحيط: 427/6.
(5) التبيان في إعراب القرآن: 964/2.
(6) شرح ابن عقيل: 438/1، ينظر: أوضح المسلك: 4/2-5، شرح قطر الندى: 192.
(7) ينظر: مجمع البيان: 123/7.
(8) الأنصاف في مسائل الخلاف: 82/1.
(9) معاني القرآن للفراء: 244/2، وينظر: مجمع البيان: 123/7.
(10) مجمع البيان: 123/7، وينظر: البحر المحيط: 427/6.
(11) إعراب القرآن للنحاس:127/3.
(12) الجامع لاحكام القرآن: 107/12.
(13) معاني القرآن للفراء: 244/2.

والذي يبدو لي- والله اعلم- ان لكل قراءة وجهها المقبول في اللغة، إلا إنني أميل إلى الرفع وذلك؛ لأنَّ عليه اكثر القراء ولما في قراءة الرفع من معنى الشمول وهو ما قاله النحاس حين أوجب قراءة الرفع لانه((لم يقصد به آثنان باعيانهما فينصب، فلما كان مبهماً وجب الرفع))[2].

ما قرىء بالنصب على الاستثناء:

قال تعالى﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [3]

اورد العكبري في التبيان ثلاثة اوجه لقراءة قوله تعالى: ﴿غَيْرُ﴾، وهي الرفع والنصب والجر[4].

فقد قرأ الجمهور اللفظة: (غير) بالرفع، وقرأ نافع والكسائي وابن عامر قوله تعالى: (غير) بالنصب[5]، وقرئت اللفظة(غير) بالجر[6].

ثم ذكر العكبري التوجيه النحوي لكل قراءة من هذه القراءات وبيَّن مسوغها النحوي.

إذ وجِّهت قراءة الجمهور-اعني قراءة الرفع- في قوله تعالى: (غير) على انه صفة لـ(القاعدون)[7]،كقوله تعالى﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾[8]، او كما قال تعالى ﴿ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ ﴾ [9])[10]، لانه لم يقصد به قوم باعيانهم، وقيل: هو بدلَ من القاعدين[11].

---

(1) ينظر: البحر المحيط:427/6.
(2) إعراب القرآن للنحاس: 3م127.
(3) النساء/ 95.
(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 383/1.
(5) ينظر: السبعة في القراءات: 237، والبحر المحيط: 230/3.
(6) ينظر: البحر المحيط: 230/3.
(7) ينظر:الكتاب: 370/1، معاني القرآن للفراء:283/1، معاني القرآن للأخفش:245/1، المشكل: 206/1، التبيان: 383/1، الجامع لاحكام القرآن: 220/5.
(8) الفاتحة/ 7.
(9) النور/31.
(10) ينظر: معاني القرآن للفراء: 283/1، الكشف: 396/1، المحرر الوجيز:185/4.
(11) التبيان في إعراب القرآن: 383/1.

ونقل عن الزجاج أنَّه((يجوز ايضاً في قراءة الرفع أن يكون على جهة الاستثناء، كأنَّه قال: لا يستوي القاعدون والمجاهدون إلا أولو الضرر فانهم يساوون المجاهدين؛ لان الذي أقعدهم عن الجهاد الضرر))[1].

ولكن هذا التوجيه في قراءة الرفع لا يخلو من ضعف فقد ردَّه ابن عطية بقوله: ((أن هذا مردود لأنَّ أُولي الضرر لا يساوون المجاهدين وغايتهم ان خرجوا من التوبيخ والذمة التي لزمت القاعدين من غير عذر))[2].

أما قراءة النصب فقد وجهت بوجهين:

الأول: نصب(غير) على الاستثناء[3]، من القاعدين[4]وقيل من المؤمنين[5]. وذهب ابو حيان[6] الى أن النصب على الاستثناء من القاعدين أظهر؛ لانه المحدث عنه.

الثاني: ان تنصب(غير) على الحال من القاعدين[7]، وهي كقوله تعالى[8] ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ [9]، والوجه الاول في قراءة النصب اظهر لان عليه الاكثر[10].

وقراءة الجر وجِّهت على الصفة لـ(المؤمنين)[11].

ويرى الفراء[12] ان اقتران(غير) بالقاعدين يوجب الرفع لانه يرى ان الاستثناء ينبغي ان يكون بعد التمام فمثلاً نقول: لا يستوي المحسنون والمسيئون الا فلاناً وفلاناً.

واختار الأخفش قراءة النصب في قوله تعالى:(غير) قراءة له[13].وذهب الطبري الى تصويب قراءة النصب في (غير)؛ لانها نزلت بعد قوله تعالى﴿ لا يَستوي القاعِدُون مِنَ المؤمنين والمجاهدُون في سَبيلِ الله بأموالِهم وانفسِهم﴾ فهي استثناء منها[14].

وتبعه في تصويب قراءة النصب مكي القيسي[15].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 2/92-93.
(2) المحرر الوجيز:4/185.
(3) معاني القرآن للأخفش: 1/245، وينظر: جامع البيان:5/228، والحجة في القراءات السبع: 126.
(4) الكشف: 1/396، وينظر: التبيان: 1/383.
(5) التبيان في إعراب القرآن: 1/383، وينظر: البحر المحيط: 3م331.
(6) ينظر: البحر المحيط:3/331.
(7) معاني القرآن للفراء: 1/284، وينظر: التبيان: 1/383.
(8) معاني القرآن للفراء:1/284.
(9) المائدة/1.
(10) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/284، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/93.التبيان: 1/383.
(11) ينظر: معاني القرآن للأخفش:1/255، وجامع البيان:5/228، الكشف:1/396.
(12) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/284.
(13) ينظر: معاني القرن للأخفش: 1/245.
(14) ينظر: جامع البيان:5/228.
(15) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 1/396.

والذي يبدو لي-والله اعلم-من خلال ما تقدم ان قراءة النصب هي الأجود؛ لأن النصب على الاستثناء يرجح ها هنا؛ لان قوله تعالى ﴿غيرأُولي الضَرَرَ﴾ أُنزلت بعد قوله (لا يستوي القاعدون) لذا فالنصب ارجح والله اعلم.

ما قرىء بالنصب على انه مفعول مطلق:

قال تعالى:﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[1].

اورد العكبري وجهين لقراءة قوله:(الحَمْدُ) في التبيان، فقد قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿الحمدُ﴾ بالرفع[2]، وقرأ سفيان بن عُينية ورؤبة بن العجاج وهارون العتكي قوله تعالى:(الحمدَ) بالنصب[3].

وجِّهت قراءة الجمهور-بالرفع-على ان قوله تعالى: ﴿الحمد﴾ مرفوع بالابتداء[4]. و(لله) متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة، تقديره:(ثابت) او(مستقر)[5].اما قراءة النصب فقد وجهها العكبري بقوله: ((ويقرأ-الحمد-بالنصب، على أنه مصدر فعل محذوف؛ أي أحمد الحمدَ))[6].

وهو توجيه سبقه في الإشارة إليه الفراء[7]، أي ان قوله(الحمد) منصوب بفعل محذوف لا يظهر، تقديره: (احمد) فيكون (الحمد) مفعولاً مطلقاً.

ونصب المصادر وهي معرفة بـ(ال) جاء على لسان العرب، قال سيبويه(ت180هـ): ((ومن العرب من ينصب بالألف واللام، من ذلك قولك:الحمد لله، فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير))[8]. واختار العكبري قراءة الرفع ورجَّحها على قراءة النصب، قال: ((والرفع أجود؛ لان فيه عموماً في المعنى))[9].

والذي يبدو-والله اعلم-ان قراءة الرفع ابلغ في الدلالة على المعنى من قراءة النصب، اذ الرفع يدل على ثبوت الحمد ودوامه لله-سبحانه وتعالى-، وهو عام غير مختص بالمتكلم فحمده تعالى موجود، وإن لم يحمده احد، في حين كانت قراءة

---

(1) سورة الفاتحة/2.
(2)ينظر: جامع البيان: 47/1، المحرر الوجيز: 102/1.
(3)ينظر: مختصر في شواذ القراءات:1، الجامع لاحكام القرآن:95/1.
(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 9/1، معاني القرآن وإعرابه: 45/1، إعراب القرآن للنحاس: 119/1، مشكل إعراب القرآن: 68/1، الجامع لاحكام القرآن:95/1.
(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 68/1، الجامع لاحكام القرآن:95/1.
(6) التبيان في إعراب القرآن: 5/1.
(7) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/1.
(8) الكتاب:329/1.
(9) التبيان في إعراب القرآن: 5/1.

النصب بتقدير فعل، وهو(أحمد)، فدلت على الحدوث والتجدد، وان الحمد مختص بالمتكلم، فلا يوجد حمد الا بوجود حامد[1].

ما قرىء بالنصب على انه مفعول معه:

قال تعالى:﴿ أَلَمْ تَرَى أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾[2] .

قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿والطير﴾ بالرفع[3]، وقرأ الأعرج واليزيدي بالنصب[4].

وجَّه العكبري قراءة الجمهور بالرفع عطفاً على(مَنْ) التي موقعها الرفع من الفعل(يسبح)[5]، وقد سبقه في هذا التوجيه ابو جعفر النحاس[6]، وتبعه طائفة من العلماء[7].

اما قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿والطير﴾، فقد خُرِّجت على انهّ مفعول معه، و(صافاتٍ) منصوبة على الحال من الطير، والتقدير: يسبحُ له من في السماوات والأرض مع الطير[8]. قال النحاس: ((ويجوز قمتُ وزيداً، بمعنى مع زيد، وهو أجود من الرفع، فإنْ قلت: قمتُ أنا وزيدٌ، كان الاجود الرفع، ويجوز النصب))[9].

ما قرىء بالنصب على النداء:

قوله تعالى:﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[10].

---

(1) ينظر:جامع البيان: 47/1، معاني القرآن وإعرابه: 45/1، الجامع لاحكام القرآن: 95/1، والبحر المحيط: 18/1-19، الدر المصون: 40/1.

(2) سورة النور/41.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 446/2، الجامع لاحكام القرآن: 189/12، والبحر المحيط: 463/6، الدر المصون: 418/10.

(4) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: 102، والبحر المحيط: 463/6.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 974/2.

(6) ينظر: إعراب القران للنحاس: 446/2.

(7) ينظر: الجامع لاحكام القرآن: 189/12، والبحر المحيط: 463/6، الدر المصون: 418/10.

(8) إعراب القرآن للنحاس: 446/2، التبيان في إعراب القرآن: 974/2، الجامع لاحكام القرآن: 189/12، البحر المحيط: 463/6، الدر المصون: 418/10.

(9) إعراب القرآن للنحاس: 446/2، وينظر: الجامع لاحكام القرآن: 189/12.

(10) سورة الفاتحة/2.

أورد العكبري في التبيان ثلاث قراءات لقولـه تعـالى: ﴿رب﴾، فقد قرأ الجمهور قوله تعالى:(ربِّ) بالجر[1]، وقرأ زيد بن علي(رضـي اللـه عنهمـا) بالنصب[2]، وقرأ قوله تعالى:(ربُّ) بالرفع[3]، ولم تنسب الى قارئ معين.

ثم ذكر العكبري التوجيه النحوي لكل قراءة، فقد وجِّهت قراءة الجمهور-اعني قراءة الجر-علـى الصـفة او البدل من(اللـه)[4] ، والمعنـى علـى التوجيهين لا يختلف؛ لان الصـفة هـي الموصـوف فـي المعنـى[5]، او مـن تمامـه. والبـدل هـو المبـدل منـه[6]، وكلاهما من التوابع إلا إن المعنى علـى الصـفة يكـون اكثـر بيانـاً منـه علـى البـدل، لان البدل غير مبين للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت[7].

وفي قراءة النصب وجهان:

الأول: انه مفعول به لفعل محذوف، تقديره:(امدح)[8]، او(احمد) وهو الأحسن لدلالة(الحمد لله) عليه، والمعنى على التقديرين هو المدح[9].

الثـاني: انـه منـادى منصـوب[10]، وأداة النـداء(يا) محذوفـة. الا ان هـذا الوجـه ضعفه السمين الحلبي؛ لانه يؤدي الى الفصل بين الصـف(الرحمن) وموصـوفها(الله) بأجنبي[11]. وهو من المواضع التي منعها النحاة[12].

امـا قـراءة الرفـع فـي قولـه تعـالى: ﴿رب﴾ فعلـى انـه خبـر مبتـدأ محـذوف، تقديره(هو)[13]، وهذا الرفع جاء على قطع الصفة ليعلم إنها مدح.

والذي يتبين-والله اعلم-ان قراءة الرفع تقوي وجه النصب على المدح فـي قراءة النصـب، لانـهّ: ((إذا اجتمعـت قراءتـان، لإحـداهما تـأويلان، أحـدهما موافـق للقـراءة الأخـرى كـان حملـه علـى الموافـق اولـى، لـئلا يـؤدي الـى اخـتلاف المعـاني، والأصـل اتفافهما))[14].

ما قرىء بالنصب على العطف:

---

(1) ينظر:الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 45/1.
(2) ينظر: روح المعاني: 81/1.
(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 5/1.
(4) ينظر التبيان في اعراب القران : 5/1، الدر المصون 45/1.
(5) ينظر: المشكاة الفتحية: 180.
(6) ينظر : التبصرة والتذكرة : 160/1 .
(7) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسير أفي، حاشية الكتاب: 75/1، طبعة بولاق.
(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:5/1.
(9) ينظر: الدر المصون: 45/1.
(10) ينظر: التبيان: 5/1، والدر المصون: 45/1.
(11) ينظر: الدر المصون: 45/1.
(12) ينظر: شرح الجمل: 221/1، والمقرب: 249، وشرح الكافية الشافية: 527/1، ارتشاف الضرب: 598/2-599، وظاهرة المنع في النحو العربي: 213/1.
(13) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:5/1، الجامع لاحكام القرآن: 139/1،والدر المصون: 45/1.
(14) الإيضاح في شرح المفصل: 324/1-325.

قال تعالى﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [1].

أورد العكبري وجهين من القراءة في قوله تعالى: ﴿الصابئون﴾، فقد قرأ قوله تعالى: (الصابئون)بالنصب[2]، وهي قراءة سعيد بن جبيروالجحدري، وقرأ بالرفع وهي قراءة الجمهور[3].

ثم ذكر التوجيه النحوي لكلا الوجهين في الرفع والنصب، وما يهمنا هي قراءة النصب فقد وجهها العكبري بقوله: ((ويقْرَأ بالهمزة والنصب عطفاً على الذين))[4]، أي ان حجة من نصب انه عطفه على اسم(أن) وهو (الذين)[5].

أما قراءة الجمهور-أعني قراءة الرفع-فقد وجهت برفع(الصائبون) على الاستئناف[6].

يرى الأخفش ان النصب هو القياس[7]، ويرى ابن جني ان النصب على ظاهره قال: ((الخطب في هذا ايسر من(الصائبون) بالرفع، لان النصب على ظاهره))[8]

وهذا ما دفع أبا البقاء العكبري الى تصويب قراءة النصب، إذ قال: ((والنصب عطفاً على الذين؛ وهو..... صحيح في القياس..... إلا أن المشهور في القراءة الرفع))[9]

ويجيز ابن مالك في المعطوف على اسم(إنَّ)، الرفع والنصب سواء اكان العطف قبل استكمال الخبر ام بعده[10]، في حين انَّ الاشموني يوجب النصب في المعطوف على اسم(إنَّ) إذا كان العطف قبل استكمال الخبر، ويجيز الرفع والنصب عند عطفه بعد استكمال الخبر إلا أنه يرجح النصب[11].

ومما تجدر الإشارة إليه ان سبب الرفع جدير بالاهتمام؛ لانه لا يقتصر على تغيير الحالة الاعرابيةلـ(الصابئين) او تغير الحركة، وإنما يهدف إلى الإحياء بمعنى تحقق من خلال استئناف(الصابئين) فكأن الكلام جاء على التقدير الآتي:

كل الفرق المذكورة إن صح منهم الأيمان والعمل الصالح قبلت منهم التوبة حتى الصابئون فانهم ان آمنوا بالله وعملوا صالحاً قبلت توبتهم[12].

---

(1) المائدة/69.
(2) ينظر:إعراب القرآن للنحاس: 509/1،المحتسب:217/1،والبحر المحيط:531/3.
(3) ينظر: المحرر الوجيز:219/2،والبحر المحيط:531/3.
(4) التبيان في إعراب القرآن: 450/1.
(5) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 261/1، الدار المصون:488/2.
(6) ينظر: مجاز القرآن: 172/1.
(7) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 261/1،
(8) المحتسب: 73/2.
(9) التبيان في شرح إعراب القرآن: 450/1.
(10) ينظر: شرح الكافية الشافية: 510/1.
(11) ينظر: شرح الاشموني: 573/1-575، وحاشية الصبان: 285/1.
(12) ينظر: الكشاف:660/1.

فالذي يبدو لي-والله اعلم-أن هدف الاستئناف في هذه الآية إشارة الى إن الله جلّت قدرتهُ فتح باب التوبة أمام كل إنسان مهما كانت معصيته؛ فإنه إن أراد التوبة لوجه الله قبلت منه.

المبحث الثاني
"منصوبات الأفعال"

الفعل المضارع بين النصب والرفع:

1-قال تعالى﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (36) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾[1].

قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿فأطلعُ﴾ بالرفع، وقرأ عاصم في رواية حفص: (فأطَّلِعَ) نصباً[2].

وذكر العكبري التوجيه النحوي للقراءتين، إذ قال في قراءة الجمهور-اعني قراءة الرفع-: ((بالرفع عطفاً على أبلغ))[3]

وقد سبق العكبري في هذا التوجيه بطائفةٍ من العلماء[4]، وتبعه فيه بعضهم[1]، ويكون الفعلان(أبلغَ-فأطلعَ) في قراءة الرفع كلاهما مرتجى على معنى: لَعَلَّي أبلغُ

---

[1] غافر/36-37.

[2] ينظر: السبعة في القراءات:570، الجامع لاحكام القرآن: 205/15، النشر: 365/2.

[3] التبيان في إعراب القرآن: 1120/2.

[4] ينظر: معاني القرآن للفراء: 9/3، إعراب القرآن للنحاس: 33/4، الكشف: 244/2، البيان في غريب إعراب القرآن: 331/2، مجمع البيان:59/9.

الأسباب ثم لعلي أطلعُ بعد ذلك الى إله موسى[2]. أما قراءة النصب في قوله تعالى:﴿فأطلع﴾، فقد وجهها العكبري بأمرين:

الأول: قوله: ((هو جواب لعلي؛ اذ كان في معنى التمني))[3] وهو توجيه سبقه اليه الفراء، اذ قال: ((ومن جعله جواباً لـ(لعلي) نصبه، وقد قرا به القراء))[4]، وبه قال ابو عبيده على وفق ما عزاه إليه أبو جعفر النحاس[5]، وتبعهما في الإشارة إليه ابن جرير الطبري[6]، واستشهد الفراء، وابن جرير الطبري على ذلك بما انشده بعض العرب:

علّ صروف الدهر او دولاتها يدلننا اللمة من لماتها

فتستريحَ النفسُ من زفراتها وتنفع الغلة من غلاتها[7]

وهو توجيه قال به ابن خالويه، وابو علي الفارسي، على وفق ما عزاه إليهما الطبرسي[8]، وأشار إليه طائفة من النحاة[9].

الثاني: قوله: ((وبالنصب على جواب الأمر؛ أي إن تبن لي اطلَع))[10].

أي إنَّ قوله تعالى: ﴿فاطلَعَ﴾ منصوب على جواب الأمر لقوله تعالى: ﴿ يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾، وهو توجيه لم يسبق فيه العكبري أحد من النحاة. فيما اعلم.

ونظير هذا الجواب قول الفضل بن قدامة العجليّ:

ياناق سيري عنقاً فسيحاً الى سليمان فنستريحا

اذ نصب قوله:(فنستريح) على جواب الأمر لقوله:(سيري)[11].

---

(1) ينظر: الجامع لاحكام القرآن: 205/15، البحر المحيط: 465/7.
(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 33/4، الحجة في القراءات السبع: 315، الكشف: 244/2، الجامع لاحكام القرآن: 205/15، البحر المحيط: 465/7.
(3) التبيان في إعراب القرآن: 1120/2.
(4) معاني القرآن للفراء: 9/3.
(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 33/4.
(6) ينظر: جامع البيان:65/24-66.
(7) ينظر: معاني القرآن للفراء: 9/3، وجامع البيان:65/24-66.
(8) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 315، مجمع البيان: 59/9.
(9) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 244/2، البيان في غريب إعراب القرآن: 331/2، شرح المفصل: 86/8، شرح الكافية:244/2.
(10) التبيان في إعراب القرآن: 1120/2.
(11) ينظر: أوضح المسالك: 176/3-177، شرح قطر الندى:72، شرح ابن عقيل: 275/2.

وذهب ابو حيان النحوي الى ان قوله تعالى: ﴿فاطلع﴾ منصوب على التوهم، على توهم سقوط(أنْ) في خبر(لعلي)؛ لانه كثيراً ما جاء في الشعر، وقليلاً في النثر، وتبعه في هذا التوجيه ابن هشام[1]، واستدل ابن هشام على هذا بقول النبي(صلى الله عليه وسلم): (فلعل بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض)[2] [3]، وذكر أبو حيان ان التوهم كثير واقع[4]، ونظير هذا العطف قول زهير بن ابي سلمى:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً اذا كان جائياً

إذ جر قوله:(سابق) على توهم سقوط الباء في خبر ليس[5]. ومما تجدر الإشارة إليه انّ ابن هشام عدَّ توجيه قراءة النصب على جواب الترجي والتخريج عليها قليل[6]. والصحيح ان الترجي يقتضي جواباً منصوباً؛ ولاجله حملت هذه القراءة المتواترة المشهورة؛ و لأنّه تأويل يغني عن التكلف، وهذا ما ذهب إليه بعض المعاصرين كالدكتور محمد سمير اللبدي، والدكتور عبد الفتاح الحموز[7]. وعلى هذا، فلا حجة لابن هشام فيما ذهب إليه، في ان التخريج على هذه القراءة قليل[8]، بل هو كثير؛ لان لهذه القراءة المتواترة ما يعضدها من القرآن الكريم، ونظير ذلك قوله تعالى:﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى (3) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[9]، فقد قراها عاصم برواية حفص عنه بالنصب[10]، قال الفراء: ((وقد اجتمع القراء على: (فتنفعه الذكرى) بالرفع، ولو كان
صواباً))[11].

وقد ردَّ الطبري قراءة النصب، فقال: ((والقراءة التي لا استجيز غيرها في الرفع في ذلك، ولاجماع الحجة من القراء عليه))[12]

وفي هذا الرأي نظر؛ لأن العرب قد سمع منها النصب على نحو ما جاء في الشاهد الشعري الذي أورده الفراء اذن ما ذهب إليه الطبري مردود لذلك، وثمة أمر آخر وهو ان أصول النحويين تقتضي فيما اذا تعارض السماع والقياس قُدِّمَ السماع[13].

الفعل المضارع بين النصب والجزم:

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 466/7، ومغني اللبيب: 715.
(2) صحيح البخاري، باب الأحكام: 299/2-300.
(3) ينظر: مغني اللبيب: 715.
(4) ينظر: البحر المحيط: 466/7.
(5) ينظر: الكتاب: 101/3، والخصائص: 353/2.
(6) ينظر: مغني اللبيب: 715.
(7) ينظر: اثر القرآن والقراءات في النحو: 348، التأويل النحوي في القرآن: 1211/2، والتأويل النحوي عند النحاس: 136.
(8) ينظر: مغني اللبيب: 715.
(9) سورة عبس/3-4.
(10) ينظر: السبعة في القراءات: 672.
(11) معاني القرآن للفراء: 235/3.
(12) جامع البيان:96/24.
(13) ينظر: لمع الأدلة: 136-138، والاقتراح في علم أصول النحو: 84.

قال تعالى:﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنْ الصَّالِحِينَ﴾ [1]

اورد العكبري في التبيان وجهين لقراءة قوله تعالى: ﴿أَكُنْ﴾، وهما الجزم[2] وهي قراءة الجمهور، والنصب[3] مع إثبات الواو وهي قراءة ابو عمرو بن العلاء.

ثم ذكر التوجيه النحوي لكلا الوجهين فقد وجَّه قراءة الجمهور بقوله: ((ويقرأ بالجزم حَمْلاً على المعنى، والمعنى: إن أخرتني أكُنْ))[4]

والحجة في قراءة الجمهور ان الفعل مجزوم عطفاً على موضع الفاء في قوله تعالى: ﴿فأصدّق﴾وحذف الواو لالتقاء الساكنين، فلولا دخول الفاء لكان الفعل(أصدَّق) مجزوماً، لانه جواب التمني، وجواب التمني إذا كان بغير فاء، ولا واو مجزوم، فحمله على المعنى كأنّه قال: إنّ أخرَّتني أصَّدقْ وأكن[5].

وثمة توجيه آخر لقراءة الجزم وهو ما ذكره سيبويه عن الخليل؛ من أنَّ الفعل مجزومٌ على توهم جزم ما قبله لوقوعه في جواب الطلب، يقول سيبويه: ((وسألت الخليل عن قوله-عز وجل- ﴿فأصدّقَ وأكُنْ من الصّالِحِينَ﴾ فقال هذا كقول زهير[6]:

بَدَا لِي انّي لستُ مدركَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كَان جَائيا

فإنما جروا هذا لانّ الأول قد يدخله الباء، فجاؤوا بالثاني، وكأنهم قد اثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا))[7]أمّا القراءة بالنصب فقد وجَّهها العكبري بقوله: ((بالنصب عطفاً على ما قبله، وهو جواب الاستفهام))[8]

وقد سبق العكبري في هذا التوجيه طائفة من النحاة والمفسرين وحجتهم في قراءة قوله تعالى: ﴿وأكونَ﴾ بالنصب فإنه عطفه على قوله تعالى: ﴿فأصّدّقَ﴾ المنصوب بـ(أن) المضمرة بعد جواب التمني، وهو (لو لا اخرتني)، فحمله على

---

[1] المنافقون/ 10.
[2] ينظر: السبعة في القراءات: 637، التيسير في القراءات السبع: 211.
[3] ينظر: السبعة في القراءات: 637، التيسير:211، المستنير في القراءات العشر:568، البحر المحيط:276/8.
[4] التبيان في إعراب القرآن: 1225/2.
[5] ينظر: معاني القرآن للفراء: 160/3، مجاز القرآن:259/2، المقتضب:371/4، جامع البيان:77/28، معاني القرآن وإعرابه:178/5، الحجة في القراءات السبع:346-347، الكشف: 323/2، الامالي الشجرية:280/1، شرح المفصل: 110/2.
[6] الديوان:140، وهو من شواهد سيبويه، ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: 101، وشرح شواهد المغني: 282/1، 695/2.
[7] الكتاب: 100/3-101.
[8] التبيان في إعراب القرآن: 1225/2.

لفظ(فأصدَّق وأكون)، لانّ(لولا) معناه: (هلا) وجواب الاستفهام بالفاء يكون منصوباً، أي: جواب الاستفهام الذي فيه معنى التمني، فكان الاولى حمله على اللفظ لظهوره وقربه وابتعاده عن التأويل والوهم.[1]

وذكر الدكتور فاضل السامرائي ان المعنى على القراءتين يختلف، إذ إنَّ الفاء في (فأصدق) سببية، فيكون المعنى: لولا أخرتني لأصدق، فلما جزم(اكن) كان على غير إرادة الفاء، فهذا الفعل لا يشارك(أصدق) في السببية، وإنما يكون هو على الشرط، فيكون معناه مستقلاً، وهو: إن أخرتني أكنْ من الصالحين.

أمّا في قراءة النصب فالفعل يشارك(أصدق) في المعنى، حيث انَّه معطوف عليه، أي ان التقدير يكون على إرادة الفاء السببية، فيكون المعنى: لولا أخرتني للأصدقَ ولأكون من الصالحين[2].

وقد صوب الفراء قراءة النصب، قائلاً: ((لأنَّ الواو ربما حُذِفَت من الكتاب وهي تُراد لكثرة ما تُنقَص وتُزاد في الكلام، إلا ترى انهم يكتبون (الرحمن، وسليمن) بطرح الألف والقراءة بإثباتها فلهذا جازت وقد أسقطت الواو من قوله:﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [3]، ومن قوله:﴿ وَيَدْعُ الإِنسَانُ بِالشَّرِّ﴾ [4]، والقراءة على نية إثبات الواو))[5] والذي يتبين بعد هذا العرض-والله اعلم-ان القراءتين صحيحتان وجائزتان في العربية؛ لأن لكل واحدة منهما مسوغها النحوي المقبول وعلى وفق ما مر عرضه آنفاً.

الفعل المضارع بين النصب والرفع:

2-قال تعالى:﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ (52) وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ [6]

قرا جمهور السبعة قوله تعالى: ﴿ويقولُ﴾ بالرفع، وقرأ أبو عمرو بن العلاء وحده بالنصب[7].

---

[1] ينظر: معاني القرآن للفراء: 160/3، معاني القرآن للأخفش:62/1، جامع البيان:77/28، معاني القرآن وإعرابه: 178/5، إعراب القرآن للنحاس:439/3، الكشف عن وجوه القراءات :322/2-323، اثر القراء السبعة في أعمال الحروف العاملة وإهمالها:43.

[2] ينظر: معاني النحو:259/3، وينظر: البرهان في علوم القرآن:112/4، همع الهوامع: 142/2.

[3] العلق/18.

[4] الإسراء/11.

[5] معاني القرآن للفراء: 87/1-88.

[6] المائدة/52-53.

[7] ينظر: السبعة في القراءات: 245، التيسير في القراءات السبع: 99، البحر المحيط:509/3.

قـال العكبـري فـي توجيـه قـراءة الجمهـور: ((يُقـرأ بـالرفع بـواو العطـف وهـو مستأنف))[1]

وبيان ذلك ان جعل الواو عاطفة جملة على جملة، ويقوي قراءة الرفع قراءة من حذف الواو[2]، وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر[3].

أمّا قراءة النصب فقد وجهها العكبري بعدة اوجه:

الوجه الأول: ان يكون الفعل معطوفاً على(أنْ يـأتي) حملاً على المعنـى وليس علـى اللفظ[4]، وذلـك((لأنَّ(أن يـأتي) خبر(عسـى)[5]، والمعطـوف عليـه فـي حكمـه؛ فيفتقر الى ضمير يرجع الى اسم عسى، ولا ضمير في قولـه: (ويقول الذين آمنوا)، فيصير كقولك: عسى الله ان يقول الذين امنوا))[6].

فحمل على المعنى، لأن معنى: عسى اللـه ان يـأتي، وعسـان يـأتي اللـه، واحدٌ، وهو الذي يسميه النحويين العطف على التوهم[7].

وقال النحاس[8]، والقرطبي[9]؛ هذا الوجه عند اكثر النحويين، وذكر أبو حيان، انَّ العطف حمل على المعنى لأن هذا القول، أي: قول الذين آمنوا، لم يكن إلا عند الفتح[10].

الوجـه الثـاني: ان يكـون الفعـل معطوفـاً علـى لفظ(ان يـأتي) وهـو خبـر لعسـى، بشرط تقدير ضمير محذوف مع المعطوف تقديره: ويقول الذين آمنوا بـه، أي باللـه، وهذا ما جوزه ابو البقاء العكبري[11].

الثالث: ان يكون الفعل معطوفاً علـى(الفتح) وهو مصدر بمعنـى(ان يفتح)، فلمـا عطف على اسم، احتيج الى إضمار(إن) ليكون مع(يقول) مصدراً، فيكون قد عطف اسماً على اسم، والتقدير: فعسى الله ان يأتي بالفتح، وبان يقول الذين آمنوا[12]، وهذا بمنزلة قول الشاعرة:

للبسُ عباءةٍ وتقرّ عيني احبُّ إليَّ من لُبسِ الشُّفُوفِ[13]

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 445/1.

(2) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات:412/1، ومجمع البيان: 205/3، البحر المحيط: 509/3.

(3) ينظر: السبعة في القراءات:245، التيسير: 99، المستنير في القراءات العشر: 329.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 503/1، المشكل: 328/1، البيان في غريب إعراب القرآن: 296/1، التبيان: 445/1، البحر المحيط: 509/3.

(5) ينظر: في(عسى): الكتاب: 157/3-158، المقتضب: 68/3، شرح المفصل: 115/7، همع الهوامع: 130/1، حاشية الصبان: 258/1.

(6) التبيان في إعراب القرآن: 445/1.

(7) المشكل: 229/1، البيان: 296/1،، البحر المحيط:509/3.

(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 503/1.

(9) الجامع لاحكام القرآن: 140/6.

(10) ينظر: البحر المحيط:509/3.

(11) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 445/1.

(12) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 504/1، المشكل: 229/1، التبيان: 445/1، الجامع لاحكام القرآن: 142/6، البحر المحيط: 510/3.

(13) نسب الشاهد لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية: ينظر: المحتسب: 326/1، مغني اللبيب: 267/1، خزانة الأدب: 503/8، وورد غير منسوب في: الكتاب: 45/3، شرح المفصل: 25/7، الامالي الشجرية: 280/1، همع الهوامع: 17/2.

الوجـه الرابـع: ان يكـون الفعل معطوفـاً علـى(ان يـأتي) علـى ان يكـون(ان يـأتي) بدلاً من اسم الله لا خبراً، فتكون(عسى) اذ ذاك تامة لا ناقصـة، كأنك قلت: عسـى ان يأتي ويقول، وهو ما أجازه العكبري أيضاً[1].

والقراءتان صحيحتان ومتواترتان إلا إنّ الذي يترجح-والله اعلم-قراءة الرفع؛ وذلك لإجماع القراء ولعدم الحاجة إلى التقدير والتأويل، ومما يعضد هذا اختيـار مكـي القيسـي لقـراءة الرفـع إذ قـال: ((وألأجـود قـراءة الرفـع إذ عليـه الجماعـة، ولظهـور وجهه، ولترك التكلف فيه، كما احتيج إلى التكلف في النصب)).[2]

[1] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 445/1، الجامع لاحكام القرآن: 142/6، والبحر المحيط:509/3.
[2] الكشف عن وجوه القراءات السبع:412/1.

المبحث الاول
أ-المجرور بالأداة.

ما قرىء مجروراً بحرف الجر:

قرأ الأعمش(عن قتالٍ)[1]في قوله تعالى﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[2].

فـ(قتال) في قراءة الأعمش مجرور بحرف جرٍ ظاهر، وعلى قراءة الجمهور فيه ثلاثة أوجه ذكرها العكبري:

الأول: أنَّه مجرور بـ(عن) مضمرةً وهو قول الكسائي[3]، والفراء[4]، ومنعه النحاس[5] ولم يذكر سبباً لذلك، ووصفه العكبري بأنه ضعيف جداً، وقد علّله بأن((حرف الجر لا يبقى عمَلُه بعد حذفه في الاختيار))[6].

الثاني: انه مجرور على الجوار، وهو قول أبي عبيدة[7]، وقد رفض هذا القول طائفةٌ من النحاة، منهم النحاس إذ قال: ((لا يجوز لا يعرب شيء على الجوار في كتاب الله-عز وجل- ولا في شيء من الكلام وانما الجوار غلط، وانما وقع في شيء شاذّ، وهو قولهم: هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ،والدليل على انّه غلط قول العرب في التثنية :هذان جحرا ضبِّ خربان وانما هو بمنزلة الاقواء، ولا يحمل شيء من كتاب الله- عز وجل- على هذا))[8]

وتبع مكي القيسي النحاس في هذا الذي ذهب إليه، إذ إنَّه أنكر الجرّ على الجوار في القرآن الكريم بقوله: ((وقال الأخفش وأبو عبيدة: الخفض فيه على الجوار.....وهو بعيد لا يحمل القرآن عليه))[9]

وبعّدَ العكبري هذا الوجه-اعني الجر على الجوار-ووصفه بالشذوذ، إذ قال: ((لأنَّ الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يُحملُ عليه ما وجِدتْ عنه مندوحة))[10].

الثالث: بدل اشتمال من الشهر؛ لأن الشهر مشتمل على القتال، والهاء في(فيه) تعود على الشهر، وهذا الوجه هو الذي ارتضاه النحاة[1].

---

(1) ينظر: البحر المحيط:145/2، وينظر: قراءة الاعمش دراسة لغوية ونحوية:150.
(2) البقرة/217.
(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 258/1، ومشكل إعراب القرآن:127/1، والتبيان في اعراب القران:174/1، والجامع لاحكام القران :31/3، والبحر المحيط :145/2.
(4) ينظر: معاني القرآن للفراء:141/1، وجامع البيان :346/2.
(5) إعراب القرآن للنحاس: 258/1.
(6) التبيان في إعراب القرآن: 174/1.
(7) ينظر: مجاز القرآن: 72/1، التبيان: 174/1.
(8) إعراب القرآن للنحاس:258/1.
(9) مشكل إعراب القرآن:220/1.
(10) التبيان في إعراب القرآن:174/1.

والـذي أميـل إليـه-واللـه اعلـم- أن يكـون بـدل اشـتمال علـى مـا قـرره النحـاة وارتضوه وذلك؛ لأنَّ الوجه الأول على تقدير محذوف وحمل الكلام على ما لا تقدير فيه خيرٌ من حمله على التقدير.

ما قرىء مجروراً على العطف:

قال تعالى﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[2]

اورد العكبري في التبيان ثلاث قراءات لقوله تعالى: (الارحام)، النصب[3] وهي قراءة الجمهور، والجرّ[4]وهي قراءة حمزة بن حبيب الزيات، والرفع[5] وهي قراءة شاذّة.

ثم ذكر التوجيه النحوي لكل قراءة وبَيَنَّ مسوغها النحوي، فقد أورد توجيهين بشأن قراءة الجمهور[6]:

أحدهما: أن قوله تعالى: ﴿الأرحام﴾ معطوف على اسم الله؛ أي اتقوا الأرحام أن تقطعوها.

الثاني: هو محمول على موضع الجار والمجرور، كما تقول: مررتُ بزيدٍ وعَمْراً؛ والتقدير: الذي تعظمونه والارحامَ؛ لأن الحلف به تعظيمٌ له.

ومما تجدر الإشارة إليه ان هناك طائفة من النحاة قد سبقوا العكبري في هذا التوجيه[7]،وتبعه ابو حيان[8].

أمّا القراءة بالجر فقد ذكر العكبري وجهين لهذه القراءة:

الأول: ان قولـه تعـالى: ﴿الارحـام﴾ معطـوف علـى المجـرور[9]،وقـد ضَـعَّفَ العكبريُّ هذا الوجه؛ لأن فيه عطف الاسم الظاهر وهو قوله تعالى: ((الأرحام) على الضمير المجرور، إذ قال: ((وهذا لا يجوز عند البصريين، وانما جاء في الشعر على قُبْحه))[10].

---

(1) ينظـر: إعـراب القـرآن للنحـاس: 258/1، ومشـكل إعـراب القـرآن:127/1، والبيـان فـي غريـب إعـراب القرآن:151/1، التبيان في إعراب القرآن: 174/1، والجامع لأحكام القرآن:31/3، البحر المحيط: 145/2.

(2) النساء/1.

(3) ينظر: السبعة في القراءات:226.

(4) ينظر: السبعة في القراءات: 226، المستنير في القراءات العشر: 317.

(5) وهي قراءة أبي عبد الرحمن بن عبد الله بن زيد، ينظر: المحتسب:179/1.

(6) التبيان في إعراب القرآن:326/1.

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء: 252/1، جامع البيان:227/4، معاني القرآن وإعرابه:6/2، الحجة في القراءات السبع: 118، مشكل إعراب القرآن: 187/1، المحرر الوجيز:483/3، البيان:270/1.

(8) البحر المحيط:157/3.

(9) التبيان في إعراب القرآن:326/1-327.

(10) المصدر نفسه.

الثاني: الجر على القسم؛ وهو ضعيف عنده ايضاً((لأن الأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء؛ ولأن التقدير في القسم: وبربِّ الأرْحامِ؛ وهذا قد أغنى عنه ما قبله))[1]

ولقد أطال النحاة الوقوف أما هذه القراءة وهم بين ملّحِن ومنكر ومؤوّلٍ، فهي عند رؤساء نحوييّ البصرة لاتجوز؛ لأنه لا يجوز عندهم ان يعطف ظاهر على مضمر مخفوض من غير إعادة الخافض[2].

والعكبري في تضعيفه لقراءة الجر يؤكد أصلاً مهماً من أصول النحاة المتقدمين الذين سبقوه، فقد((منع النحاة عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر))[3]،قال سيبويه: ((ولا يجوز ان تعطف على الكاف المجرورة الآسم؛ لأنك لا تعطف المظهر على المضمر المجرور.....لا يجوز ان تقول(هذا لك واخيك)))[4]

ومما تجدر الإشارة إليه الى ان أسباب المنع تتلخص بعدة أمور:

أولها: ان علامة المضمر المجرور عوض عن التنوين، فكما لا يجوز العطف على التنوين، فكذلك لا يجوز العطف على هذه العلامة[5].

الثاني:إن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، وعطف الاسم على الضمير المجرور يؤدي الى عطفه على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز[6].

الثالث:لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور في قولك:مررت بزيدٍ وبك، فكذلك لا يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور، فلا يقال: مررت بك وزيد[7].

ولعل هذه الأسباب هي التي جعلت طائفة من النحاة يمنعون عطف الأسم الظاهر على المظهر المجرور[8].

إلا أنَّ هناك طائفة من النحاة ذهبوا إلى تأويل هذه الآية الكريمة حتى يجدوا للأمر مخرجاً، يقول ابن جني مدافعاً عن هذه القراءة وراداً على المبرد الذي قال: ((لَوّ صَلَيْتُ خلف إمَام يقرأ بالكَسْرِ لَحَمَلتُ نَعلِي ومضيت))[9]، قال ابن جني: ((ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها

---

(1) المصدر نفسه.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 6/2.

(3) ظاهرة المنع في النحو العربي:199.

(4) الكتاب:248/1.

(5) ينظر: المسائل المشكلة(البغداديات): 561، الإنصاف في مسائل الخلاف:467/2، وهمع الهوا مع:139/32، وظاهرة المنع في النحو العربي: 202.

(6) ينظر: التفسير الكبير للرازي:163/9، الإنصاف:2:467، شرح الكافية:319/1، منثور الفوائد:46، ظاهرة المنع في النحو العربي:202.

(7) ينظر:إعراب القرآن للنحاس:390/1(نسب هذا الرأي للمازني)، الكشف: 357/1-376، البيان في غريب إعراب القرآن:240/1، الأنصاف: 467/2، شرح جمل الزجاجي:117.

(8) ينظر:معاني القرآن للفراء:252/1-253، معاني القرآن للأخفش:224/1، جامع البيان:226/4، والأصول:143/1، الجمل في النحو:18، الخصائص:286/1، التبصرة والتذكرة:140/1-141، المفصل:17/2، شرح المفصل:78/2،50، الأشباه والنظائر:232/2، ظاهرة المنع في النحو العربي:200.

(9) الكامل في اللغة والأدب:749/2.

وذهب اليه ابو العباس،.....لحمزة أنْ يقولَ لأبـي العباس: إننـي لم احمل الأرحـام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت ان تكون فيه بـاء ثانية حتـى كـأني قلت: وبالأرحام، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها، كما حذفت لتقدم ذكرهـا فـي قولك: بمن تمرر أمر، وعلـى من تنـزل انـزل، ولـم يقل امـرر بـه، ولا انـزل عليـه، لكن حـذفت الحرفين لتقدم ذكرهما))[1]

يقول أبو البركات الانباري: ((إن قوله و(الارحام) ليس مجروراً بالعطف علـى الضمير المجرور، إنما هو مجرور بالقسم، وجـواب القسم قولـه: (إنَّ اللـه كـان عليكم رقيباً)))[2]، ويقول أبو حيان: ((ذهبت طائفة الـى ان الـواو في(والارحـام) واو القسم لا واو العطف))[3]

أمّا ابن مالك فقد جّوَّز عطف الظـاهر علـى الضـمير المجـرور من غير إعـادة حرف الجر، إذ قال:

وعْودْ خافِضٍ لدى عَطْفٍ على ضمير خَفْضٍ لازِماً قَدْ جُعلا
وليس عندي لازماً إذْ قَدْ أتى في النَّظم والنَّثرِ الصَحيح مُثْبَتَا[4]

ونرى أبا حيان يُجَّوز عطف الظاهر على المضمر، يقول: ((والَذي نختـاره انـه يجوز في الكلام مطلقاً؛ لأن السماع يعضده، والقياس يقويه، أما السماع فمـا روي من قول العـرب: (مـا فيهـا غيـره وفرسـه) بجـر الفـرس عطفـاً علـى الضـمير فـي غيـره، والتقدير: (ما فيها غيره وغير فرسه)))[5]

وبعد هذا العرض يمكن القول بـان قراءة حمزة قراءة صـحيحة متـواترة عن الرسول الكريم(صلى الله عليه وسلم) لها نظائرهـا فـي القرآن الكريم، من ذلك قولـه تعالى:﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[6]، فكلمـة (المسجد) بقراءة الجر معطوفة على الهاء فَي(به) دون إعادة الخَافض، وهذه الآية وغيرهـا من الآيـات جـاءت فـي القـراءات السبعة المحكمـة، وهـذا الـذي جعل أبـا حيـان يقـول عـن قـراءة حمزة، ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب[7].

وفي كلام العرب قول الشاعر مسكين الدارمي[8]:

نُعَلقُ في مِثْل السَّوارِي سُيوفنا وما بَيْنها والكَعبِ غُوط نَفَانِفُ

وقول الشاعر[9]:

---

(1) الخصائص:285/1.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف:467/2.
(3) البحر المحيط:158/3.
(4) شرح ابن عقيل:239/2.
(5)البحر المحيط: 157/3ن ينظر: نظرية النحو القرآني:76-77.
(6) سورة البقرة/217.
(7) ينظر: البحر المحيط:157/3.
(8) ديـوان المسـكين الـدارمي:35، واستشـهد بـه غيـر منسـوب فـي معـاني القـرآن للفـراء:253/1، وجـامع البيان:226/4.
(9) ورد الشاهد غير منسوب في الكتاب: 392/1، ومعاني القرآن وإعرابه:3/2، الإنصاف:464/2.

فاليومَ قرّبتَ تَهجُونا وتشتُمَنا فاذهَب فَمَا بِكَ والأيام مِن عَجَب

كذلك فإن كل ما ثبت عن الرسول الكريم(صلى الله عليه وسلم) لا يجوز ردَّه، فان رُدَّ إنما هو ردٌ على النبي(صلى الله عليه وسلم)، واستقباح لما قرأ به وهذا مما يحذر منه، ولا يقلد فيه أئمة النحو، فالعربية تُتلقى من النبي(صلى الله عليه وسلم)، ولاشك لأحد في فصاحته[1].

لذا دعا الدكتور احمد مكي الأنصاري في كلامه على النماذج النحوية التي تمحل بها النحاة وذهبوا بها ضرباً من التكلف والتعسف، فقال: ((وينبغي ان تعدل الى ما يأتي: يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض، واقترح هذا التعديل استناداً الى ما ورد في القرآن الكريم في قراءة سبعية متواترة))[2]

وعلى قراءة الرفع تكون(الارحام) مبتدأ وخبره محذوف[3]، قدره ابن جني: ((مما يجب ان تتقوه))[4]، وقدره ابن عطية: (مما يجب ان توصل))[5]، واختار أبو حيان الوجه الاول، لدلالة اللفظ عليه[6].

2-قال تعالى:﴿ يَامَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ فَانفُذُوا لا تَنفُذُونَ إِلا بِسُلْطَانٍ (33) فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (34) يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلا تَنتَصِرَانِ ﴾[7]

اورد العكبري وجهين لقراءة قوله تعالى: (ونحاس) في التبيان فقد قرأ الجمهور اللفظة:(نحاسٌ) بالرفع، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالجر[8].

وجَّه العكبري قراءة الجمهور بالرفع في اللفظة(نحاس) بقوله تعالى: ((بالرفع عطفاً على شُوَاظ))[9]، وهو توجيه سبقه إليه أبو زرعة بن زنجلة[10]، وابن خالويه[11]، ومكي القيسي[12]، والتقدير: يُرسل عليكما شواظ ويُرسلُ عليكما نحاس.

والنحاس هو الدخان[1]، او الصفر المذاب[2]، والشواظ: قيل:هو اللهب الخالص، وقيل: يتكون من نار ودخان[3]، وعلى هذه القراءة يكون النحاس: هو الدخان، والشواظ:

---

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن:5/5.
(2) نظرية النحو القرآني:74.
(3) ينظر: المحتسب: 179/1، المحرر الوجيز:483/3، البحر المحيط:157/3.
(4) المحتسب: 179/1.
(5) المحرر الوجيز:483/3.
(6) البحر المحيط: 157/3.
(7) الرحمن/33-35.
(8) ينظر: السبعة في القراءات:621.
(9) التبيان في إعراب القرآن:1200/2.
(10) حجة القراءات: 693.
(11) الحجة في القراءات السبع:339.
(12) مشكل إعراب القرآن:706/2.

هو اللهب الخالص، فيكون المعنى: ((يُرسَل عليكما نار محضة لا يشوبها دخان، ويُرسَل عليكما دخان بعد ذلك))[4]

وفي قراءة الجر في اللفظة: (نحاس) تعطف على (نار)[5]،والمعنى:يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس، والنحاس على هذه القراءة يكون هو الصفر المذاب، او الدخان، والشواظ يتكون من نار ودخان[6].

من خلال ما تقدم يتبين-والله اعلم-ان في قراءة الرفع لا يحتمل ان يكون النحاس الا الدخان، في حين احتمل ان يكون الصفر المذاب، او الدخان في قراءة الجر، وكذلك ان قراءة الرفع خصصت المعنى اللغوي للشواظ، إذ تكوَّن من اللهب الخالص، وقراءة الجر عممت المعنى اللغوي للشواظ، إذ تكون من اللهب الخالص، وقراءة الجر عممت المعنى اللغوي له، إذ تكون من نار ودخان.

وعلى الرغم من أن قراءة الجر قراءة سبعية متواترة إلا إننا نجد بعض النحاة من حمل هذه القراءة على الضعف، وبه قال ابو علي الفارسي على وفق ما عزاه إليه الطبرسي[7]وتبعه أبو زرعة[8]والقراءة بعيدة عند مكي القيسي[9].

وعلى الرغم مما ذكره بعض النحاة من أن قراءة الجر ضعيفة، أو بعيد، إلا أننا نجد منهم من أجاز هذه القراءة ولم يَر فيها من الضعف والبعد شيئاً، فقد أجاز الفراء هذه القراءة قائلاً: ((ولو خفض كان صواباً، يراد: من نار ومن نحاس))[10]، وتبعه في هذا التوجيه أبو إسحاق الزجاج[11]وابن خالويه[12].

وأشار إليه طائفة من العلماء[13]، أمّا أبو البقاء العكبري فقد رجح قراءة الرفع وعدَّها قوية من ناحية المعنى إذ قال: ((والرفع أقوى في المعنى؛ لأنَّ النحاس الدخان، وهو والشوُّاظ من النار))[14].

والذي يبدو لي-والله اعلم- ان قراءة الجر قراءة صحيحة سبعية متواترة لاوجه في تضعيفها او انكارها، فهي من الأحرف السبعة التي لا يحلُّ إنكارها، ولاردها، فالقراءة سنة متبعة كما قرر سيبويه[15]. فضلاً عن ان أئمة اللغة والنحو مثل الفراء صوبها على نحو ما مرّ آنفاً ووافقه فيها الزجاج وابن خالويه.

---

(1) ينظر: الكشف:302/2.
(2) ينظر:الكشاف:65/6.
(3) ينظر: الكشف:302/2.
(4) حجة القراءات:693.
(5) ينظر: حجة القراءات:693، الحجة في القراءات السبع:339، المشكل:706/2، التبيان: 1200/2.
(6) ينظر: الكشف:302/2.
(7) ينظر:مجمع البيان:203/9.
(8) ينظر: حجة القراءات:693.
(9) ينظر:مشكل إعراب القرآن:706/2ن الكشف:302/2.
(10) معاني القرآن للفراء: 117/3.
(11) معاني القرآن وإعرابه:89/5.
(12) الحجة في القراءات السبع:340.
(13) ينظر: الكشاف:65/6، التفسير الكبير:116/29، والدر المصون:160/4.
(14) التبيان في إعراب القرآن:1200/2.
(15) الكتاب:148/1.

3-قال تعالى:﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾[1]

أورد العكبري ثلاثة أوجه من القراءة في قوله تعالى: (وقوم)، فقد قرأ الجمهور بالنصب[2]، وقرئت اللفظة(وقومِ) بالجر[3] وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وغيرهم، وقرئت بالرفع[4]؛ وهي قراءة أبي السَمّال وابن مقسم، ورويت عن أبي عمرو.

أُختلف في توجيه قراءة الجمهور-اعني قراءة النصب-فقيل: إنه معطوف على (هم) في(فاخذتهم) في قوله تعالى:﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ﴾[5]، على تقدير: وأهلكنا قوم نوح، وهو قول الفراء[6].

وقيل: إنه معطوف على(هم) في (فنبذناهم)في قوله تعالى: ﴿فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ﴾[7]؛ لأن المعنى: فأغرقناهم وأغرقنا قوم نوح[8]. وقيل: إنه معطوف على موضع (وفي موسى)[9]، في قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ(37)وَفِي مُوسَى ﴾[10].

وقيل انه مفعول به لفعل محذوف، على معنى: وأهلكنا قوم نوح؛ لأنَّ ما قبله يدل عليه، وهو ما ذكره الزمخشري[11]، وقيل: إنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: واذكر قوم نوح[12].

وأمّا قراءة الجر فخُرِّجت على العطف أمَّا على﴿ وَفِي عَادٍ﴾[13]، أو على﴿ وَفِي ثَمُودَ﴾[14]،أو على﴿ وَفِي مُوسَى﴾[15]،أو على﴿ وَفِي الْأَرْضِ﴾[16]، والمعنى: وفي قوم نوح آية[17]، ورجَّح السمين الحلبي العطف على(وفي ثمود)، لقربه، وبعَّد غيره[1].

---

(1) الذاريات/46.
(2) ينظر: السبعة في القراءات:609، الكشف:289/2، التيسير:203.
(3) ينظر: السبعة في القراءات:609،الكشف:289/2، التيسير:203.
(4) ينظر: البحر المحيط:141/8.
(5) الذاريات/ 44.
(6) معاني القرآن:88/3.
(7) الذاريات/40.
(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 243/3، المشكل: 689/2، البحر المحيط:141/8.
(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:1182/2.
(10) الذاريات/37-38.
(11) الكشاف:38/6.
(12) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 689/2، البحر المحيط:141/8.
(13) من الآية/41. ينظر:مشكل إعراب القرآن:689/2، تفسير الرازي:225/8.
(14) من الآية/43. ينظر: إعراب القرآن للنحاس:243/3، التبيان:1182/2.
(15) من الآية/37، ينظر: مشكل إعراب القرآن:689/2، تفسير الرازي:225/8.
(16) من الآية/20، ينظر: مشكل إعراب القرآن:689/2.
(17) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:243/3.

وقراءة الرفع خُرجِّت على الابتداء،ة والخبر محذوف، تقديره: أهلكناهم، او خبره ما بعده، وهو قوله تعالى:﴿ انّهم كانوا قوماً فاسِقين ﴾[2]

ما قرىء مجروراً على البدل:

قال تعالى﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾[3]

أورد العكبري وجهين لقراءة قوله تعالى: (عالم)، فقد قرأ الجمهور اللفظة بالرفع، في حين قرأ الحسن والأعمش اللفظة(عالم) بالجّر[4].

وجِّهت قراءة الجمهور-أعني قراءة الرفع-في اللفظة(عالم) بثلاثة أوجه:[5]

الأول: صفة لـ(الذي) في قول(وهو الذي خلق السماوات).

الثاني: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: عالم الغيب.

الثالث: أن يكون مرفوعاً حملاً على المعنى، وتقديره: ينفخ فيه عالم الغيب؛ لأنه إذا كان النفخ فيه بأمر الله كان منسوباً الى الله-عز وجل- .

أما قراءة الجرّ في اللفظة: (عالم)، فقد وجِّهت على إنها محمولة على البدل من الهاء في(له الملك) على ما ذهب إليه بعض أئمة الإعراب[6]، وقد يكون بدلاً من(رب العالمين)[7]، وهو ما قاله أبو البقاء.

والذي يتبين-والله اعلم- أنَّ قراءة الجر قراءة صحيحة وسليمة من الوجهة الإعرابية، ولا يمكن ردُّها أو تضعيفها؛ لأن من قرأ بها يعدُّون أئمة القراء في عصرهم، يقول صاحب الإتحاف: ((فكل ما صح سنده ووافق وجهاً من وجوه النحو، سواءٌ كان افصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، ووافق خط مصحف من المصاحف المذكورة(العثمانية)فهو من السبعة الأحرف المنصوصة في الحديث، فإذا اجتمعت هذه الثلاثة في قراءة وجب قبولها، سواءٌ كانت عن السبعة او عن العشرة ام عن غيرهم من الأئمة المقبولين))[8].

---

(1) ينظر: الدر المصون:57/10.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1182/2، البحر المحيط:141/8.

(3) الأنعام/73.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:1/ 557، المشكل: 257/1، الجامع لأحكام القرآن:16/7.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:1/ 557، المشكل: 257/1، البيان غريب إعراب القرآن:327/1، التبيان في إعراب القرآن:510/1، الجامع لأحكام القرآن: 16/7.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:1/ 557، المشكل: 257/1، البيان غريب إعراب القرآن:327/1، التبيان:510/1، الجامع لأحكام القرآن:510/1.

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:510/1.

(8) إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر:6، وينظر: النشر:9/1.

المبحث الثاني

المجرور بالإضافة

ما قرىء مجروراً على الإضافة:

قال تعالى:﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾[1].

قرأ الجمهور قوله تعالى﴿ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ بلا مين ورفع الآخرة، وقرأ ابن عامر بلام واحدة وجرّ الآخرة[2].

ذكر العكبري التوجيه النحوي لكلتا القراءتين، فقد وجَّه قراءة الجمهور. بجعل(الدار) مبتدأ، والاخرة صفة للدار، و(خير) خبر الابتداء[3].

وهو توجيه سبقه اليه النحاس[4] ومكي القيسي[5] وتبعه القرطبي[6].

امّا قراءة الجر في اللفظة(الاخرة) فقد وجهها العكبري بقوله: ((ويُقْرَأ(ولَدارُ الآخرةِ) على الإضافة؛ أي دارُ الساعة الآخرة؛ وليست الدار مضافةً الى صِفتها؛ لان الصفة هي الموصوف في المعنى والشيءُ لا يضاف إلى نفسه)).[7]

---

(1) الأنعام/32.

(2) ينظر: السبعة في القراءات:256، الكشف: 429/1، الجامع لأحكام القرآن: 267/6، النشر في القراءات العشر: 248/2.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 490/1.

(4) إعراب القرآن للنحاس: 543/1.

(5) مشكل إعراب القرآن: 251/1.

(6) الجامع لأحكام القرآن: 267/6.

(7) التبيان في إعراب القرآن: 490/1.

أي أنّ حجة من قرأ بالجر انه لم يجعل الآخرة صفة للدار، وإنمّا الآخرة صفة لموصوف محذوف تقديره: ولدارُ الساعة الآخرة، ثم حذفت الساعة وأقيمت الصفة مقام الموصوف[1].

وحذف الموصوف وإقامة صفته مَقَامه جائز حسنٌ في العربية يُعَدٌ من جملة الفصاحة والبلاغة[2].

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾[3]، والتقدير: وبالدار الآخرة هم يوقنون، قوله:﴿ وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾[4] أي: في الدار الآخرة[5].

والذي يبدو لي-والله اعلم-ان القراءتين صائبتان وحسنتان من الوجه الأعرابية فضلاً عن أنهما تؤديان المعنى نفسه.

ما قرىء مجروراً على العطف:

قال تعالى:﴿ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾[6].

أورد العكبري وجهين من القراءة في قوله تعالى: ﴿ورَحمَةٌ﴾، فقد قرأ الجمهور اللفظة(رحمة) بالرفع[7]، وقُرئت بالجر وهي قراءة حمزة بن حبيب الزيات وغيره[8].

ثم ذكر العكبري التوجيه النحوي لكلا الوجهين فقد وجَّه قراءة الجمهور بقوله: ((بالرفع عطف على أُذن؛ أي هو أذُن ورحمة))[9]، فيكون المعنى: أنَّ الرسول(صلى الله عليه وسلم) هو رحمة[10]، كقوله تعالى:﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾[11].

ومما تجدر الإشارة إليه ان الفراء[12] وابو جعفر النحاس[13] سبقوا العكبري في هذا التوجيه.

---

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 251/1، النشر في القراءات العشر: 248/2.
(2) ينظر: الجواهر لجامع العلوم الباقولي المعروف خطأ بـ(إعراب القرآن المنسوب للزجاج): 286/1.
(3) سورة البقرة/4.
(4) سورة البقرة/130.
(5) إعراب القرآن المنسوب للزجاج:286/1.
(6) سورة التوبة/61.
(7) ينظر: السبعة في القراءات: 315، التيسير في القراءات السبع:118.
(8) ينظر: السبعة في القراءات: 315، التيسير: 118، البحر المحيط: 63/5.
(9) التبيان في إعراب القرآن: 648/2.
(10) ينظر: مجمع البيان: 43/5.
(11) سورة الأنبياء/107.
(12) معاني القرآن للفراء: 444/1.
(13) إعراب القرآن للنحاس: 27/2.

أمّا قراءة الجر فقد وجَّهها أبو البقاء بقوله: ((ويُقْرأ بالجر عطفاً على (خير) فيمن جَرَّ خيْراً))[1]، فيكون المعنى: ان الرسول(صلى الله عليه وسلم) هو ((مستمع خير ومستمع رحمة))[2].

والعكبري في هذا التوجيه مسبوق ايضاً من لدن الفراء والنحاس[3].

ما قرىء مجروراً على الصفة:

قال تعالى:﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾[4].

أورد العكبري وجهين لقراءة قوله تعالى: ﴿الْمَتِينُ﴾، فقد قرأ الجمهور اللفظة (المتين) بالرفع، في حين قرأ الأعمش ويحيى بن وثاب والنخعي(المتين) بالجر[5].

وجهت قراءة الجر بوجهين:

الأول: انه صفة للقوة وذكر الوصف[6]؛ لأنّ التأنيث غير حقيقي، فقد ذهب به الى معنى الحبل[7]،أو على معنى الاقتدار[8]، او كناية عن معنى القوة اذ معناها البطش[9].

الثاني: ان يكون مجروراً على الجوار، وهو قول ابي حاتم فيما نقله النحاس[10]، وبه قال ابن جني ايضاً[11].

والوجه الأول في توجيه قراءة الجر هو الراجح عندي-والله اعلم-؛ لان الخفض على الجوار في النكرات أسهل منه في المعارف، يقول ابن جني: ((وعلى أنّ هذه في النكرة-على مافيه-أسهل منه في المعرفة، وذلك أنّ النكرة اشد حاجة إلى الصفة، فبقدر قوة حاجتها إليها تتشبث بالأقرب إليها، فيجوز: هذا حجر ضب خرب، لقوة حاجة النكرة إلى الصفة، فأمّا المعرفة فتقل حاجتها الى الصفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها، الا ترى أنّه قد كان يجب الا توصف المعرفة، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد، فجاز وصفها، وليس كذلك النكرة لأنّها في أول وضعها محتاجة لإبهامها إلى وصفها))[12].

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 648/2.
(2) الجامع لأحكام القرآن:193/8.
(3) ينظر: معاني القرآن: 444/1، إعراب القرآن: 27/2.
(4) سورة الذاريات/58.
(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن:193/8، والبحر المحيط: 143/8.
(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 95/5، إعراب القرآن للنحاس: 246/3، المشكل: 689/2، البيان في غريب إعراب القرآن: 293/2.
(7) ينظر: معاني القرآن للفراء: 90/3، المحتسب: 289/2.
(8) ينظر: الكشاف: 4/ 21، تفسير النسفي: 1705/3، البحر المحيط: 143/8.
(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1182/2.
(10) إعراب القرآن للنحاس: 246/3.
(11) المحتسب: 289/2، وينظر: البحر المحيط: 143/8.
(12) المحتسب:289/2.

وثمة أمرٌ اخر يدعوني الى ترجيح الوجه الأول وهو كثرة ورود صيغة(فعيل) وصفاً للمؤنث، كقولهم حلّة خصيف[1] وناقة حسير وسديس[2].

امّا قراءة الرفع فقد وجّهت على أربعة اوجه:

الاول: إنَّه نعت للرزّاق او لذي القوة[3].

الثاني: إنّه نعت لاسم إنّ على الموضع[4].

الثالث: إنّه خبر بعد خبر[5].

الرابع: خبر لمبتدأ محذوف تقديره(هو)[6].

وكل هذه الوجوه في قراءة الرفع أكثر قرباً من القياس النحوي، وهذا ما جعل بعض العلماء يختار قراءة الرفع، ومنهم الزجاج، إذ قال: ((والقراءة الرفع وهي في العربية احسن....))[7] ووافقه في هذا ابو البركات الانباري[8].

ما قرىء مجروراً على البدل:

قال تعالى:﴿ يس(1)وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ(2)إِنَّكَ لَمِنْ الْمُرْسَلِينَ(3)عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ(4)تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾[9].

أورد العكبري ثلاث قراءات لقوله تعالى:(تنزيل)، النصب[10] وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وغيرهم، وبالرفع[11] وهي قراءة ابن كثير وابي عمرو ونافع وغيرهم، وبالجر[12] وهي قراءة الحسن البصري واليزيدي وغيرهم. وما يهمنا هي قراءة الجر التي عدت قراءة شاذة.

ثم ذكر التوجيه النحوي لكل قراءة، فقد وجَّه قراءة النصب على المصدر؛ على إضمار فعل من لفظه، والتقدير: نزل تنزيلاً[13].

وهو توجيه سبقه اليه طائفة من النحاة منهم مكي القيسي وابو البركات الانباري[14]، وتبعه فيه القرطبي[1].

---

(1) حلة خصيف: ذات لونين ابيض واسود، ينظر: المحتسب: 289/2، هامش: (8).

(2) ناقة حسير: مجهدة، وسديس: اتت عليها السنة السادسة، ينظر: المصدر نفسه والموضع نفسه.

(3)ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 95/5، إعراب القرآن للنحاس: 246/3، مشكل إعراب القرآن: 689/2، التبيان: 1182/2.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 246/3، المشكل: 689/2، التبيان في إعراب القرآن: 1182/2.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 246/3، المشكل: 689/2، التبيان في إعراب القرآن: 1182/2.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 246/3، المشكل: 689/2، التبيان في إعراب القرآن: 1182/2.

(7) معاني القرآن وإعرابه: 95/5.

(8) البيان في غريب إعراب القرآن: 293/2.

(9) سورة يس/1-5.

(10) ينظر: السبعة في القراءات: 539، التيسير في القراءات السبع:183

(11) ينظر: السبعة في القراءات: 539، التيسير:183، البحر المحيط: 323/7.

(12) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: 124.

(13) التبيان في إعراب القرآن: 1078/2.

(14) ينظر: الكشف: 214/2، البيان في غريب إعراب القرآن: 290/2.

أمّـا القـراءة بـالرفع فـي اللفظـة:(تنزيل) فعلـى الخبـر[2]، والمبتـدأ محـذوف، تقديره:(الذي أُنزِل اليك)[3]، أو(هو) أو(هذا)[4]، وهذان التقديران الأخيران يُحتَمل ان يعودا على الرسول[5](صلى الله عليه وسلم) او على القرآن[6].

امّا القراءة بالجر في اللفظة(تنزيل)، فعلى انه بدل من القرآن[7]؛لأنَّ التنزيل المقصود به القرآن. وقال ابو البركات الانباري: انّه((بدل من صراط لأنّ الصراط هو القرآن))[8]

امّا ابو البقاء العكبري فكان له توجيه يختلف عن سابقيه-في حدود ما اطلعت- في قراءة الجر، فقد وجَّه قراءة الجر على الوصف بالمصدر، فجعل(تنزيل) صفة للقرآن[9].

وهذا جائز في اللغة ويكثر استعماله[10]، أما أبو حيان[11] والسمين الحلبي[12] فقد ذكرا الوجهين.

---

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 6/15.
(2) ينظر: جامع البيان: 149/22، الحجة في القراءات السبع: 297، المشكل: 599/2.
(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 709/2، الجامع لأحكام القرآن: 6/15.
(4) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 297، المشكل: 599/2، البيان في غريب إعراب القرآن: 290/2، التبيان في إعراب القرآن: 1078/2.
(5) ينظر: جامع البيان: 22/ 149، الجامع لأحكام القرآن: 6/15.
(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 6/15.
(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 709/2، المشكل: 599/2، الجامع لأحكام القرآن: 6/15، والبحر المحيط: 323/7.
(8) البيان في غربي إعراب القرآن: 290/2.
(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1078/2.
(10) ينظر: شرح ابن عقيل: 201/3.
(11) البحر المحيط: 323/7.
(12) الدر المصون: 246/9.

المبحث الاول
أ-المجزوم بالأداة
ما قرىء مجزوماً بالأداة:

1. قولـه تعـالى:﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾[1].

أورد العكبري وجهين لقراءة قوله تعالى: ﴿ولا تسأل﴾، فقد قرأ الجمهور: (ولا تُسْـألُ) مضـمومة التـاء مرفوعـة الـلام، وقـرأ نـافع وحـده: (ولا تَسـألْ) مفتوحـة التـاء مجزومة اللام[2].

ثم ذكر التوجيه النحوي لكـلا الـوجهين وبيَّنَ مسـوغة النحـوي، فقد وجَّـه قـراءة الجمهور(بالرفع) وجهين:[3]

الأول: الرفع على الحال، فيكون المعنـى: أرسلناك غير مسؤول عن أصـحاب الجحيم.

الثاني: الرفع على الاستئناف، وهو توجيه سبقه اليه طائفة من النحاة[4].

وأما قراءة الجزم فقد وجَّهها العكبري قـائلاً: ((ويُقْرأ بفتح التـاء والجزم علـى النهي))[5].

والحجة في هذه القراءة بأن جعلت(لا) ناهية، ومردُّ(النهي) ها هنا أمران:

أحدهما: انه نهي عن السؤال عن من عصى، وكفر من الأحيـاء؛ لانـه قد يتغير حاله، فينتقل من الكفر الى الإيمان، ومن المعصية الى الطاعة.

والثاني: وهو الأظهر، أنه نهي عن السؤال عن مَنْ مات على كفره ومعصيته؛ تعظيماً لحاله، وتغليظاً لشأنه، وهذا كما يقـال: لا تسأل عن فلان! أي قد بلـغ فوق مـا تحسب[6].

والـذي يبـدو-واللـه اعلـم-أن القـراءتين سـبعيتان مشـهورتان، فـالقراء مثـل نـافع وغيره لم يقرؤوا هذه القراءة من عند أنفسـهم، وإنمـا عمـادهم فـي ذلـك السـند المتمثل بالنقل والسماع[7].

وبناءاً على هذا، وعلى ما تقدم من صحة أدلة الوجهتين، فالذي يبدو والله اعلم أن كلتا القراءتين سائغتان.

---

(1) سورة البقرة/119.
(2) ينظر: السبعة في القراءات: 169، الكشف: 263/1، الجامع لأحكام القرآن: 64/2.
(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 110/1.
(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 146/1، معاني القرآن وإعرابه: 200/1، إعراب القرآن للنحاس: 209/1، الحجة في القراءات السبع: 64، الكشف: 263/1، البيان في غريب إعراب القرآن: 121/1.
(5) التبيان في إعراب القرآن: 110/1.
(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 64/2.
(7) ينظر: اثر القرآن والقراءات في النحو: 321، والنحويون والقراءات القرآنية: 105-106،والبحث اللغوي عند فخر الدين الرازي: 152.

2. قال تعالى:﴿ أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾[1]، أورد العكبريُّ وجهين لقراءة قوله تعالى: ﴿ولِتُصنَعْ﴾، فقد قرأ الجمهور بالنصب[2]، وقرأ ابو جعفر المدني وشيبة بن نصاح بإسكان اللام والعين[3].

ثم ذكر التوجيه النحوي لكلا الوجهين، فقد خُرِّجت قراءة النصب على جعل اللام الساكنة هي لام(كي)، والتقدير: أي لتحبَّ ولتُصنَعَ[4].

وحجة من قرأ بالجزم انه جعل اللام الساكنة للأمر؛ فجزم الفعل المضارع بها والمعنى: ((ليَصْنَعْكَ غيرُك بأمري))[5].

والقراءتان حسنتان وصائبتان؛ لان لكل واحدة منهما مسوغها النحوي المقبول، وعلى نحو ما تم عرضه آنفاً.

3. قال تعالى:﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ (79) وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ﴾[6].

أورد العكبري في التبيان ثلاثة وجوه لقراءة قوله تعالى: ﴿يأمركم﴾، وهي الرفع، والنصب، والجزم[7]. فقد قرأ ابن كثير وابو عمرو ونافع والكسائي وغيرهم بالرفع[8]، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وغيرهم بالنصب[9]، وقرىء بالسكون[10]وهي قراءة ابي عمرو.

ثم ذكر التوجيه النحوي لكل وجه من هذه الأوجه الثلاثة.

---

(1) طه/39.
(2) ينظر: البحر المحيط: 242/6.
(3) مختصر في شواذ القراءات: 87، وينظر: المحتسب: 51/2، المستنير في القراءات العشر: 437، البحر المحيط: 242/6.
(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 891/2، البحر المحيط: 242/6.
(5) التبيان في إعراب القرآن: 891/2، وينظر: البحر المحيط: 242/6.
(6) آل عمران/79-80.
(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:275/1.
(8) السبعة في القراءات: 213، وينظر: البحر المحيط: 507/2.
(9) السبعة في القراءات: 213، وينظر: التيسير في القراءات السبع: 89.
(10) ينظر: التيسير في القراءات السبع: 89.

فقد خُرِّجت قراءة الرفع على القطع والاستئناف على وجه الابتداء[1]، أي: أن الجملة الفعلية(يأمركم) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (هو) ، فيكون المعنى على الإخبار، والضمير(هو) يحتمل ان يعود على الله-سبحانه-فيكون المعنى: إن الله لا يأمركم[2].....، أو يعود على(بشر) فيكون المعنى: إن النبي لا يأمركم[3].....

وخُرِّجت قراءة النصب بالعطف على(يؤتيه)[4]، فيكون المعنى: ما كان لبشر أن يؤتيه الله.....،ولا كان له أن يأمركم إن تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا[5].

واما من قرأ بسكون الراء، فوجَّهها العكبري على التخفيف فراراً من توالي الحركات[6].

والذي يبدو-والله اعلم-أنَّ ما قرىء به القراءات الثلاث كلّها سديدة، ولكل واحدةٍ مسوغها النحوي الذي قدّم بإزائه.

---

(1) ينظر: حجة القراءات: 168.
(2) ينظر: الكتاب: 52/3، مشكل إعراب القرآن: 164/1.
(3) ينظر: حجة القراءات: 168.
(4) ينظر: الكتاب: 52/3، ومعاني القرآن للفراء: 224/1، معاني القرآن للأخفش:208/1.
(5) ينظر: جامع البيان: 329/3.
(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:275/1.

المبحث الثاني
المجزوم بالسياق

1) ما قرىء مجزوماً على الجواب:

قال تعالى:﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (5) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴾[1]

قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿يرثُني ويرث﴾ بالرفع في الفعلين، وقرأ أبو عمرو والكسائي:(يرِثْني ويرِثْ) جزماً فيهما[2].

وجهت قراءة الجمهور-اعني قراءة الرفع-على انه صفة لـ(ولياً)، والتقدير: فهب لي من لدنك ولياً وارثاً، فجعلوا(يرثني) صفة؛ لأن(ولياً) نكرة، كما تقول: أعرني دابةً أركبُها[3].

امّا قراءة الجزم فقد وجَّهها العكبري بقوله: ((ويُقْرَأ بالجزم فيهما على الجواب؛ أي: إن يَهَبْ يرِثْ))[4].

وحجة من جزم فإنه جعل(يرثني) جواباً للطلب بمعنى الجزاء وجواب الدعاء. فقوله(فَهَبْ لي) بمعنى الجزاء، والمعنى: هب لي ولياً، فإنْ تهبه لي يرثني ويرث[5].

ولهذا ذهب الفراء إلى أن الجزم فيه هو الوجه إذ قال: ((فإذا أوقعت الأمر على نكرة بعدها فعل في اوله الياء والتاء والنون والألف، كان فيه وجهان: الجزم على الجزاء والشرط، والرفع على أنّه صلة للنكرة بمنزلة الذي، كقول القائل: أعرني دابَّة أركبْها، وإن شئت اركبُها: وكذلك﴿أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنْ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا﴾[6]، ولو قال(تَكُنْ لَنَا)

كان صواباً فإذا كان الفعل الذي بعد النكرة ليس للأول ولا يصلح فيه إضمار الهاء، إن كان الفعل واقعاً على الرجل فليس إلا الجزم؛ كقولك: هَبْ لي ثوباً أتَجَمَّل مع الناس، لا يكون(أتجَمَّل) إلا جزماً؛ لان الهاء لا تصلح في(أتجَمَّل)

---

(1) مريم/5-6.
(2) ينظر: السبعة في القراءات: 407، الكشف: 84/2، البحر المحيط: 174/6.
(3) ينظر: مجاز القرآن: 1/2، معاني القرآن وإعرابه: 320/3، إعراب القرآن للنحاس: 303/2، اللمع في العربية: 135، حجة القراءات: 438، المشكل: 450/2، الإيضاح في شرح المفصل: 38/2، التبيان في إعراب القرآن: 866/2، البحر المحيط: 174/6، مغني اللبيب: 424/2.
(4) التبيان في إعراب القرآن: 866/2.
(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 320/3، اللمع في العربية: 135، حجة القراءات: 438، الكشف: 84/2، المشكل: 450/2، البيان في غريب إعراب القرآن: 120/2، الإيضاح في شرح المفصل: 38/2، والدر المصون: 567/7، مغني اللبيب: 424/2.
(6) المائدة/114.

وتقول: أعرني دابة اركبُ يا هذا، لانك تقول: أركبُها، فتضمر الهاء فيصلح ذلك))[1]

وعلى الرغم من أن القراءتين صحيحتان ومتواترتان إلا إننا نجد العكبري يرجح قراءة الرفع على قراءة الجزم اذ قال: ((وبالرفع فيهما على الصفة لولي، وهو أقوى من الأولى؛ لانه سأل ولياً هذه صفته، والجزمُ لا يحصل بهذا المعنى))[2].

ونرى مكي بن ابي طالب القيسي يرجح قراءة الرفع لأنها عنده هي الاختيار؛ ولانّ الجماعة عليها[3].

والذي يبدو لي-والله اعلم-ان القراءتين راجحتان، وليس الباحث مع الذي يرجح قراءة متواترة على متواترة فالكل راجح وسديد والله اعلم.

2) ما قرىء مجزوماً على جواب الطلب:

قال تعالى:﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾[4].

أورد العكبري في التبيان ثلاثة اوجه لقراءة قوله تعالى: ﴿تستكثر﴾، وهي الرفع والنصب والجزم، ثم ذكر التوجيه النحوي لكل وجه من هذه الأوجه الثلاثة.

فقد قرأ الجمهور الفعل(تستكثرُ) بالرفع[5]، وقرأ الحسن والأعمش بالنصب[6]، وقرأ الحسن ايضاً بالجزم[7].

وجَّه العكبري قراءة الجمهور-أعني قراءة الرفع-في قوله تعالى: ﴿تستكثرُ﴾ على انه جملة فعلية في محل نصب حال[8]، والتقدير: ولا تعط مستكثراً[9]، رائياً لما تعطيه كثيراً، أو طالباً الكثير[10]، وأما على إسقاط(أنْ) وهو ما ذهب اليه النحاس[11]، ومكي القيسي[12]، والزمخشري[13].

واما قراءة النصب فالفعل منصوب بـ(أن) المضمرة[14]، أي: ولا تمنن أن تستكثر، على ان يكون الفعل بدلاً من قوله: (ولا تمنن) على المعنى، أي: لا يكن

---

(1) معاني القرآن للفراء: 162/2.
(2) التبيان في إعراب القرآن: 866/2.
(3) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 84/2.
(4) المدثر/6.
(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 46/19، والبحر المحيط: 372/8.
(6) المحتسب: 337/2، والبحر المحيط: 372/8.
(7) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: 164، المحتسب: 337/2.
(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1249/2.
(9) ينظر: معاني القراءات للأخفش: 515/2، المشكل: 771/2، الكشاف: 176/6.
(10) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 273/2.
(11) إعراب القرآن للنحاس: 540/3.
(12) المشكل: 771/2.
(13) الكشاف: 176/6.
(14) ينظر: المحرر الوجيز: 177/15.

منك منٌّ واستكثار فكأنه قال: لا يكن منك منٌّ ان تستكثَر[1]، أو هو منصوب على تقدير لام(كي)[2].

ووجّـه العكبـري قـراءة الجـزم بقولـه: ((وبـالجزم علـى انـه جـواب، او بدل....والتقدير في جعله جواباً: انك لا تمنن بعملك او بعطيتك تزدد من الثواب، لسلامة ذلك عن الإبطال بالمن على ما قاله تعالى:﴿لا تُبطِلُوا صَدَقاتكم بالمنِّ والأذى﴾[3]))[4].

اما ابن جني(ت 392هـ) فقد خرَّج قراءة الجزم: إمَّا على البدل على نية تكرار العامل دون إسقاط المبدل منه، وإمَّا على التخفيف لثقل الضمة مع كثرة الحركات، إذ لولا السكون لاجتمعت خمس حركات: حركتا الثاء والراء من(تستكثر)، وحركات الواو واللام والراء من كلمة(ولربك)[5]، وجعله كقراءة من قرأ بتسكين الراء من(ورْسُلُنا)[6] في قوله تعالى:﴿ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[7].

3) ما قرىء بالجزم على الأمر:

قال تعالى:﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[8]

---

[1] ينظر: المحتسب: 337/2.
[2] التبيان في إعراب القرآن: 1249/2.
[3] سورة البقرة/204.
[4] التبيان في إعراب القرآن: 1249/2
[5] هذه الكلمة تقع بعد كلمة (تستكثر) من الآية السابعة، وتمام الايتين6،7: (ولا تمنن تستكثر. وَلِرَبِّكَ فاصْبِرْ).
[6] ينظر: المحتسب: 337/2-338.
[7] الزخرف/80.
[8] البقرة/259.

اورد العكبري وجهين لقراءة قوله تعالى: (أعلم) في التبيان، فقد قرأ الجمهور بقطع الألف والرفع في قوله تعالى: (أعلم)، وقرأ حمزة والكسائي بوصل الألف والجزم[1].

وجِّهت قراءة الجمهور بقراءة(أعلمُ) بالرفع والقطع، أي ان الرسول(عليه السلام) قد عنى نفسه بالخطاب، لذلك رفع الفعل[2].

إذ إنَّه لما شاهد ما شاهد من قدرة الله تعالى من إحياء الله-جل شأنه-له بعد أن توفاه، فأخبر عما شاهده وعلمه بل وتيقنه[3].

فأقر بذلك وعلم أنَّ هذا اللون من العلوم لا قدرة لاحد عليه غير الله وأنَّه تعالى وحده القادر على كل شيء فهو المحيي والمميت، والتصرف بجميع الأمور يقيناً[4].

امّا قراءة الجزم فقد وجَّهها العكبري بقوله: ((ويُقْرأ بوصْلِ الهمزة على الأمر، وفاعل قال(الله). وقيل: فاعله عزير؛ وأمر نَفْسه كما يأمر المخاطب، كما تقول لنفسك: أعلم يا عَبد الله، وهذا يسمَّى التجريد))[5].

أي إن حجة من قرأ بالجزم انهم جعلوا الفعل على الأمر من الله-جل شأنه-الى نبيه(عليه السلام) المخاطب بالآية الكريمة بأنْ يعلم أنَّ الله على كلّ شيء قدير[6].

وكان ابن عباس(رضي الله عنه) يحتج بقوله تعالى لنبيه إبراهيم(عليه السلام)، ﴿ وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[7]، فيقول أهو خير من إبراهيم عليهما الصلاة والسلام[8] ؟ .

ومما يعضد هذه القراءة، ويقويها، ويرجحها إنها في حرف أُبَيّ(قيل له اعلم)[9]، كما انه يتناسب مع ما قبله في الآية الكريمة وهو قوله تعالى: ﴿فانظر الى طَعَامِكَ﴾ وقوله﴿وانظُرْ الى حِمارِكَ ﴾[10]فانه قد جاء على الأمر، واستبعد ان يكون الأمر من الله تعالى إلى نبيه(عليه السلام)؛ لأنه تعالى قد اظهر قدرته له، واراه أمراً تيقن به فلا حاجة لأن يأمره بأنْ يعلم أنَّ الله على كل شيء قدير[11].

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات: 189، الكشف: 312/1.
(2) معاني القرآن للفراء: 174/1، وينظر: معاني القرآن للأخفش: 183/1، التبيان في إعراب القرآن: 211/1.
(3) الحجة في علل القراءات السبع: 383/2.
(4) الكشف عن وجوه القراءات: 312/1.
(5) التبيان في إعراب القرآن: 211/1.
(6) ينظر: الكشف:312/1.
(7) البقرة/260.
(8) معاني القرآن للفراء: 173/1، ينظر: الكشف: 312/1.
(9) معاني القرآن للفراء: 173/1.
(10) الكشف: 312/1.
(11) المصدر نفسه.

ويرى الأخفش[1]أن الجزم أجود في المعنى إلا أنه أقل قراءة؛ لان الأكثر على الرفع وكذلك فأن قراءته بالرفع.

واختار مكي بن أبي طالب القيسي الرفع اذ قال: ((لأنه على ظاهر الكلام لما تبين له ما كان على شك فيه أخبر عن نفسه بالعلم اليقين، وأيضاً فأنه قد اجمع عليه الحرمّيان وعاصم وابن عامر وابو عمرو))[2].

والذي أميل إليه-والله اعلم-قراءة الرفع في(أعلم)؛ لأنه عاين قدرة الله-جل شأنه-بنفسه، وتيقّن بذلك وسلم، فكان أنْ أخبر بالعلم والتصديق؛ ولأن عليها الجمهور.

4) ما قرىء مجزوماً على العطف:

قال تعالى:﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[3]

أورد العكبري وجهين من القراءة في قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ﴾، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية ابي بكر (ونُكَفِّرُ) بالنون والرفع ، في حين قرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص : (ويُكَفِّرُ) بالياء والرفع[4].

وقرأ نافع وحمزة والكسائي:(وَنُكفرْ) بالنون وجزم الراء[5]. وثمة فرقٌ في المعنى بين من قرأ قوله تعالى: (يكفر) بالياء أو بالنون، فمن قرأ بالنون فقد أسند الفعل إلى الله-عز وجل-، ومن قرأ بالياء فعلى التقدير السابق، وعلى تقدير آخر؛ وهو إن يكون الفاعلُ ضمير الإخفاء[6].

وجِّهت قراءة الجمهور بالرفع بثلاثة اوجه:

الأول: أن جملة(يكفر) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره(نحن) او(وهي)[7] او(هو)[8]، فيكون المعنى على الإخبار، بأن الله تعالى يكفر السيئات[9].

الثاني: أن تكون الجملة مستأنفة مكونة من فعل وفاعل[10]، والمعنى نفسه في الوجه الأول.

---

(1) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 183/1.
(2) الكشف: 312/1-313.
(3) البقرة/271.
(4) السبعة في القراءات: 191، وينظر: حجة القراءات: 147-148.
(5) السبعة في القراءات: 191، وينظر: البحر المحيط: 325/2.
(6) ينظر: الكشف: 216/1، المشكل: 292/1، والبيان في غريب إعراب القرآن: 178/1، والتبيان في إعراب القرآن: 221/1.
(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 222/1.
(8) ينظر: البحر المحيط: 325/2.
(9) ينظر: حجة القراءات: 148.
(10) ينظر: حجة القراءات: 148، البحر المحيط: 325/2.

الثالث: أن يكون معطوفاً على محل ما بعد الفاء، إذ لو وقع مضارع بعدها لكان مرفوعاً[1]، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ﴾[2]، فيحتمل أن المعنى على الإخبار أيضاً[3]، او أن يكون: أن((التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات أُبديت او أُخفيت))[4]، لأنه كان على إرادة الفاء السببية.

اما قراءة الجزم فقد وجهها العكبري على العطف على ما بعد الفاء من(فهو)[5]، وهو توجيه سبقه إليه طائفة من النحاة والمفسرين[6]. وحجتهم في ذلك انه يجوز فيه الجزم، كأنه قال: يكنْ خيراً لكم ويكفرْ[7]، فيكون إخفاء الصدقات شرطاً في التكفير[8]؛ لأنَّ العطف كان على ارادة الشرط.

وليكون الفرق بين المعنى على الشرط والمعنى على السبب اكثر وضوحاً نسوق المثال الآتي: لا تدنُ من الأسد فيأكلَك، بنصب(يأكلك)، فإن هذا التعبير لبيان السبب فقط، فهو بيان لعلة عدم الاقتراب، ولكن لو كان المثال على: لا تدن من الأسد يأكلْك، على جزم(يأكلك) لم يصح الشرط فيه، لان المعنى يكون إن لا تدن يأكلك، وليس هو المراد[9].

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 325/2.
(2) المائدة/95.
(3) ينظر: جامع البيان: 94/3.
(4) البحر المحيط: 326/2.
(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 222/1.
(6) ينظر: حجة القراءات: 148، مشكل إعراب القرآن: 292/1، الكشاف: 152/1، المحرر الوجيز: 464/2.
(7) ينظر: حجة القراءات: 148، المشكل: 292/1، الكشاف: 152/1.
(8) ينظر: المحرر الوجيز: 464/2.
(9) ينظر: معاني النحو: 395/4.

الخاتمة

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الأبرار.

وبعد.....فقد توصل هذا البحث المتواضع الى مجموعة نتائج، يمكن أجمالها بما يأتي:

1. تناول البحث مفهوم التوجيه النحوي معرّفا به ومحددا دلالته، ومستشهداً على استعماله في بعض مصنفات العربية.
2. كان أبو البقاء العكبري يعتدَّ بالقراءات القرآنية كثيراً، وقد اتّخذ منها شواهد استعان بها لإثبات ما يجوز في العربية من ظواهر نحوية.
3. حوى التبيان للعكبري توجيهات نحوية لكثير من القراءات القرآنية وبالشكل الذي ينسجم وقواعد النحو العربي.
4. حوى التبيان للعكبري اسهامات علماء العربية نحاة ولغويين في غمرة التوجيهات النحوية التي تقتضيها القراءات القرآنية مما يجعل الكتاب مصدراً من مصادر التوجيه النحوي للقراءات القرآنية.
5. سجل هذا البحث جملة من الأقوال التي أخذها أبو البقاء العكبري ممن سبقه من النحاة، وأغفل ذكر أصحابها؛ وذلك بعدم الإشارة إليهم.
6. لأبي البقاء العكبري شخصيته المتفردة، ودوره البارز في إغناء النحو العربي وقدرته النحوية، فضلاً عن ثقافته العميقة المتنوعة، فهو لم يكن يعرض الآراء معزوة الى أصحابها فقط، بل كان يناقش الآراء رادّاً ومضعفاً، ومستبعداً، وموازناً ومؤيداً، ومفنداً.
7. تأثر بابي البقاء العكبري ونقل عنه او ضمن أقواله طائفةٌ من النحاة والمفسرين منهم: ابو حيان الأندلسي(ت 754هـ)، والسمين الحلبي(ت 756هـ)، وابن هشام الأنصاري(ت 761هـ)، والسيوطي(ت911هـ)، والشهاب الخفاجي(ت 1069هـ)، والالوسي(ت 1270هـ)، وغيرهم.
8. اما موقفه من مسائل الخلاف النحوي، فنلحظ ميله الشديد الى مذهب البصريين، فهو يجاريهم في معظم ما ذهبوا إليه كما جاء في أثناء البحث، وفي هذا دليل على بصريته، فهو يصحح آراء البصريين، ويرد على آراء الكوفيين ناسباً اليهم الغلط.
9. اعتمد في شواهده على القرآن الكريم وقراءاته، وعلى كلام العرب شعراً ونثراً، وانه لم يستشهد بالحديث النبوي الشريف في معرض توجيهاته للقراءات القرآنية.
10. كان منهج العكبري في تعامله مع الشواهد النحوية على غرار النحاة السابقين له، فعندما يخالف الشاهد النحوي القاعدة، أو القياس النحوي، نراه يضعَّف، ويخطىء، ويلحّن، ويستبعد، وتعدى هذا الى الحكم على القراءات القرآنية، فوصفها مرة بالضعف، ومرة بالخطأ ومرة بالبعد، ولم يقتصر هذا على القراءات الشاذة حسب، بل تعداه الى طائفة من القراءات السبع المتواترة مثل قراءة ابن عامر، وابن كثير وعاصم، وابي عمرو بن العلاء وحمزة والكسائي والصحيحة كقراءة ابي جعفر المدني من العشرة، وعليه فهو يضع خطاه على خطى من سبقه من النحاة مثل الاخفش، والفراء، والمبرد والزجاج، والنحاس، وغيرهم ممن

أشـار بإصـبع التخطئـة، والضـعف، واللحـن الـى القـراءات التـي تخـالف أقيسـة العربية.

11. إنّ أبا البقاء العكبري يختار القراءة أحياناً بما يؤديه الوجه الإعرابي من قوة في المعنى بحيث ينمازُ به عن الوجوه الأخرى.
12. إن القراءات القرآنية تمثل ثروة لغوية كبيرة، إذ تمثلت فيها أحكام نحوية كثيرة وظواهر لهجية متعددة.
13. كشف البحث عن قدرة العكبري في توجيه القراءات القرآنية توجيهاً نحوياً بما ينم عن كفايته البارعة في هذا المنحى.

وبعد... فلا ادعي اني ابتدعت جديداً، ولا جئت بالكمال، فإنَّ كلَّ انسان لابد له أن يخطأ، مهما حاول تجنب هذا الخطأ، وحسبي أني اجتهدت، فإن أصبت فبفضل الله-تعالى-، وإن كانت الأُخرى فإني استغفره تعالى وأتوب إليه من الخطأ والزلل والشطط. وله الحمد في الأولى والآخرة والصلاة والسلام على محمد واله الطيبين الطاهرين و أصحابه المنتجين.

الباحث

"قائمة المصادر والمراجع"

-القرآن الكريم.

-أ-

1) الإبانة عن معاني القراءات، لابي محمد مكي بن ابي طالب القيسي(ت437هـ)، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، ط/1، دار المأمون للتراث، دمشق، 1399هـ-1979م.
2) ابن جني النحوي، الدكتور فاضل السامرائي، دار النذير-بغداد، السنة 1389هـ-1969م.
3) أبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة والنحو، الدكتور: زهير غازي زاهد، مطبعة جامعة البصرة، 1987م.
4) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ احمد بن محمد الدمياطي-الشهير بالبناء(ت1117هـ)، تصحيح الشيخ علي محمد الضباع، دار الندوة، بيروت- لبنان،(د-ت).
5) الإتقان في علوم القرآن،لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911هـ)، مطبعة حجازي، القاهرة،(د-ت).
6) اثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط2، الكويت،1978م.
7) اثر القرآن والقراءات في النحو العربي، الدكتور محمد سمير اللبدي، دار الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، الكويت، 1398هـ-1978م.
8) أحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة،1959م.
9) أخبار النحويين البصريين، لابي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368هـ)، تحقيق ونشر غرينتس كرنكو، خزانة الكتب العربية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1939م.
10) الاختلاف بين القراءات، احمد البيلي،دار الجيل-بيروت، ط/1، 1408هـ-1988م.
11) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لابي حيان الأندلسي(ت754هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى احمد النماس، ط/1، مطبعة المدني، مصر،1409هـ-1989م.
12) أساس البلاغة،لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ)، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت-لبنان،1399هـ-1979م.
13) الأشباه والنظائر في النحو، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911هـ)، ط/2، مطبعة دار المعارف، حيدر أباد-الدكن،1360هـ.
14) أصول التفكير النحوي، الدكتور علي ابو المكارم، منشورات الجامعة الليبية ومطابع دار القلم، بيروت، 1393هـ-1973م.
15) الأصول في النحو، لابي بكر بن السراج البغدادي(ت316هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط/2، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1987م.

16) الاضداد في كلام العرب، لابي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي(ت351هـ)، تحقيق الدكتور عزة حسن، مطبوعات المجمع العلمي العربي-دمشق، 1390هـ-1971م.
17) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابي عبد الله الحسين بن احمد المعروف بابن خالويه(ت370هـ)، دار التربية للطباعة والنشر، بغداد، (د-ت).
18) اعراب الحديث النبوي، لابي البقاء العكبري(ت616هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتورحسن موسى الشاعر، ط/مطبعة دار الشعب-الأردن، سنة 1981م.
19) إعراب القرآن، لابي جعفر احمد بن محمد النحاس(ت338هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد-1979م.
20) اعراب القرآن لجامع العلوم، علي بن الحسين الباقولي(ت543هـ) المنسوب خطا إلى الزجاج(ت311هـ)، تحقيق ابراهيم الابياري، دار الكتاب اللبناني، ط/3،بيروت، 1406هـ-1986م.
21) الأعلام، خير الدين الزركلي(ت1396هـ)ن ط/3، دار العلم للملايين، بيروت، 1979م.
22) الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق: الدكتور احمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، ط/1، القاهرة، 1976م.
23) الامالي الشجرية، للإمام ضياء الدين ابي السعادات هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري(ت542هـ)، دار المعرفة والنشر، بيروت-لبنان، 1349هـ.
24) إنباه الرواة على إنباه النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي(ت646هـ)،/ تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم/ ط/1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1973م.
25) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابي البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري(ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1407هـ-1987م.
26) أنوار التنزيل وأسرار التأويل(تفسير البيضاوي)، لابي الخير عبد الله بن عمر البيضاوي(ت791هـ)، ط/1، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1358هـ-1939م.
27) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، ط/6،دار الندوة الجديدة، بيروت-1980م.
28) الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي(ت646هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة المدني-بغداد، ج1/سنة 1982، ج2/سنة 1983م.
29) الإيضاح في علل النحو-أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت339هـ)، تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدني، 1389هـ-1969م.

30) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر محمد بن القاسم الانباري(ت328هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق، 1390هـ-1971م.

-ب-

31) البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت754هـ)، ط/2، دار الفكر، بيروت، 1398-1978م.

32) البداية والنهاية، عماد الدين ابو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير(ت774هـ)، ط/الثالثة، مكتبة المعارف-بيروت، سنة 1977م.

33) البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت794هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، ط/1، دار أحياء الكتب العربية، القاهرة، 1376هـ-1957م.

34) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لابي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، ط/1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، (د-ت).

35) بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات، احمد بن عمار المهدوي(ت في حدود 440هـ)، ضمن كتاب(نصوص محققة في علوم القرآن)، الدكتور حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة جامعة بغداد، 1411هـ-1991م.

36) البيان في غريب أعراب القرآن، كمال الدين ابو البركات الانباري (ت577هـ)، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1390هـ-1970م.

-ت-

37) تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد مرتضى الزبيدي(ت1205هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، منشورات وزارة الأعلام، مطبعة حكومة الكويت،(د-ت).

38) تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان(ت1914هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، ط/ دار الهلال،(د-ت).

39) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة(ت276هـ)، شرحه ونشره السيد احمد صقر، دار التراث، الطبعة الثانية، القاهرة، 1973.

40) التأويل النحوي في القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، 1404هـ-1984م.

41) التبصرة والتذكرة، لابي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري(ت القرن الرابع الهجري)، تحقيق: الدكتور فتحي احمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1402هـ_1982م.

42) التبيان في إعراب القرآن، ابي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله النحوي العكبري، تحقيق: الدكتور علي محمد البجاوي، الطبعة الثانية، 1407هـ-1987م، دار الجيل، بيروت-لبنان.
43) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ابي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط/ دار المغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، سنة 1406هـ-1986م.
44) التحديد في الإتقان والتجويد، ابو عمرو بن عثمان بن سعيد الداني(ت444هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، ط/1، مطبعة الخلود، مكتبة دار الأنبار، بغداد، 1407هـ-1988م.
45) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الأندلسي الجياني(ت672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، ط/ الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 1388هـ-1968م.
46) التعبير القرآني، الدكتور فاضل السامرائي، طبع وزارة التعليم العالي، بغداد،(د-ت).
47) التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)، فخر الدين ابو عبد الله محمد بن عمر الرازي المعروف بابن خطيب الري(ت606هـ)، المطبعة البهية، مصر، ط/1، 1357هـ-1938م.
48) تهذيب اللغة، ابو منصور محمد بن احمد الأزهري(ت370هـ)، تحقيق: عبد العظيم محمود، الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة، مصر، سنة1384هـ-1964م.
49) التيسير في القراءات السبع، ابو عمرو بن عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه-اوتو برتزل، بيروت، 1985م.

-ج-

50) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت310هـ)، ط/2، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1373هـ-1954م.
51) الجامع لاحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي(ت671هـ)، ط/3، مصور عن طبعة دار الكتب المصرية، دار الكتاب العربي، 1387هـ_1967م.
52) الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، بيروت،1988م.
53) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي(ت749هـ)، تحقيق: الدكتور فخرا لدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط/1403،2هـ-1983م.

-ح-

54) حاشية الامير على مغني اللبيب، الشيخ محمد الأمير(ت1232هـ)، ط/دار أحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه(د-ت).
55) حاشية الصبان على شرح الاشموني، محمد علي الصبان(ت1206هـ)، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1366هـ-1947م.
56) الحجة في علل القراءات السبع، ابو علي الفارسي(ت377هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح شلبي، مراجعة محمد علي النجار، ط/2، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1403هـ-1983م.
57) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق وشرح: د.عبد العال سالم مكرم، ط/2، دار الشروق، بيروت، 1397هـ-1977م.
58) حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة (ت القرن الرابع الهجري)، تحقيق: سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، ط/1394،1هـ-1974م.
59) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات للغوية والنحوية، الدكتور محمد ضاري حمادي، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت-لبنان، ط/1، 1402هـ-1982م.

-خ-

60) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت1093هـ)، المطبعة المنيرية، مصر،ط/1، بولاق،(د-ت).
61) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.
62) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف، الدكتور محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب، ط/1971،1م.

-د-

63) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة(ت1984م)، مطبعة السعادة، القاهرة، 1390هـ-1970م.
64) الدراسات اللغوية والنحوية في قراءات عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117هـ)، الدكتور علي جابر المنصوري، منشورات جامعة بغداد، بغداد، 1410هـ-1990م.
65) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، احمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت756هـ)، تحقيق: الدكتور احمد محمد الخراط، ط/ دار القلم، دمشق، سنة، 1406هـ-1986م.
66) الدر المنثور في التفسير بالماثور، السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت،(د-ت).
67) ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1973م.

68) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، 1378هـ-1958م.
69) ديوان الفرزدق، شرح علي فاعوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1407هـ-1987م.
70) ديوان لبيد، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، الكويت، 1962م.
71) ديوان مسكين الدارمي، جمع وتحقيق: خليل العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، بغداد، 1970م.

-ذ-

72) ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب الحنبلي(ت795هـ)، تحقيق: محمد حامي الفقي، ط/ السنة المحمدية، مصر، 1372هـ-1952م.

-ر-

73) رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، الدكتور غانم قدوري الحمد، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت،ط/1، 1402هـ-1982م.
74) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الثناء الالوسي(ت1270هـ)، دار الفكر، بيروت،ط/1،1987م.

-س-

75) السبعة في القراءات، أبو بكر احمد بن موسى المعروف بابن مجاهد(ت324هـ)،تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف،ط/2،القاهرة،1400هـ-1980م.
76) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مصطفى السقا واخرين، ط/1، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1374هـ-1954م.
77) سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت784هـ)، اشرف على تحقيقه شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، 1406هـ-1986م.

-ش-

78) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن عماد الحنبلي(ت1089هـ)، ط/ دار المسيرة، بيروت، سنة 1399هـ-1979م.
79) شرح ابن عقيل على ألفية مالك، لابن عقيل(ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عشرة، مطبعة السعادة، مصر، 1384هـ-1964م.
80) شرح أبيات سيبويه، ابن السيراني يوسف بن أبي سعيد السيرافي(ت385هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، 1394هـ_1974م.

81) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك المسمى: (منهج السالك الى ألفية ابن مالك)، لأبي الحسن علي نور الدين بن محمد الاشموني(ت929هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/3، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1385هـ-1939م.
82) شرح ألفية ابن مالك- لابن الناظم(ت686هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، (د-ت).
83) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري(ت905هـ)، دار أحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي(د-ت).
84) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الاشبيلي(ت669هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1400هـ-1980م، 1402هـ-1982م.
85) شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستربادي (ت686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، مصورة عن طبعة الأستانة، 1310هـ.
86) شرح شواهد الألفية ، محمود بدر الدين العيني (ت855هـ) ، مطبوع بهامش حاشية الصبان على شرح الاشموني – دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، (د-ت) .
87) شرح شواهد مغني اللبيب، الإمام جلال الدين السيوطي، ط/ لجنة التراث العربي، دمشق-الشام، سنة 1386هـ-1966م.
88) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر بن الانباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، 1969م.
89) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية، ط/1402،1هـ-1982م.
90) شرح كتاب سيبويه(تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الاشبيلي المعروف بابن خروف، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، الجماهيرية العظمى، طرابلس، الطبعة الأولى، 1425هـ-1995م.
91) شرح اللمع، لابن برهان العكبري(ت456هـ)، تحقيق: الدكتور فائز فارس، ط/1، الكويت، 1405هـ-1984م.
92) شرح المفصل، الشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت643هـ)، المطبعة المنيرية، مصر،(د-ت).
93) شرح المقدمة المحسبة، طاهر احمد بن بابشاذ (ت469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم،ط/1،المكتبة العصرية، الكويت، 1976-1977م.
94) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1376هـ-1957م، مطبعة دار آفاق عربية للصحافة والنشر، تحقيق: الدكتور طه محسن، بغداد، 1405هـ-1985م.

95) الصحاح، للجوهري(ت396هـ)،تحقيق: احمد عبد الغفور العطار، القاهرة، 1375هـ-1956م.
96) صحيح البخاري، البخاري(ت256هـ)، دار الفكر،بيروت، 1986.
97) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري(ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، 1374هـ-1954م.

-ض-

98) ضرائر الشعر، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط/2، دار الأندلس، بيروت، 1982م.

-ط-

99) الطبقات الكبرى، ابن سعد(ت230هـ)، دار صادر، بيروت، 1380هـ-1960م.
100) طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي(ت379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/2،دار المعارف، مصر،1984م.

-ظ-

101) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، الدكتور محمد عبد الباقي هنادي، مكتبة الطالب، ط/1، مكة المكرمة، 1408هـ-1988م.
102) الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، الدكتور صاحب جعفر أبو جناح، مطبعة جامعة البصرة، 1408هـ-1988م.

-ع-

103) العبر في خبر من غبر، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن احمد الذهبي(ت748هـ)، تحقيق: محمد سعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،(د-ت).

-ف-

104) فتح الباري في شرح البخاري، الحافظ ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، مصطفى البابي الحلبي واولاده، 1378هـ-1959م.
105) فتح القدير، للشوكاني، الباب الحلبي، 1349هـ.
106) الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق الوراق المعروف بابن النديم(ت380هـ)، تحقيق: رضا تجدد، طهران، 1391هـ-1971م.
107) الفوائد الضيائية، نور الدين عبد الرحمن الجامي(ت898هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 1403هـ-1983م.
108) فوات الوفيات، صلاح محمد بن شاكر الكتبي(ت764هـ) تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1973م.

109) في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق الدكتور السيد رزق الطويل، ط/1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة 1985م.
110) في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ط/2، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، 1406هـ-1986م.

-ق-

110) القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي(ت817هـ)، دار الفكر، بيروت، 1403هـ-1983م.
111) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، الدكتور عبد الهادي الفضلي، ط/3، دار القلم، بيروت-لبنان، 1405هـ-1985م.
112) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، الدكتور عبد العال سالم مكرم، المطبعة العصرية، الطبعة الثانية، الكويت، 1398هـ-1978م.
113) قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هاشم الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق: محمد يحيى عبد الحميد، ط/3، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1407هـ-1987م.
114) القطع والائتناف، لابي جعفر النحاس(ت338هـ)، تحقيق: الدكتور احمد خطاب العمر، مطبعة العاني، بغداد، 1398هـ-1978م.

-ك-

115) الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد(ت285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة،(د-ت).
116) كتاب سيبويه، طبعة بولاق، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق، مصر، ط/1، 1316هـ، وطبعة عبد السلام هارون، دار القلم،1385هـ-1966م.
117) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، ط/1، مكتبة التجارية الكبرى، مطبعة مصطفى محمد، مصر،/ 1354هـ.
118) كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله(ت1067هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف، استانبول، 1941م.
119) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1394هـ-1974م.
120) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، دار الكتب الثقافية، (د-ت).
121) الكنى والألقاب، عباس القمي، المطبعة الحيدرية، النجف، 1476هـ-1956م.

-ل-

122) لسان العرب، ابن منظور محمد بن أبي الكرم(ت711هـ)،دار صادر، بيروت، 1968م.
123) لمع الأدلة، أبو البركات الانباري، مطبوع مع الأغراب في جدل الإعراب، مطبعة الجامعة السورية، 137هـ-1957م.
124) اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، حققه فائز فارس، دار الامل، اربد-الأردن، ط/1409،1هـ-1988م.

-م-

125) المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة، الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط/1، 1994م.
126) مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى(ت210هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين،ط/1، مكتبة الخانجي، مصر، 1374هـ-1954م.
127) مجالس ثعلب، لأبي العباس احمد بن يحيى ثعلب(ت291هـ)، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، 1980-1987م.
128) مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت548هـ)، منشورات شركة المعارف الإسلامية، 1379هـ.
129) مجمل اللغة، لابن فارس (ت395هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الاولى، 1404هـ – 1984م.
130) المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين، ط/1986،2م.
131) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية(ت541هـ)، ج1بتحقيق: احمد صادق الملاح، القاهرة، 1394هـ-1974م، والأجزاء من (2-6)بتحقيق: الرحالي الفاروق، وعبد الله إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال، ومن (7-13)بتحقيق: عبد الله إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، قطر،ط/1، للسنوات(1984-1985-1987-1988-1985-1987-1989) على التوالي.
132) مختار الصحاح، لأبي بكر الرازي، دار الكتاب العربي.
133) المختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، عنى بنشره برجستراسر، دار الهجرة.
134) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، النسفي(ت710هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه،(د-ت).
135) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد احمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار أحياء الكتب العربية، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
136) المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، 1982م.

137) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين، عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.
138) المشكاة الفتحية على الشمعة المضيّة، البديري الدمياطي، تحقيق: هشام سعيد محمود، العراق، 1403هـ-1983م.
139) المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، أبي البقاء العكبري، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط/ اوفسيت، دار الفكر، دمشق،(د-ت).
140) معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة(الأخفش)(ت215هـ)تحقيق: فائز فارس، ط/2،الكويت، 1401هـ-19821م.
141) معاني القرآن، أبو زكريا، يحيى بن زياد الفراء(ت207هـ) تحقيق:محمد علي النجار،احمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت،ط/2، 1403هـ-1983م.
142) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/1408،1هـ-1988م.
143) معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي في الموصل، 1989م.
144) معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار المأمون ، سلسلة الموسوعات العربية،1936م.
145) معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1393هـ-1973م.
146) معجم القراءات القرآنية، احمد مختار العمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، الكويت،ط/1308،2هـ-1988م.
147) معجم مصطلحات العروض والقوافي، د. رشيد عبدالرحمن العبيدي، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الثانية، 1406هـ-1986م.
148) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، أعده الاستاذ الدكتور محمد ابراهيم عبادة، مكتبة الاداب، الطبعة الثانية، 2001م.
149) مفتاح العلوم، ابو يعقوب بن ابي بكر محمد بن علي السكاك، (ت 626هـ)، الطبعة الاولى، مصطفى البابي الحلبي واولاده، 1937.
150) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لابن هشام الأنصاري، حققه وفصله وضبط غرائبه: محمد محيي عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
151) المفصل في علم العربية، لجار الله الزمخشري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، عني بنشره محمود توفيق الكتبي.
152) المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1385هـ-1388هـ.
153) المقرّب، لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986م.
154) منثور الفوائد، لأبي البركات الانباري، تحقيق: الدكتور حاتم الصالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط/1403،1هـ-1983م.

155) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري(ت833هـ)، عنيت بنشره، مكتبة القدسي، القاهرة، 1350هـ.

-ن-

156) النجوم الزاهر في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن يوسف تغري بردي(ت874هـ)، ط/طبعة مصورة عن دار الكتب، سنة 1972م.
157) نحو القراء الكوفيين، خديجة احمد مفتي، ط/1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1406هـ-1985م.
158) نزهة الالباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الانباري، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، مطبعة المدني، القاهرة،1967م.
159) النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد المشتهر بابن الجزري، راجعه وصححه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (د-ت).
160) نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، الدكتور احمد مكي الأنصاري، مطابع أبي الفتوح، ط/1، 1045هـ-1985م.
161) النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري(ت476هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط/1، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1407هـ-1987م.
162) نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين بن ايبك الصفدي(ت764هـ)، ط/ الجمالية بمصر، الناشر، احمد ناجي الجمالي، سنة1329-191م.
163) النواسخ في كتاب سيبويه، الدكتور حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1397هـ-1977م.

-هـ-

164) هدية العارفين في أسماء المؤلفين واثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي(ت1339هـ)، استانبول، 1951م.
165) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1394هـ-1975م.

-و-

166) الوافي بالوفيات، خليل بن ايبك الصفدي، تحقيق: احمد بن الطيب، واحمد بن محمد واعتناء الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1398هـ-1978م.
167) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين احمد بن ابي بكر بن خلكان(ت681هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1977م.

الرسائل الجامعية:

1) اثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق، رسالة ماجستير، خديجة محمد الصافي، كلية الاداب/ الجامعة المستنصرية، 1423هـ-2002م.
2) الأوجه الأعرابية وعلاقتها بالمعنى في القراءات السبع، عبد العباس عبد الجاسم احمد، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، 1997م.
3) البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي(ت606هت)، عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب-جامعة بغداد،1410هـ-1990م.
4) التأويل النحوي عند ابي جعفر النحاس(ت338هـ)في كتابه(إعراب القرآن)، حسين كاظم حسين خليل، رسالة ماجستير، كلية التربية-الجامعة المستنصرية، 1419هـ-1999م.
5) جهود أبي البقاء العكبري النحوية في كتابيه-إعراب القرآن وإعراب الحديث-، صادق محمد محمد سليم، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الموصل، 1409هـ-1988م.
6) شرح المقامات الحريرية، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق رسالة ماجستير، علي صائب، سنة1974-1975م، كلية الآداب-جامعة بغداد.
7) ظاهرة المنع في النحو العربي، مازن عبد الرسول سلمان الزيدي،رسالة ماجستير، كلية التربية-الجامعة المستنصرية، 1422هـ-2001م.
8) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري(ت616هـ)، دراسة وتحقيق: خليل بنيان الحسون، رسالة دكتوراه، كلية الآداب-جامعة بغداد، 1396هـ-1976م.

البحوث والدوريات:

1) اثر القراء السبعة في أعمال الحروف العاملة وإهمالها، الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، مجلة المورد، العدد الرابع، بغداد،1988م.
2) موقف الفراء من القراءات القرآنية، الدكتور علي ناصر غالب، مجلة المورد، العدد الرابع، بغداد، 1988م.
3) النحويين والقراءات القرآنية، الدكتور زهير غازي زاهد، مجلة آداب المستنصرية، العدد الخامس عشر، بغداد، 1407هـ-1987م.

ABSTRCT

All the sevants agreed that Gods words-Subhanahu Wa tala-in His holy Quran is the Arab. Languages, thereby enriching their texts with quotation in their books and so Quranic texts are considered as the most important among Muslim's sciences.

Abu-Albaqa Al-Akberi (616H) is one of those scientists. Who paid a great deal of attention to quranic studies. This thesis is to deal with-"Al-Tibian Fi Irab Al-Quran" to Al-Akberi.

This thesis is divided into four Chapters with an introduction to Quranic studies with a summarized definition; The meaning of texts linguistically and idiomatically; the reason behind the rise of studies and then tackled the life of Abi Al-baqa Al-Akberi and his method in reviewing the studies.

The first Chapter "The Nominative" deals with the nominative studies that are divided in to:

A-Nominative nouns.

B- Nominative verbs

The second Chapter "The Accusative" deals with the accusative studies, Also divided in to:

A-Accusative nouns.

B- Accusative verbs.

The Third Chapter "The governed Nouns" tackles studies concerned with governed nouns as:

A-Nouns governed by articles.

B- Nouns governed by addition.

Finally, Chapter four "Al-Jazm" deals with what is read as "Al-Jazm" of the present verbs whether by:

A-Articles or

B-Context or style.

This research has come up with the most important conclusions.

The researcher

Qasim Mohammed Aswad

AlTawjih AlNahwi For Quranic Studies Fi Tibian AlUkburi

A thesis by

Kaim Mohammed Aswad Ibtan Al-Hemiri

To the Councle of the College of Education- University of Bable –As a partial requirement for the fullfulment of the Degree of Master of Arts in Arabic language and philosophy

Supervised by

Ass. Prof. Abdulrasoul saman Ibrahim Al-Zady

1423B.C *2002A.C*